



المصارف

جمعية البنوك اليمنية

Al-Masarif Yemen Banks Association



مجلة شهرية - فصلية مؤقتة - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والصرفية - العدد (2) ديسمبر 2010م - السنة الأولى

اصدار العملة الورقية المراحل والتطورات

● البنك المركزي اليمني
لأول مرة يدرشن الصكوك
الاسلامية في اليمن

● البعد الاستراتيجي
للاندهاج المصرفي

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الفكر الاقتصادي الاسلامي : رعاة في أوراق



البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

للسنة الثالثة على التوالي

يفوز البنك بالجائزة الدولية **The Banker**

جائزة أفضل بنك في اليمن

للأعوام (2010-2009-2008)



AEWEN
2008 01/01/2008 - 31/12/2008



AEWEN
2009 01/01/2009 - 31/12/2009



AEWEN
2010 01/01/2010 - 31/12/2010

الرقم المجاني: 800 8000
الرقم الثابت: 01-299988
www.ycb.com.ye



البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

مفرداتنا تقاس **بالكيف** وليس بالكم..

البنك الإسلامي اليمني

للتمويل والاستثمار

أول بنك إسلامي في اليمن



أكثر من مجرد التزام؛

الإدارة العامة صنعاء - شارع الزبيري تلفون (01/206117)

www.iby-bank.com

خطوة نحو الاندماج

أول تجربة لاندماج البنوك في اليمن تمت في العام ١٩٦٩م، بدمج ٨ فروع لبنوك أجنبية وعربية، في مصرف واحد سمي: «البنك الأهلي لليمن الجنوبية» (تغير الاسم في وقت لاحق إلى: «البنك الأهلي اليمني»)، في مدينة عدن. البعض يعتبر هذه الخطوة عملية تأمين، وأياً كان الأمر، فقد أوجدت بنكا وطنيا بكوادر مصرفية مؤهلة في ذلك الوقت.

تلا ذلك في العام ١٩٨٢م دمج بنك التعاون الزراعي وبنك التعاون الأهلي للتطوير، وأصبح الاسم الجديد: «بنك التسليف التعاوني والزراعي»، والذي يسير حالياً بخطى سريعة ليكون بنكا شاملاً بعد أن أعيدت هيكلته وحُدث بنيته التحتية وشرع في تقديم حزمة من المنتجات الحديثة وزاد من انتشار فروعه.

وفي العام ١٩٨٩م، جرى دمج حبيب بنك بالحديدة، ويونايتد بنك بصنعاء ليصبح اسم الأخير (يونايتد بنك) اسماً للبنك الجديد.

كما كانت لنا تجربة فريدة بعد إشهار إفلاس بنك الاعتماد، وهي قيام البنك المركزي بتشكيل لجنة من كبار المدعين في هذا الفرع لتأسيس البنك التجاري، بعد أن قام البنك المركزي بضخ قيمة الاعتمادات التي فتحت بواسطة فرع بنك الاعتماد وتخصيص الاحتياطي بالعملية المحلية والدولار للبنك الجديد، وما قدمه البنك التجاري (البنك الجديد) للوفاء بأموال أصحاب الحسابات والمدعين بفرع بنك الاعتماد.

وحالياً نجد أن البنك التجاري في مقدمة البنوك التي قامت بتحديث بُنيته التحتية وتأهيل كوادرها خلال فترة قياسية، وبدأ بعدها في نشر منتجاته الحديثة التي حسنت من ملاءته لتصل إلى ٢٠٪ وهي نسبة فرضتها السياسة التحفظية التي يطبقها البنك.

هذه الخطوات المتباعدة، تشجعنا على التفكير في عمليات الاندماج التي نجد أن مصارفنا في أشد الحاجة إليها، بالرغم من القرار السابق الذي لم يرَ النور والخاص بدمج ٤ بنوك حكومية ومختلطة.

لنبدأ الخطوة الأولى بدراسة دمج بنك الإسكان، الذي أقام أول مشروع سكني يتكون من ١٠٠٠ وحدة سكنية، ولولاه لما حصل ٥٠٪ من محدودي الدخل على مساكن لأسرهم، إلا أن نشاطه حالياً محدود للغاية، ولذلك فإننا ندعو لدمجه مع أحد البنوك الحكومية، أو رفع رأسماله ودعوة القطاع الخاص والأفراد للاكتتاب في زيادة رأس المال وتولي إدارة البنك الجديد.

نحن في أمس الحاجة لتوفير السكن لنسبة كبيرة من الأسر والشباب، ولوقف البناء العشوائي الذي بدأ يحيط بالمدن، ويزيد من التوسع الأفقي وما يتطلبه ذلك من خدمات يمكن الاستفادة من تكلفتها في حالة التوسع العمودي، ببناء العمارات السكنية.

وكما اشرنا، دعونا نخطوا خطوة واحدة للاستفادة من عمليات الاندماج، لأن زيادة رؤوس أموال البنوك تحقق نفس الهدف من الاندماج الذي تلجأ إليه البنوك، لخلق بنوك كبيرة بزيادة رأسمالها.



أحمد محمد الخاوي
رئيس مجلس إدارة الجمعية

مصرف اليمن والبحرين الشامل (بنك إسلامي)

Shamil Bank of Yemen & Bahrain

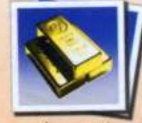
خدمات مصرفية اسلامية شاملة



الحسابات الجارية



خدمة الوقف الخيري



المحافظ الإستثمارية



حسابات ادخار الأطفال



خدمة كبار العملاء (VIP)



الحوالات الداخلية والخارجية



ويسترن يونيون



حسابات التوفير



خدمة البيع بالتقسيط



خدمة صناديق الأمانات



خدمة صرف المرتبات



خدمة الشامل للسيدات



التمويل الإسلامي بالمرابحة



الودائع الإستثمارية الخاصة والمطلقة

مرحباً بكم في
مصرفكم



التمويل الإسلامي
بمختلف الصيغ الإستثمارية



بطاقات الأتمان



الإعتمادات المستندية
وخطابات الضمان

دائرة العامة والفرع الرئيسي : شارع الستين جوار جولة عصر ، ت: (01-538383/4) فاكس: (01-538389) صنعاء - الجمهورية اليمنية.
رع حدة : شارع حدة - شمال فندق حدة ، ت: (01-411849/50) فاكس: (01-411848).
رع شارع تعز : شارع تعز - أمام المركز التجاري للسيارات ، ت: (01-608102/3/4/5) فاكس: (01-608109).
رع شعوب : شارع فروة - جوار الإدارة العامة لوقاية النبات ، ت: (01-236049/239449) فاكس: (01-239448).
رع عدن : شارع الملكة أروى - كريتر ، ص.ب: (277) ت: (02-266701) فاكس: (02-266703).
رع الشيخ عثمان : مقابل مدينة الملاهي - الكمسري ، ت: (02-392905/509) فاكس: (02-392601).
رع المكلا : شارع 22 مايو - أمام مركز العودي ، ص.ب: (50732) ت: (05-318210/4) فاكس: (05-318213).
رع الحديدية : الحي التجاري - شارع 26 سبتمبر، ت: (03-225806/7/8/9) فاكس: (03-225814).
رع تعز : طريق الحوبان - جولة القصر، ت: (04-205116) فاكس: (04-205086).

www.sbyb.net - Swift: SBYBYESAXXX

المحتويات



4	بلم رئيس مجلس الإدارة	الافتتاحية
9 - 8		نشاط الجمعية
14 - 11		أخبار محلية
17 - 15		أخبار عربية
19 - 18		فعالية
21 - 20		اخبار دولية
24 - 22		ملف العدد
31 - 26		دراسة
33 - 32		حوار
37 - 34		قراءات
40 - 38		لقاء
45 - 42		اسواق مالية
51 - 46		رقابة أثمانية
59 - 52		كتابات
61 - 60	المؤشرات المالية للبنوك في اليمن	
63 - 62	تعاون وثقافة مالية	
65 - 64	ميزانية البنوك	
66		معرفة

المصارف

جمعية البنوك اليمنية

مجلة شهرية - فصلية مؤقتاً- تصدر
عن جمعية البنوك اليمنية-تعنى
بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

هيئة التحرير

المشرف العام
أ. أحمد محمد الخاوي

رئيس التحرير
أحمد فارح

مدير التحرير
مبارك الحمادي

المستشار الاقتصادي
د. حسن ثابت فرحان

عضو هيئة التحرير
د. أحمد إسماعيل البواب

التصميم والإخراج الفني

مركز الأصدقاء
777213366

عنوان المجلة

جمعية البنوك اليمنية- صنعاء
ش/ الزبييري - أمام البنك العربي

العنوان البريدي:

ص.ب (11318) - صنعاء - الجمهورية اليمنية

البريد الإلكتروني:

mag-yba@hotmail.com

www.yemen-yba.org

تليفون: 01 570088/9 - فاكس: 01 242305

المراسلات باسم رئيس التحرير

ترسل المواد إلى العنوان أعلاه مطبوعة على

الورق مع إرفاق نسخة منها على قرص

(CD) أو عبر البريد الإلكتروني

قبل أسبوعين على الأقل من نهاية كل شهر

نرحب بالأراء والمقترحات لتطوير المجلة

إدارة المجلة ترحب بنشر أهم أخبار وأنشطة المصارف

الإعلانات يتم الاتفاق بشأنها مع الإدارة

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها



رؤية جديدة للمستقبل

البنك الناطق
Phone Banking
01-509800



المصرف الجوال
Mobile Banking



المصرف الإلكتروني
Internet Banking



الصراف الآلي
A.T.M.



صناديق الأمانات
Personal Lockers



طاقات الإئتمان
Debit/Credit Card



فرع عدن :

ص.ب. : ١١٨

تلفون : +٩٦٧ ٢ ٢٧٠ ٣٤٧ / ٨ / ٩

فاكس : +٩٦٧ ٢ ٢٣٧ ٨٢٤

صنعاء :

شارع الشوكاني - ص.ب. : ١٠٠

تلفون : +٩٦٧ ١ ٢٦٠ ٨٢٣

فاكس : +٩٦٧ ١ ٢٦٠ ٨٢٤

النشاط المحلي للجمعية

اللائحة، وتدارس المجتمعون قضايا أخرى تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤. حضر الأخ سكرتير الجمعية حلقة نقاش نظمتها وزارة الصناعة والتجارة تحت عنوان "استراتيجية التنمية الصناعية" خلال يومي ٧-٨ /١٢/ ٢٠١٠م كرست لمناقشة مسودة إستراتيجية التنمية الصناعية التي أنجزتها الوزارة بالتعاون مع شركة "سيرم" الماليزية.

٥. في إطار مشروع: رفع التوعية بأهمية التحكيم والوسائل البديلة لحل النزاعات، نظم المركز اليمني للتوفيق والتحكيم، بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠١٠م ندوة تحت عنوان "الوسائل المثلى لتسوية النزاعات ودورها في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار" وذلك بالتعاون مع برنامج الحكم الرشيد (GGC) التابع لمؤسسة التعاون الفني الألماني (GTZ) وبمشاركة وزارة العدل والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية. وتناولت الندوة أربع أوراق عمل بعنوان: ١- تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. ٢- تنفيذ أحكام التحكيم. ٣- تنفيذ الأحكام الأجنبية وأهمية انضمام بلادنا لاتفاقية نيويورك ١٩٥٨م. ٤- دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في تفعيل التحكيم والفوائد المكتسبة من ذلك في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار. وقد شارك في الندوة عن الجمعية الأخ سكرتير الجمعية.

٦. عقدت لجنة مكافحة غسل الأموال التابعة للجمعية اجتماعاً لها بتاريخ ٢٧/١٠/ ٢٠١١م بمقر الجمعية، ناقشت فيه مسودة مشروع اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال اللجنة، على ضوء الملاحظات الواردة من البنوك، وأقرت إدخال التعديلات عليها ورفعها بصيغتها النهائية إلى الأخ رئيس مجلس الإدارة عرضها على المجلس للمصادقة عليها وإقرارها.

شاركت الجمعية ممثلة بسكرتيرها الأخ احمد فارغ في اللقاء التشاوري الذي نظمته بنادي ضباط الشرطة بصنعاء يوم ٧ فبراير ٢٠١١، وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمشاركة المجالس المحلية للمحافظات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني حول مشروع مسودة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م.

تشارك الجمعية وبصورة دورية كل يوم اربعاء ممثلة بسكرتيرها الأخ احمد عبده فارغ، بحضور اجتماعات لجنة إعداد مشروع حوكمة المصارف بالجمهورية اليمنية.



١. نظمت الجمعية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية في الفترة من ١٩-٢٢/١٠/ ٢٠١٠م، دورة تدريبية بعنوان "التطبيقات العملية لإدارة مخاطر الائتمان والتشغيل والتسويق"، اقيمت بقاعة التدريب بالجمعية، حاضر فيها الخبير المصري د. احمد فؤاد - مدير تطوير المشروعات ببنك مصر، وشارك فيها ٢٠ متدرباً من المصرفيين في البنوك العاملة باليمن.
٢. عقدت لجنة مدراء الائتمان بالبنوك، بجمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٢٧/١٠/ ٢٠١٠م ناقشت فيه برنامج المخاطر المعمم من البنك المركزي واتخذت القرارات اللازمة.
٣. عقدت لجنة مكافحة غسل الأموال التابعة للجمعية اجتماعاً بتاريخ ٢٨/١٠/ ٢٠١٠م بمقر الجمعية ناقشت خلاله اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لعام ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال، ودور البنوك في تطبيق

النشاط الدولي للجمعية

لدى الجهاز المصرفي، مشيراً إلى أن ذلك يؤكد ثقة المستثمرين بسلامة هذا الجهاز وعدم تأثره بالأزمة المالية الدولية.

وقد حضر المؤتمر عدد كبير من الوزراء العرب ورؤساء ومدراء البنوك تجاوز عددهم ٥٠٠ شخصية.

في مساء يوم ٢٦/١١/٢٠١٠م أقيم احتفال بمرور ٣٥ عاماً على تأسيس اتحاد المصارف العربية، وقد تم تكريم بعض محافظي البنوك المركزية ورؤساء بنوك

١. لعدم تمكنه من حضور اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي عقد بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٠م، فقد فوض الأخ رئيس مجلس الإدارة احمد الخاوي، الأخ د. جوزيف طربية - رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب - بالتصويت بالإنيابة عنه. وقد درس في الاجتماع نشاط الاتحاد خلال العام ٢٠١٠ وما تم تقديمه من موازنات.

٢. حضر رئيس مجلس الإدارة الأخ احمد الخاوي اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الذي عقد ببيروت بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٠م، وفي الاجتماع تم دراسة نشاط الاتحاد خلال العام ٢٠١٠م وإقرار ما تم تقديمه من موازنات. كما تم اختيار الأخ وسام فتوح امينا عاما لاتحاد المصارف العربية من بين عدد من المتقدمين لهذا المنصب، وقد رجحت كفة الأخ وسام فتوح لخبرته العملية والتي امتدت إلى ٢٢ عاماً في اتحاد المصارف العربية، تدرج خلالها في مراكز مختلفة إلى جانب ما بناه خلال هذه الفترة من علاقات جيدة مع

مؤسسات عربية وعالمية ومع عدد كبير من رجال المال والأعمال والمصارف.

كما اثبت، خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها القيام بأعمال الأمين العام السابق الدكتور فؤاد شاعر، قدرته على المضي قدماً لاستكمال دور اتحاد المصارف العربية محلياً ودولياً تحت قيادة الأخ عدنان يوسف رئيس مجلس الإدارة والأخ د. جوزيف طربية رئيس اللجنة التنفيذية ودعم باقي أعضاء مجلس الإدارة.

٣. حضر الأخ احمد الخاوي المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٠م الذي انعقد خلال يومي ٢٥-٢٦/١١/٢٠١٠م تحت شعار "الدور الجديد للمصارف العربية" والذي حضر افتتاحه دولة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب اردوغان وألقى فيه كلمة دعا فيها الدول العربية والإسلامية إلى استغلال القرار السياسي بما يخدم اقتصاداتها ومصالحها الوطنية، واستعرض الشوط الذي قطعته تركيا في التنمية مؤكداً وموضحاً ذلك بنسب النمو المشجعة التي أخرجت تركيا من حالة الركود الذي كانت تعانيه.

كما حضر المؤتمر، دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، فخامة الرئيس سعد الحريري الذي بدأ كلمته بقوله: "ماذا أقول بعد ما سمعتموه من دولة رئيس مجلس الوزراء - فخامة الرئيس رجب اردوغان". واستطرد مستعرضاً الشوط الذي قطعته الحكومة اللبنانية والمتمثل بتحقيق نسبة نمو عالية بلغت ٦% بالرغم من الأزمة المالية التي أثرت على نمو معظم دول العالم. كما استعرض نمو الودائع بالنقد الأجنبي



صورة من اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية - بيروت - لبنان

عربية ورجال أعمال لإسهاماتهم في دعم وتطوير أنشطة اتحاد المصارف العربية، الذي يمتلك حالياً مبنى مميزاً في وسط بيروت التجاري، وأصبح يضم كل إدارات وأقسام اتحاد المصارف العربية التي كانت موزعة في مقرات مؤجرة. كما يضم أيضاً إدارات وأقسام الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ويتكون المبنى من طوابق متعددة كافية لاستيعاب نشاط الاتحاديين على مدى المستقبل المنظور.

٤. بتاريخ ٩/١٢/٢٠١٠م، حضر الأخ احمد الخاوي اجتماع مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الذي عُقد بعمان - الأردن - وتم فيه دراسة عدد من القضايا الهامة المتعلقة بنشاط الأكاديمية وجرى معالجة الأوضاع المالية للجامعة التابعة للأكاديمية التي أسست لتتولى التعليم الأكاديمي، على أن تتفرغ الأكاديمية للقيام بنشاط تدريب وتأهيل الموارد البشرية للبنوك.

٥. وتعاني الجامعة حالياً من عجز في الإيرادات ولكن يمكن التغلب على هذا العجز خلال عام ٢٠١١م عندما يلتحق العدد المخطط له من طلبة المراحل المختلفة - المؤهل الجامعي والماجستير والدكتوراه - والذي يقابل حجم هيئة التدريس الحالية والهيئة الإدارية اللتان يتوجب تواجدهما باستمرار مهما كان عدد المنتسبين الحاليين في الدراسة وذلك وفقاً لمعايير وزارة التعليم العالي. هذا وقد تم أيضاً وضع خطة لترشيح المصروفات بصورة عامة.

إطلاق أول تقرير للإفصاح عن الشفافية للصناعات الإستخراجية في اليمن



أطلق المجلس اليمني للشفافية للصناعات الإستخراجية، يوم الأربعاء ١١/١١/٢٠١٠ بصنعاء، تقرير الإفصاح الأول الخاص بالشفافية في الصناعات الإستخراجية في اليمن للأعوام الثلاثة الماضية ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة أكد وزير النفط والمعادن أمير العيدروس، بحسب ما أوردته موقع سبأ نت، أن هذه المبادرة تأتي تحت رعاية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، الراعي الأول لانضمام اليمن لمبادرة الشفافية العالمية التي اعلنتها أثناء انعقاد مؤتمر للمانحين في نوفمبر ٢٠٠٦ في لندن.

وقال العيدروس: «إن الحكومة اتجهت عقب الإعلان، لإصدار قرارها الأول في عام ٢٠٠٧ بالموافقة على انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية العالمية للصناعات الإستخراجية مع الشركاء الأساسيين من منظمات المجتمع المدني والأجهزة الرقابية العليا والشركات العاملة في قطاع الإنتاج».

وأضاف: إن اليمن، وبإطلاق التقرير تكون قد خملت خطواتها الأولى نحو الانضمام وتقديم المعلومة بشفافية مطلقة، ليس لوسائل الإعلام والمنظمات الرقابية العالمية فحسب، ولكن أولاً لأصحاب المصلحة الحقيقية والأساسية من الثروة النفطية، وهو المواطن الذي من حقه أن يحصل على المعلومة بتجرد كامل، ونحن على كامل الاستعداد لتقديم هذه المعلومات في إطار نهج الحكومة لأن من حق الجميع أن يعرف كيف يتم إنتاجها وكيف تحصل.

وأشار إلى أن اليمن تعتبر أول دولة في الشرق الأوسط تقدم أول تقرير لها أمام المجتمع الدولي والإعلام والمجتمع، لافتاً إلى أن تحقيق الشفافية في الصناعات الإستخراجية في اليمن ستعطي مردوداً إيجابياً واقتصادياً، لاسيما أن نتائج التقرير تأتي متطابقة مع المعايير المحددة في إجراءات مبادرة الشفافية العالمية، مما يعطي صورة مشرفة عن اليمن.

وأكد على: «أن تعزيز الثقة بين شركاء التنمية في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهيئات الرقابة العليا، ومن ثم تعزيز مصداقية الحكومة اليمنية أمام المجتمع الدولي، ستكون له نتائجها الإيجابية. ونعول أن تكون هذه الإجراءات في اتجاه إعلان متوازن لعمليات الإنتاج النفطي والصناعة الإستخراجية سواء النفط، أو الغاز أو المعادن، وعاملاً مساعداً لتشجيع وخلق بيئة استثمارية حقيقية وواعدة ومشجعة في اليمن».

من جانبه أشار رئيس المجلس اليمني للشفافية، الدكتور محمد صالح مقل، إلى

أن التقرير ضرورة ملحة تقتضيها معايير ومتطلبات مبادرة الشفافية العالمية، ولفت إلى أن التقرير الذي أعدته ونفذته شركة محاسبية عالمية متخصصة، تضمن كل البيانات للمدفوعات التي تسلمها الشركات النفطية للدولة ومطابقتها ومقارنتها مع الإيرادات الحكومية التي تسلمها من الشركات.

وأكد على أهمية إطلاق التقرير لما له من مردود ينعكس على سمعة اليمن في الخارج قبل الداخل، مبيناً أن التقرير أوضح عدم وجود فروقات بين المدفوعات والإيرادات التي تسلمها الحكومة لثلاثة أعوام متتالية.

وقال مقل: «إن عدم وجود فروقات يعتبر نجاحاً كبيراً وجواباً كافياً وشاملاً حول كل الأسئلة والاستفسارات التي تخوض حول إيرادات الحكومة من العائدات النفطية».

وأضاف: «بإطلاق التقرير أصبحت اليمن من الدول المتقدمة في مركزها في مجال اعتماد الشفافية وتعزيز مبدأ الحكم الرشيد، لافتاً إلى أن اليمن بإطلاقها أول تقرير إفصاح، تقدمت ١٢ درجة على الدول الأخرى في الانضمام لمبادرة الشفافية العالمية».

بدوره أكد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن، بنسون أنتخ، أن التقرير أظهر عدم وجود فرق كبير بين ما أوردته الحكومة حول الإيرادات النفطية وبين ما افصح عنه الشركات النفطية حول مدفوعاتها، وهذا يعد فخرًا لليمن ولكل العاملين من أجل تعزيز وتطوير الشفافية فيه.

وأشار إلى أن مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية هي مبادرة ذات صدى دولي كإطار عمل من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الإستخراجية، تم تدشينها في العام ٢٠٠٢م، وتضم المبادرة ٣٣ دولة حول العالم.

ولفت إلى أن التطبيق الفعال لمبادرة الشفافية

في الصناعات الإستخراجية أمر في غاية الأهمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. وتأتي أهمية مبادرة الشفافية في تحقيق الفوائد، منها تحسين مناخ الاستثمار، واعطاء مؤشراً للمستثمرين من خارج الوطن حول التزام الحكومة بمبدأ الشفافية، والحكم الجيد، وترسيخ مبدأ المساءلة للجميع.

وأكد أن التقدم الملموس الذي حققته اليمن في الفترة الأخيرة، من خلال تبنيها العمل بمبادئ مبادرة الشفافية، أهلها للقبول كعضو مرشح في المبادرة في سبتمبر ٢٠٠٧م.

وأضاف: «ونحن نحتفل بإطلاق التقرير الأول للمجلس اليمني للشفافية الذي يعتبر أول تقرير حول الشفافية يصدر في الشرق الأوسط، فإنه بذلك يعتبر إنجازاً لليمن، مشيراً إلى أن التقرير يمثل أول مقارنة من نوعها بين الإيرادات النفطية التي تحصلتها الحكومة وبين مدفوعات الشركات».

وأكد على أهمية إستكمال اليمن لخطوات المصادقة قبل الموعد النهائي لهذه الإجراءات، المحددة بـ ٩ مارس ٢٠١١م، مؤكداً على إستمرار البنك الدولي في دعم تنفيذ مبادرة الشفافية.

وفي الحفل تم إستعراض ما تضمنه التقرير الذي أعدته شركة تدقيق ومطابقة عالمية كمتخصص حسابات خارجي هي شركة: هارت نرس ليمتد، البريطانية، بالتعاون مع شركة: فيجن للاستشارات المحدودة، وذلك بما يتوافق مع معايير المبادرة العالمية للشفافية.

واشتمل التقرير على لمحة موجزة عن القطاع الإستخراجي في اليمن، ومنهجية التقرير، وآلية المطابقة وتدقيق البيانات، وسرد تتابع عملية المطابقة، وملخص تجميعي بكافة التدفقات (المدفوعات والقبوضات المالية والعينية) للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧م، والتوصيات.

تعيين قيادات مصرفية عليا

حسين فضل رئيساً لمجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير



• تم في فبراير من العام الحالي ٢٠١١م وبموجب القرار الجمهوري برقم ٢٣ لسنة ٢٠١١م تعيين الأخ حسين فضل محمد رئيساً لمجلس إدارة البنك

اليمني للإنشاء والتعمير، خلفاً للأخ عبد الله سالم الجفري، وقد شغل الأخ حسين منصب المدير العام بالبنك لمدة ١٨ عاماً، نتمنى للأخ حسين التوفيق والنجاح.

محضر السقاف رئيساً لبنك التسليف التعاوني والزراعي



• وفي شهر ديسمبر من العام ٢٠١٠م وبموجب القرار الجمهوري برقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٠م، عين الأخ محضر عبد الله علوي السقاف رئيساً لمجلس إدارة بنك التسليف

التعاوني والزراعي (كاك بنك)، خلفاً للأخ حافظ فاخر ميعاد، وكان الأخ محضر قد عمل في بنك كاليون كريدي اجريكول (فرع اليمن) لمدة ٣٣ عاماً، وآخر منصب شغله هو: مستشار تنفيذي بالبنك، نتمنى للأخ محضر التوفيق والنجاح.

عبد الناصر مديراً عاماً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير



بموجب قرار مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير برقم ٢٢ وتاريخ ٢٠١١/٠٢/١٤م، تم تعيين الأخ عبد الناصر نعمان، مديراً عاماً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير،

خلفاً للأخ حسين فضل محمد. وقد شغل عبد الناصر منصب نائب المدير العام للعمليات المصرفية بالبنك لمدة ١٨ عاماً. نتمنى للأخ عبد الناصر التوفيق والنجاح.

اللجنة الإشرافية تُقر مقترح مؤسسة متطوعي الخدمات المالية بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية



أقرت اللجنة الإشرافية العليا لإنشاء سوق الأوراق المالية، في اجتماعها يوم 09 فبراير 2011م بصنعاء، برئاسة معالي وزير المالية الأستاذ نعمان طاهر الصهبي، الاستفادة من المساعدات التي يقدمها صندوق النقد العربي في مجال الإعداد للأسواق المالية، كما أقرت إحالة العرض المقدم من

استعداده لتقديم مختلف مجالات العون الفني لليمن لإنشاء سوق الأوراق المالية، لافتاً إلى أهمية تقييم سير التعاون القائم بين اليمن وهيئة الأوراق المالية الأردنية، بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين والعمل على حل أية مشاكل تعترض تنفيذ المذكرة.

من جانبه، استعرض مدير الوحدة التنفيذية لسوق الأوراق المالية والبورصة، عباس الباشا، نتائج تواصل الوحدة مع العديد من هيئات سوق الأوراق المالية العربية والأجنبية، والتوجهات الخاصة بالاستفادة من خبرات الأصدقاء والأصدقاء في هذا الصدد.

مؤسسة متطوعي الخدمات المالية، حول حجم التداول المتوقع في البورصة وذلك لصندوق النقد العربي ليكون المشروع ضمن المساعدات المتوقعة من الصندوق. وفي الاجتماع أكد وزير المالية أهمية الإسراع في تنفيذ القرار الجمهوري الخاص بإنشاء هيئة الأوراق المالية، وذلك من خلال اقتراح تسمية أعضاء مجلس إدارة الهيئة، موضحاً أن اللجنة ليست مخولة بذلك إلا أنها حريصة على تقديم المساعدة لضمان تحقيق إنجاز ملموس في هذا المجال. وشدد الوزير على ضرورة الاستفادة من الخدمات التي يقدمها صندوق النقد العربي، خاصة بعد أن أبدى الصندوق

4.6 مليون عامل عام 2009م

حجم القوى العاملة باليمن

العام والجامعي هم أكثر عرضة للبطالة. وبينت الدراسة أن نسبة البطالة لدى الإناث تبلغ نحو ٤٦ بالمائة مقارنة بـ ١٢ بالمائة لدى الذكور. كما أرجعت سبب ارتفاع البطالة بين المتعلمين، وخاصة خريجي التعليم الثانوي والجامعي، إلى التوسع غير المتوازن في التعليم، والتدريب، وضعف القطاع المنظم في خلق فرص عمل جديدة، في حين يستوعب القطاع غير المنظم نحو ٦٢ بالمائة من كافة العاملين. كما أوضحت الدراسة بأن تقديرات مسح الطلب على القوى العاملة تشير إلى أنه من المتوقع دخول نحو ١٨٨ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، في حين لم ترتفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمنشآت الاقتصادية الخاصة والحكومية عن ٥٠ ألف شخص في العام الواحد خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م. وبينت أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في عام ٢٠٠٩م بلغ نحو ٢٠٦ آلاف شخص، في حين أن الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لم تزد عن ٥٥ ألف فرصة عمل فقط.

أظهرت دراسة حديثة أن حجم القوى العاملة في اليمن ارتفع إلى نحو ٤,٦ مليون عامل وعاملة في عام ٢٠٠٩م مقارنة بنحو ٣,٨ مليون عام ٢٠٠٦م، بحسب ما نشره موقع سبأ نت.

وأشارت الدراسة، التي أعدها المدير الوطني لوحدة تحليل معلومات سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور فضل علي مثنى، إلى أن عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٩م ارتفع إلى قرابة ٧٩٥ ألف عاطل من قرابة ٧٣١ ألف عاطل عام ٢٠٠٦م، فيما بلغ عدد السكان في سن العمل بنهاية ٢٠٠٩م نحو ١٢,٩ مليون.

وأوضحت الدراسة أن معدل مساهمة السكان بسن العمل، في النشاط الاقتصادي ارتفع عام ٢٠٠٩م إلى ٤٢,٢٪ مقارنة مع ٤٠,١٪ عام ٢٠٠٦م. وأشارت الدراسة - التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها - إلى أن نسبة البطالة السافرة انخفضت إلى ١٤,٦٪ نهاية العام ٢٠٠٩م، بفارق ٢٪ تقريبا عن العام ٢٠٠٦م، لافتاً إلى أن خريجي التعليم الثانوي

خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥ م

وتعزيز الاستدامة المالية، وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توسيع الحماية الاجتماعية والاجتماعية وآلياتها وبرامجها، وتنمية القدرات البشرية للفقراء، وتعزيز بناء الدولة عن طريق التنمية المحلية المتوازنة، وتعميق الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار وترسيخ دعائم الحكم الرشيد، وتحقيق أهداف التنمية الألفية من خلال تبني مسار سريع لتحقيق تلك الأهداف.

وقال الدكتور مجور: "إن بلوغ الأهداف المرسومة في الخطة يقتضى الالتزام برؤية واضحة المعالم للأولويات التنموية وإطاراً متناسقاً للسياسات العامة يعمل على تخصيص الأمثل للاستثمارات وبصفة خاصة الاستثمارات الحكومية، والتي تتطلب ضرورة مراعاة بعدين أساسيين عند توزيعها". وأضاف: "إن الأول يعبر عن البعد القطاعي لتوزيع الاستثمارات الحكومية وضرورة إيلاء القطاعات ذات العلاقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية، النصيب الأوفر من الاستثمارات الحكومية، كون هذه القطاعات على ارتباط وثيق بتحسين مستوى المعيشة للمواطن والتخفيف من حدة الفقر في المجتمع، فيما يعبر الثاني عن التوازن الإقليمي لتوزيع الاستثمارات على مختلف المحافظات والمديريات، مع ضرورة أن تحظى المناطق المحرومة والمناطق الريفية، بأولوية كونها تستوعب العدد الأكبر من الفقراء، وتعاني من انخفاض مستوى التغطية بالخدمات العامة بصورة أكبر من غيرها من المناطق".

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية الترابط الوثيق بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسير في تنفيذ الإصلاحات الوطنية الشاملة بأبعادها الاقتصادية، والسياسية، والإدارية، وإصلاحات القضاء وسيادة القانون وبصورة تعزز من دور شركاء التنمية.

من جهته أشار، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارجحي، إلى أن الخطة الخمسية تضمنت سيناريوهات تنموية طموحة تلبى استحقاقات المرحلة القادمة وبخاصة ما يتعلق بتوجهات الدولة للحد من الفقر وتحسين مقدرات الحياة المعيشية، وتحسين فاعلية التدخلات الحكومية في مختلف القطاعات الاقتصادية، والخدمات، ورفع مؤشرات النمو الاقتصادي، مبيناً أن الخطة ركزت على الاعتماد على الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ م وأهداف الألفية للتنمية.

الاقتصاد اليمني على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها اليمن خلال الفترة الماضية وأهمها الحرب ضد عناصر الإرهاب والتخريب الحوثية في محافظة صعدة، والدعوات الانفصالية في بعض المديرية الجنوبية، والعمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة، وكارثة السيول في المناطق الشرقية، وأزمة الغذاء العالمية، وأخيراً الأزمة المالية العالمية".

وأضاف: "لقد قطعت اليمن شوطاً كبيراً في طريق تقدمها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف الحياة للمواطن تمثلت في زيادة مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وخدمات البنية التحتية إلا أننا وبالرغم

من ذلك ما نزال نواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون بلوغ مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي ومشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع في جني ثماره". وتابع رئيس الوزراء قائلاً: "إن وثيقة الخطة بينت وجود عدد من التحديات الهيكلية التي تعترض طريق تنفيذ الخطة الخمسية، وأهمها التحدي السكاني، وتحدي تنمية الموارد البشرية، وقصور البنية التحتية، ومحدودية الخدمات الأساسية، إلى جانب تفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية، ومحدودية مصادر التمويل المتاحة، وقصور دور الجهاز المصرفي، فضلاً عن عدد من التحديات المستجدة التي تعترض طريق التنمية في اليمن، وتشمل تدني مستوى الأمن الغذائي، والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، والتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية"، لافتاً إلى أن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعكس طموحات كبيرة، وتتضمن أهدافاً عظيمة لفترة هامة في مستقبل التقدم والتنمية والنهضة في اليمن.

واستطرد قائلاً: "إن إيمان النظر في الملامح العامة للخطة وعناصرها يبيّن بوضوح الأهمية الكبيرة التي تكتسبها خطة التنمية، فهي لا تعكس توافق المجتمع على رؤية شاملة لنهضة الأمة فحسب، وإنما تعبر عن أهداف عريضة للانطلاق الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، والتي تنعكس في التوجهات الأساسية للخطة التي تقوم على تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية الحقيقية، بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي،

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور "بحسب سبباً نت"، حرص الحكومة على إعداد خطة خمسية تمثل الإطار المنطقي الشامل لأهداف التنمية بأبعادها الاقتصادية



والاجتماعية، وتضمن بلوغ الأهداف والبرامج والمشروعات الاستثمارية اللازمة لزيادة الطاقات الإنتاجية، وتوفير المرافق العامة، والخدمات الاجتماعية المختلفة وأشار الدكتور مجور، في اللقاء التشاوري الذي نظّمته بنادي ضباط الشرطة بصنعاء يوم ٠٧ فبراير ٢٠١١ م وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمشاركة المجالس المحلية للمحافظات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني حول مشروع مسودة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥، إلى أهمية الخطة باعتبارها خطوة جديدة في مسار التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والتنمية الشاملة في اليمن، وتحقيق أهداف التنمية الألفية، والتخفيف من الفقر من خلال ما تضمنته من أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع استثمارية، تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

ولفت الوزير إلى أن نتائج التقييم للخطة الثالثة بينت أن الاقتصاد الوطني حقق معدل نمو سنوي متوسط بلغ ٤,٨ ٪، وبنسبة إنجاز تصل إلى حوالي ٨٤,٢ ٪، فيما تم تحقيق الهدف بالنسبة للنمو في الناتج المحلي غير النفطي بصورة كاملة، وبنسبة ١٠١ ٪، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي المحقق ٧,٢ ٪ مقارنة بحوالي ٧,١ ٪ كمتوسط نمو مستهدف. وقال رئيس الوزراء: "إن هذه المؤشرات جيدة وتعكس تطوراً حقيقياً في بنیان

دعم مقررات قمة الكويت الاقتصادية

ذكرت وكالة الأنباء القطرية، أن السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، تلقى في ٠٣ ديسمبر ٢٠١٠م، رسالة من المملكة العربية السعودية، وكذلك من السيد عبد اللطيف الحمد المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بشأن مساهمة المملكة بمبلغ خمسمائة مليون دولار في الحساب الخاص بمبادرة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار، وذلك في إطار مقررات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، التي عقدت بدولة الكويت يومي ٢٠ و١٩ يناير ٢٠٠٩م.

وأوضح بيان للجامعة العربية، أن الصندوق العربي يصدد استكمال القواعد الإجرائية المتعلقة بهذا الحساب، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس محافظي الصندوق العربي في هذا الخصوص.

وأشار البيان إلى أن الصندوق كان قد تلقى مساهمات من كل من دولة الكويت بمبلغ خمسمائة مليون دولار، ومصر بمبلغ ١٠ ملايين دولار،

واليمن بمبلغ ٥ ملايين دولار، كما أعلنت كل من تونس، والأردن، وجيبوتي، وموريتانيا، وسورية عن رغبتهن في تقديم الدعم والتمويل لهذه المبادرة، مضيفاً: انه بذلك يدخل قرار قمة الكويت التنموية بشأن صندوق دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيز التنفيذ، ويبدأ التطبيق فور استكمال القواعد الإجرائية المتعلقة بذلك.



مشروع لتوحيد منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في دول مجلس التعاون

التطورات الرقابية والإشرافية بدول
المجلس.

كما عقدت على هامش اجتماع اللجنة، ورشة العمل السابعة لمشروع توحيد منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في دول المجلس بالاشتراك مع الشركة الاستشارية المكلفة بإعداد صياغة الإطار العام لنموذج العمل الإشرافي المشترك على النظام المصرفي بدول المجلس، والذي سيتم صياغته لاحقاً كوثيقة قانونية تجسد تشريعات رقابية وإشرافية مشتركة لدول مجلس التعاون، كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون وتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي.



ذكر موقع الشروق - قطر، أن لجنة

الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقدت اجتماعها الثامن والخمسين في العاشر من فبراير من العام الحالي بمقر الأمانة العامة بالرياض. وناقشت اللجنة في اجتماعها عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ومنها: المراجعة النهائية لوثيقة التشريعات الرقابية والإشرافية على الجهاز المصرفي بدول المجلس، وترتيبات الحلقة النقاشية التي

ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر مارس عام ٢٠١١م بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية وذلك حول قضايا الإشراف والرقابة المصرفية، إضافة إلى استعراض

وسام فتوح اميناً عاماً لاتحاد المصارف العربية



الأستاذ وسام باتحاد المصارف العربية لمدة 20 عاماً تقلد خلالها مناصب عدة، كان آخرها الأمين العام المساعد للاتحاد، كما قام بأعمال الأمين العام لعدد من المرات، اكتسب خلالها خبرة كبيرة بأنشطة الاتحاد، وكون علاقات واسعة مع الجهات المعنية بأنشطة الاتحاد، على المستوى المحلي والعربي والدولي. تمنى للأستاذ وسام التوفيق والنجاح.

في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر من العام 2010م، قرر مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية تعيين الأستاذ وسام حسن فتوح، اميناً عاماً لاتحاد المصارف العربية، خلفاً للدكتور فؤاد شاكر الذي انتهت مدته. وقد تم اختيار الأستاذ وسام وتعيينه من بين عدد من المرشحين لهذا المنصب. فإلى جانب مؤهله الجامعي، عمل

هل سيتحقق حلم العملة الخليجية الموحدة في العام 2012م؟

نشرت عدداً من المنتديات، صوراً لنماذج بعض أوراق " العملة الخليجية الموحدة " والتي - بحسب نفس المصادر انه - ربما تم نسخها للموافقة عليها كعملة لدول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل (عام 2012م) (إن شاء الله، وهي على النحو التالي:



فئة النصف دينار خليجي

اللون : احمر

الوجه : شعار اعلام دول مجلس التعاون الخليجي وطفلة خليجية بلباس شعبي
الخلف : القلاف يوضح طريقة صنع السفن والأبواب وهي مهنة خليجية تراثية وبالجانب دلة القهوة الخليجية



فئة دينار خليجي

اللون : ازرق

الوجه : شعار اعلام دول مجلس التعاون الخليجي وطفلة خليجية بلباس شعبي بيديها القران الكريم وخلفها مسجد.
الخلف : امرأة خليجية تقوم بحياكة السدو وبالجانب المبخر الخليجي.



فئة الخمسة دنانير خليجية

اللون: بني/بنفسجي.

الوجه : شعار اعلام دول مجلس التعاون الخليجي وطفل خليجي بلباس شعبي بيديه القران الكريم.
الخلف : مهنة تعليم القران سابقاً بالخليج (الكتاتيب) ومعلمة تحفظ الفتيات القران وبالجانب (المنفاخ) آلة نضخ النار من التراث الخليجي.

ارتفاع أصول صناديق الاستثمار في دول الخليج العام الماضي

ذكرت صحيفة " الحياة " في ١٢ فبراير الجاري، إنه وفقاً لتقرير "صناديق الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٠" لبنك ابوظبي الوطني، فقد تراجعت أصول هذه الصناديق بنسبة ١٨ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٧ قبل الأزمة المالية العالمية حين بلغت ٢٦ تريليون دولار. ويعود الانعكاش النسبي في أصولها في العام الماضي إلى ارتفاع أسعار الأسهم العالمية مقارنة بعام ٢٠٠٩، وارتفعت أصول صناديق الاستثمار في دول الخليج بنحو ٢,٣ مليار دولار، أي ٩ بالمائة في الفترة المذكورة، وسجلت المنطقة زيادة كبيرة في عدد الصناديق الجديدة.

وأشار التقرير إلى أن الأسواق العالمية للخدمات المصرفية الإسلامية سجلت نمواً يقدر بـ ٢٥ بالمائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وساهم في هذا النمو وجود مؤشرات إسلامية جديدة، إذ أدت إلى تقليص الكلفة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأكد التقرير على أن قطاع صناديق الاستثمار في المنطقة يعتبر حديثاً ولا يمثل سوى نسبة قليلة من عدد الصناديق العالمية، وتمتلك السعودية أكبر قطاع لصناديق الاستثمار في المنطقة، ويدير مديرو، صناديق الاستثمار في دول الخليج نصف أصول الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً، الجزء الأكبر منها في السعودية.

وأشار إلى أن بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" تؤكد وجود ٣٤٠ ألف مستثمر في السعودية يستثمرون في ٢٤١ صندوقاً استثمارياً في الفصل الثاني من عام ٢٠١٠م.

وبلغت قيمة أصول الصناديق الاستثمارية في السعودية ٢٦,٤ مليار دولار (١١,٧ بالمائة زيادة على أساس سنوي) في الفصل الثاني من العام الماضي، منها ٥,٢ مليار في أصول أجنبية و٢١,٢ مليار في أصول محلية.

وتشير البيانات إلى أن صناديق الاستثمار في الكويت سجلت خروج استثمارات صافية بلغت قيمتها ٦٠٣ ملايين دولار من مختلف فئات الصناديق الاستثمارية، فيما اتجه المستثمرين في قطر نحو الأصول الأكثر تحفظاً، وكانت حصة الأفراد في أصول الصناديق في البحرين ٤٩ بالمائة من الأصول الإجمالية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨م وانخفضت إلى ٢٥ بالمائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠م.

ومن الجدير ذكره أن قيمة أصول صناديق الاستثمار العالمية ٢١,٤ تريليون دولار نهاية يونيو/حزيران الماضي، أي بزيادة قدرها ٥,٤ بالمائة خلال ٦ أشهر، مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩م.

70 مليار جنيه مصري خسائر مصر جراء الاحتجاجات



أكد الخبير الاقتصادي جمال بيومي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، في اتصال مع "العربية. نت"، أن حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد المصري باتت كبيرة خصوصاً مع الشلل التام للقطاعات المالية، والخدمية، والسياحية، وذلك نتيجة استمرار الاحتجاجات.

وقال: يمكن حصر الكلفة الإجمالية للخسائر- كما أعلن أخيراً - بما يقارب السبعين مليار جنيه، موضحاً أنه: إذا افترضنا أن القطاع السياحي المصري يدر على الدولة ما يقارب ١٣ مليار دولار، فكم الخسائر التي تكبدها هذا القطاع إلى اليوم؟

وذكر الخبير بيومي أن الأهم من إحصاء الخسائر، هو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري من جديد لكي تتعزز عودة الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى الاقتصاد المصري، مشيداً بحسن الظن الذي يوليه

في كل من مصر وتونس، والذي سوف يكون تأثيرها الاقتصادي سلبي على الدول نفسها، وهروب بعض رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من خلال عمليات البيع العشوائية التي تمت خلال الفترة نفسها".

رجال الأعمال العرب لمصر ولشعبها وتاريخها، وهو عامل مهم لكي تعود الحركة الاستثمارية وتدور عجلتها من جديد. وعزا أسباب التراجع لعوامل منها: "حالة الخوف والهلع التي أصابت المستثمرين جراء الأزمة السياسية

700 مليون دولار خسائر المؤسسات التونسية جراء الانتفاضة الشعبية

أكد عبد اللطيف شعبان، رئيس الهيئة العامة التونسية للتأمين للصحفيين، في ١ شباط/فبراير أن خسائر المؤسسات التونسية المتضررة جراء الأحداث خلال الفترة من ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول إلى ١٧ يناير/كانون الثاني والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي تعادل ٧٠٠ مليون دولار. وقال لصحيفة "الشرق الأوسط" إن شركات التأمين ستقدم تعويضات بحجم ٢٥٪ فقط من قيمة أضرار الشركات، التي أبرمت عقود تأمين، بحسب القانون المعمول به في قطاع التأمين على المستوى الدولي.

هذا وقدرت الحكومة التونسية الانتقالية خسائر الاقتصاد التونسي جراء الأحداث الأخيرة، بنحو ٢,٥ مليار دولار، في حين يقدر خبراء ارتفاع الحجم الحقيقي لهذه الأضرار إلى ضعف هذا المبلغ.



The New INTERNATIONAL Role OF ARAB BANKS

25-26 NOVEMBER, 2010 PHOENICIA INTERCONTINENTAL BERUT



توصيات المؤتمر المصرفي العربي

● أهمية توجيه الرساميل العربية للإستثمار في الاقتصاد الحقيقي في بلادها وكذلك في عمليات الإستثمار البيني العربي كونها تسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات العربية، فضلاً عن أن هذا الإستثمار أكثر ربحاً وأماناً من الإستثمار في قطاعات ريعية في الخارج.

● وجوب مشاركة المصارف العربية في صوغ التشريعات والقرارات المالية والمصرفية الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولية إلى جانب التنسيق مع المؤسسات الرقابية الدولية وصولاً إلى بناء إستراتيجية مصرفية ومالية عربية تتواءم مع متطلبات الانفتاح المصرفي العربي على المجتمع الدولي.

● أهمية الإستفادة من تجربة البنوك المركزية والمصارف العربية في تجنب مضاعفات الأزمة المالية العالمية التي أطاحت بالعديد من البنوك العملاقة في كبرى الاقتصادات المعاصرة.

● تشجيع المصارف العربية على الانتشار الخارجي شرط التأكد من قدرة هذه المصارف على تخصيص رأسمال كاف لكل فرع في الخارج ومن توافر طاقة بشرية لديها قادرة على مواكبة هذا الانتشار وعلى أساس ألا يكون حجم المصرف في الخارج لا يتناسب أو يفوق حجم المصرف في الداخل من أجل



● أهمية تفعيل دور المصارف العربية وتحسين أدائها ليس فقط على الصعيد العربي وإنما على الصعيد الدولي لدرء مخاطر الأزمة المالية وما ترتب عنها من تحديات وارتدادات ما زالت آثارها ضاغطة على مسيرة التعافي الاقتصادي في معظم دول العالم.

● تحفيز المصارف العربية على استثمار الفرص التي وفرتها "الأزمة المالية العالمية" من أجل زيادة استقطابها للموارد المالية العربية وإدارتها وتوظيفها في اقتصاداتها الوطنية شريطة التزامها بالضوابط المصرفية والمالية السليمة.

عقد إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان ومجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية مؤتمره المصرفي العربي السنوي تحت شعار "الدور الدولي الجديد للمصارف العربية" في بيروت خلال يومي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2010م برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد سعد الحريري وبحضور رئيس مجلس وزراء تركيا السيد رجب طيب اردوغان. وفي ضوء الأوراق المقدمة في الجلسات والمناقشات التي تخللتها أوصى المؤتمر والمشاركون بالآتي:



رَبِي السنوي للعام 2010م

- وحتى في الأسواق الدولية. المبادرة إلى إقامة شراكات مصرفية عربية-عالمية تعنى بتمويل مشاريع البنى التحتية والشركات وقطاع الاستهلاك وكذلك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيزًا لموقع المصارف العربية على الخارطة المصرفية والمالية العالمية.
- إن الدور الدولي المنشود للمصارف العربية يتطلب تطوير الإستراتيجيات والسياسات المصرفية وتركيز العناية بإدارة مخاطر العمليات المصرفية وبنوعية الخدمات والمنتجات المصرفية وباجتناب التعامل بالمشترقات المالية وبالابتعاد عن أزمة المديونية العامة على أن يتم كل ذلك على أساس المضي قدما في التفاعل مع المنظمات والهيئات المصرفية والمالية الإقليمية والدولية.
- تفعيل عمل المصارف الإسلامية وإبراز دورها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كونها أثبتت جدارتها وقوتها في مواجهة أعتى أزمة مالية عالمية.
- حضر المؤتمر حوالي 750 شخصية قيادية واقتصادية ومالية ومصرفية بينهم وزراء خارجية ومالية واقتصاد ومحافظو بنوك مركزية ورؤساء مجالس إدارات بنوك عربية وممثلو جمعيات مصرفية عربية ومؤسسات تمويل دولية.

- خصوصاً من ناحية كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والتحوط ليس فقط للخسائر المحتملة بل وللخسائر غير المحتملة التي قد تتأتى جراء ظروف طارئة أو داهمة.
- التأكيد على السياسات الحكومية العربية ودورها الأساس في تعزيز آليات العمل المصرفي العربي المشترك الذي يتمثل في تسهيل عمليات التحالف والاندماج المصرفي العربي العابر للحدود الأمر الذي يوفر التمويل اللازم للشراكات الاقتصادية العربية.
- تعزيز أواصر الانفتاح والتعاون والتواصل بين القطاعات المصرفية العربية والقطاعات المصرفية في الاقتصادات الصاعدة في شرق آسيا كالصين والهند وكذلك في أميركا اللاتينية كالبرازيل وسواها.
- إن توحيد القدرات والجهود المصرفية العربية كفيل بجعلها ذات وزن فاعل وكلمة مسموعة لدى الهيئات والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية.
- التهيز والإعداد لإقامة تكتلات أو تجمعات مصرفية عربية عملاقة تحاكي التكتلات أو التجمعات المصرفية الدولية وتكون قادرة على بناء الاحتياطيات المالية الدولية وعلى المنافسة ومؤثرة على اتجاهات الإستثمارات في الأسواق الإقليمية بل

- إبقاء السيطرة ممكنة على المخاطر.
- زيادة التوسع المصرفي العربي في عواصم أوروبية وأميركية وأفريقية أسهم في تنوع توظيفات المصارف العربية وأكسبها خبرات واسعة جراء التواصل والاحتكاك المباشر للتقنيات الحديثة والمنتجات الاستثمارية الجديدة.
- تعزيز إجراءات الحوكمة والإدارة الرشيدة في مجالس إدارات المصارف العربية بحيث يتعين عند تشكيلها اختيار أعضاء مستقلين لا يقل عددهم عن اثنين.
- إن إمكانات المصارف العربية وطاقاتها المتنامية بشريا وماليا تؤهلها إلى المزيد من الحضور الاقتصادي على خطوط رؤوس الأموال والاستثمارات والأئتمان والتمويل والانخراط في الأسواق الإقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات تحرير الأسواق في عالم المال والأعمال.
- إن تنامي العلاقات المصرفية العربية الدولية يملئ على المصارف العربية إنبام النظر في توظيفاتها وأوعيتها وأحجامها وأمكنتها وتوقيتها لأنها تنخرط في بيئة عالمية على درجة عالية من التنوع والتنافسية.
- دعوة المصارف العربية إلى وجوب التطبيق الدقيق لمعايير العمل المصرفي

البنك الدولي: التحويلات النقدية إلى البلدان النامية كانت مصدراً مرناً للتمويل الخارجي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة

وأمرিকা اللاتينية، والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. وزادت التدفقات إلى جنوب آسيا عام ٢٠٠٩م بأكثر من المتوقع، فيما ارتفعت بدرجة طفيفة إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ.

أما ديليب راشا، مدير وحدة الهجرة والتحويلات بالبنك الدولي، فقال: "أصبحت التحويلات في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م أكثر من مجرد شريان حياة إلى البلدان الفقيرة نظراً للانخفاض الهائل في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة نتيجة للأزمة. ومع هذا فإن ارتفاع معدلات البطالة يجبر العديد من البلدان المستقبلية للمهاجرين على تقليص حصص الهجرة، وهو ما يمكن أن يتسبب في إبطاء نمو التدفقات من التحويلات. كما أن لتقلب تحركات العملات آثاراً لا يمكن التنبؤ بها على تدفق التحويلات."

وبالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأزمة، هناك تغييرات هيكلية وتنظيمية كبيرة في سوق التحويلات العالمية. فقد أضحت اللوائح الخاصة بمكافحة الجرائم المالية حجرة عثرة أمام تبني التكنولوجيات الجديدة لتحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة عبر الحدود. فهناك حاجة ملحة لإعادة تقييم اللوائح الخاصة بالتحويلات النقدية من خلال الهواتف المحمولة وإلى تخفيف المخاطر التشغيلية."

وطبقاً لكتاب الحقائق لعام ٢٠١١م، فإن أكبر بلد مستقبل للمهاجرين هو الولايات المتحدة، يليها روسيا، ثم ألمانيا، والسعودية وكندا. أما البلدان التي تحتل المراتب الأولى في ارتفاع نسبة المهاجرين إلى سكانها فهي قطر التي يشكل المهاجرون ٨٧ في المائة من سكانها، وموناكو ٧٢ في المائة، والإمارات العربية المتحدة ٧٠ في المائة، والكويت ٦٩ في المائة، وأندورا ٦٤ في المائة. أما ممر الهجرة الثنائية بين المكسيك والولايات المتحدة، فيتوقع أن يكون أكبر ممر للهجرة على الإطلاق في العالم عام ٢٠١٠م، يليه الممر بين أوكرانيا وروسيا، وبين روسيا وأوكرانيا، وبين بنغلادش والهند.



تشير التوقعات إلى أن
التحويلات النقدية
حول العالم ستصل إلى
٤٤٠ مليار دولار نهاية
٢٠١٠م

التي تتجه من البلدان النامية إلى البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك تباين كبير فيما بين المناطق النامية، مع هبوط أكبر من المتوقع في تحويلات عام ٢٠٠٩م إلى مناطق أوروبا وآسيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٩م، تستثنى المنطقة النامية في أوروبا وآسيا الوسطى بولندا التي أعيد تصنيفها كبلد مرتفع الدخل. ويفسر تحليل الاتجاهات العامة إعادة تصنيف بولندا،

أكد البنك الدولي في تقرير حديث له، بعنوان «كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات لعام ٢٠١١»، بحسب موقع "أخبار السعيدة"، أن: التحويلات النقدية إلى البلدان النامية كانت مصدراً مرناً للتمويل الخارجي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إذ يتوقع أن تحقق التدفقات المسجلة رقماً قياسياً يصل إلى ٣٢٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠م، ارتفاعاً من ٣٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩م.

وتشير التوقعات إلى أن تدفقات التحويلات النقدية ستصل على مستوى العالم إلى ٤٤٠ مليار دولار بنهاية نفس العام. ويتوقع البنك الدولي أن تواصل التحويلات المسجلة والمتجهة إلى البلدان النامية، بعد التعافي من آثار الأزمة بنهاية العام ٢٠١٠م، ارتفاعها خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م، حيث يمكن أن تتجاوز ٣٧٠ مليار دولار.

وفي هذا الصدد، قال هانز تيمر، مدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي: "التحويلات هي مصدر حيوي للمساعدة المالية التي تزيد دخل أسر المهاجرين بشكل مباشر. فهي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم والمشاريع الصغيرة. ومن خلال تحسين متابعة اتجاهات الهجرة والتحويلات، يستطيع واضعو السياسات اتخاذ قرارات مدروسة لحماية هذه التدفقات النقدية الهائلة التي تضاهي في حجمها ثلاثة أضعاف المعونات الرسمية والاستفادة منها."

وكانت أكثر البلدان المرسله للتحويلات عام ٢٠٠٩م هي الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، وروسيا، وألمانيا. وعلى الصعيد العالمي، تضم أكبر البلدان المتلقية للتحويلات عام ٢٠١٠م كلاً من الهند والصين والمكسيك والفلبين وفرنسا. وتعتبر التحويلات أكثر أهمية بالنسبة للبلدان الأصغر حجماً، إذ تمثل ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بعضها.

وبينما تظل البلدان مرتفعة الدخل هي المصدر الرئيس للتحويلات، فإن الهجرة فيما بين البلدان النامية أكبر من تلك

بورصة ألمانيا ويورونكست تعترمان إنشاء أكبر بورصة في العالم

المجموعتين حيث سيشكل المساهمون في بورصة ألمانيا الغالبية، وقد لفتت المجموعتين إلى أن نتيجة المحادثات لا تزال مفتوحة. وسيكون للمجموعة الجديدة مقر مزدوج في فرانكفورت ونيويورك، وسيسمح الدمج بتوفير ٣٠٠ مليون يورو سنوياً، وسيشكل مساهموا بورصة ألمانيا الغالبية من ٥٩٪ إلى



ونيويورك وبروكسل ولشبونة وأمستردام) عن "مفاوضات متقدمة" بهدف دمج ٦٠٪ من الحصص.

ذكر موقع سي ان بي سي العربية (CNBC Arabia)، أن دويتشه البورصة الألمانية، وسوق الأوراق المالية في نيويورك أعلنتا عن رغبتهما في إنشاء أكبر بورصة في العالم ستسيطر على نيويورك وفرانكفورت مروراً بباريس، في ما يعتبر دمجاً على اندماج بورصتي لندن وتورونتو. وقد أعلنت بورصة ألمانيا، التي تدير سوق الأوراق المالية في فرانكفورت، وسوق الأوراق المالية في نيويورك-يورونكست (باريس

البنك المركزي الصيني يرفع سعر الفائدة للمرة الثانية في عام ٢٠١٠

نقطة أساس، وكانت تلك هي المرة الأولى في حوالي ثلاثة أعوام. وقد أشار البيان إلى أن هذا الإجراء جاء في أعقاب تصريح لنائب محافظ البنك المركزي، بأن الصين ستجعل عرض النقود الشامل عند مستوى معتاد، باستخدام أدوات السياسات المختلفة، حيث حولت الحكومة، السياسة النقدية من "حرة نسبياً" إلى "حكيمة" لكبح جماح ضغوط التضخم المتزايدة وكبح الفقاعات العقارية.

وذكر المصدر أن مؤشر سعر المستهلك (المقياس الرئيس للتضخم)، تسارع ليصل إلى أعلى ارتفاع خلال ٢٨ شهراً في نوفمبر عام ٢٠١٠م، بنسبة ٥,١ في المائة، فيما وصلت القروض الجديدة إلى ٧,٤٥ تريليون يوان في الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٠م، مقارنة بهدف الحكومة للسنة بأكملها والبالغ ٧,٥ تريليون يوان.

وقد حقق اقتصاد الصين نمواً على أساس سنوي نسبته ٩,٦٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٠م، متباطئاً من ١٠,٣٪ في الربع الثاني و ١١,٩٪ في الربع الأول. وكانت الصين تستهدف معدل تضخم يبلغ نحو ٣٪ لعام ٢٠١٠م ويذكر أن قيمة العملة الصينية "اليوان" ارتفعت بنسبة ٢٣ بالمائة منذ أنهت الصين ربطها بالدولار في عام ٢٠٠٦م، حيث كان سعر الصرف آنذاك أكثر من ٨ يوانات للدولار. ويأتي هذا الارتفاع في قيمة العملة في إطار السياسة التي أعلنتها البنك المركزي الصيني، في شهر يونيو من العام ٢٠١٠م لإدخال المزيد من المرونة على سعر صرف العملة.



ذكر موقع "صحيفة الشعب - أون لين الصينية"، أن البنك المركزي الصيني رفع سعر الإقراض وسعر الإيداع لمدة عام للمرة الثانية في العام ٢٠١٠م، وأن الحكومة تواصل حريها ضد ارتفاع الأسعار.

وكان البنك قد أعلن في بيان نشره على موقعه الإلكتروني، أنه سيرفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع ٢٥ نقطة أساس وهو ما يؤدي إلى رفع سعر الإقراض لمدة سنة ليصل إلى ٥,٨١ في المائة، وسعر الإيداع لمدة سنة ليصل إلى ٢,٧٥ في المائة. وكان البنك، في أكتوبر من العام ٢٠١٠م قد رفع سعر الفائدة على الإقراض والإيداع بـ ٢٥

الاحداث المالية الاخيرة جعلت قرار الدمج المصرفي أمراً مطلوباً لكثير من المصارف العربية

- مصرف مصر
دول الخليج العربي: (1) اندماج
المصرف الأهلي التجاري في
البحرين مع مصرف الكويت
المتحد في لندن لتكوين شركة
قابضة في البحرين. (2) اندماج
مصرفي مسقط وعمان التجاري
في مصرف واحد اسمه "مصرف
مسقط"
- ليبيا: (1) اندماج مصرف الأمة
في مصرف الجمهورية. (2)
اندماج عدد من المصارف الأهلية
في المؤسسة المصرفية الأهلية.

المراجع:

- (1) عبد المطلب عبد الحميد،
العولمة واقتصاديات البنوك ، ط1،
الإسكندرية:الدار الجامعية ، (2005)،
ص151.
- (2) محمود أحمد التوني:الاندماج المصرفي
النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار
، ط1، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،
2007، ص63.
- (3) فضل على ناجي، الدمج المصرفي
واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمينية،
رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث
والدراسات العربية، القاهرة، عام 2006، ص
6،7.
- (4) هشام البساط، نظريات الدمج المصرفي،
أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد
المصارف العربية، لبنان، اتحاد المصارف
العربية، عام 1992، ص79.

التسعينيات:
ويعد أن شهدت الساحة المصرفية
هذه الاندماجات، سارعت السلطات
إلى إستراتيجية شاملة تستوعب
ما يدور في القطاع المصرفي الدولي
نتيجة تمتع المصارف بسيولة فائضة،
وانفتاحها على الأسواق العالمية،
والتوسع في مجالات التجارة
الخارجية، من خلال دخولها في
منظمة التجارة العالمية، ولتأكيد
حضورها في الاقتصاد العالمي، فقد
دفعت المصارف المركزية البنوك
المحلية لمزيد من الاندماجات خلال
العام 2006م في الدول التالية :

- لبنان: اندماج الاليد بنك في
مصرف البحر المتوسط.
- مصر: (1) اندماج المصرف
الإسلامي الدولي والمصرف
المصري المتحد ومصرف النيل
لتكوين مصرف جديد سُمي
المصرف المتحد، (2) اندماج
المصرف المصري الأمريكي
ومصرف اميركان اكسبريس في
كريدي اجريكول. (3) مصرف
المهندس ومصرف التجارة
والتنمية في المصرف الأهلي
المصري. (4) مصرف مصر
اكستريور في مصرف مصر.
(5) مصرف القاهرة في مصرف
مصر. (6) مصرف القاهرة في

لأن هناك فئة من العملاء ترغب
في التعامل مع البنوك صغيرة
الحجم.

• مراحل النجاح:

- لا بد من توافر مراحل تساعد على
التطبيق وبالتالي فان من الواجب
مرور الاندماج المصرفي بالمراحل
التالية:
- إعداد خطة ذات بعد إستراتيجي
توضح: (1) تعريف البنك
المرشح وتحليله، (2) تحديد
طرق الدمج وغيرها، (3) ضرورة
تقديم منتجات موائمة لمتطلبات
السوق.
- مرحلة التفاوض مع المعنيين في
المؤسسات المدمجة.
- مرحلة الاتفاق النهائي.

حالات الاندماج في دول المنطقة:

قد يرى مسؤولي البنوك الصغيرة أن
دعوة السلطات النقدية لها للاندماج
مع بعضها أو مع بنوك أخرى أجنبية
ذات ملاءة مصرفية عالية، فيها
الكثير من المخاوف. وقد شهدت بعض
المصارف في الدول العربية حالات
اندماج نتيجة للقيود المفروضة
عليها من الدولة، إضافة إلى صغر
حجم الأسواق العربية. الجدول
التالي يوضح حالات الإندماج خلال

عام الاندماج	الدولة	عدد الحالات	المصرف المدمج	المصرف الداخ
91- 1999م	مصر	17 حالة	عدة مصارف	عدة مصارف
1999- 93م	لبنان	23 حالة	عدة مصارف	عدة مصارف
1998م	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	مصرف فيلادلفيا للاستثمار
1998- 94م	سلطنة عمان	حالتان	- المصرف الأهلي العماني - مصرف عمان والبحرين والكويت	- مصرف مسقط - مصرف عمان التجاري
1998م	تونس	حالة واحدة	مصرف تونس والإمارات للاستثمار	الإتحاد الدولي للمصارف
1998م	المغرب	حالة واحدة	المصرف الشعبي المركزي	مجموعة المصارف الشعبية
1999- 97م	السعودية	حالتان	- مصرف القاهرةي السعودي - المصرف السعودي المتحد	- المصرف السعودي التجاري المتحد - المصرف السعودي الأمريكي
1999م	البحرين	حالة واحدة	المصرف السعودي ...	مصرف الخليج الدولي

80 عاماً والنمو يتواصل...



لمن منحنا ثقته على مر الأيام،
لمن ألهمنا النجاح والتفوق على مر السنين،
لكل من رافقنا في مشوار الثمانين عام... شكراً لكم.

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK





كتب / احمد الخاوي
رئيس مجلس إدارة الجمعية

إصدار العملة الورقية المراحل والتطورات

عام ١٩٦٠م، كلاً من: القاضي محمد عبد الله حسين العمري، والقاضي محمد احمد الحجري، والدكتور عبد الرؤوف عبد الرحمن رافع، والشيخ احمد حسين الوجيه بالسفر إلى الصين لشراء الفضة اللازمة لسك العملات الامامية في صنعاء بمكينة كانت تستخدم لهذه الأغراض. ولكن الوفد لم يصل إلى الصين لتحطم الطائرة الانتونوف التي كانت تقلهم في جبال القوقاز بتاريخ ١٧ أغسطس عام ١٩٦٠م، رحمهم الله جميعاً.

الإجهاز المصرفي: تمثل الجهاز المصرفي في العهد الامامي، بمكاتب الصرافة اليمنية في كل من عدن والحديدة وتعز، وبعض البيوت التجارية والتي كان الإمام يستورد عن طريقها متطلبات حكومته من ميناء عدن الحر ومن الأسواق المجاورة، إلى جانب بنك الاندوشين الذي فتح فرعاً له في الحديدة عام ١٩٤٩ م وأغلقه عام ١٩٥١م بالإضافة إلى فروع البنك الأهلي التجاري السعودي في كل من صنعاء والحديدة وتعز (١٩٥٧م-١٩٦٢م).

النشاط التجاري: كان النشاط التجاري محدوداً وبدائياً بطبيعة الحال بسبب محدودية دخل أفراد المجتمع نتيجة تدني إيرادات الدولة وتخوف الأئمة من الانفتاح والتطور والتعليم إلا في نطاق محدود. ولم تتمكن الشركات التي شرعت في التنقيب عن البترول في المنطقة الساحلية الشمالية من تهامة إكمال مهامها بالرغم من حفر بعض الآبار الاختبارية قبل أن تبدأ هذه العمليات في دول الخليج. كما أن فرع بنك الاندوشين الذي فتح فرعاً له في الحديدة، أغلق بأمر من الإمام بعد عامين من فتحه.

التحديات المالية بعد الثورة:

الوضع المالي في الشهور الأولى للثورة: في الشهور الأولى من عمر الثورة، لم تتغير الصورة عما كانت عليه قبيل الثورة، إذ كان الوضع المالي المتردي هو الميراث الذي انتقل إلى السلطة الجديدة المتمثلة بحكومة الجمهورية العربية اليمنية. وكانت وزارة الخزانة هي الجهة الرئيسية التي تمسك بحسابات الحكومة وكانت القيود تتم في السجلات بالقيود المنفرد وهو نظام محاسبي ورثته الحكومة من الأتراك.

الوضع المالي والنقود قبيل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م

المالية العامية: اتصفت المالية العامة للدولة في تلك الفترة بالبساطة، حيث تمثلت النفقات - في الغالب- في نفقات أفراد السلطة الحاكمة ورواتب وأجور موظفي الدولة والجيش وكذا نفقات المؤسسات الخدمية من صحة وتعليم والتي كانت جميعها - كما هو معروف- محدودة جداً وبدائية. كما تمثلت الإيرادات في الزكاة والرسوم الجمركية ورسوم نقل السلع داخل البلاد. وكانت ميزانية المملكة تعاني من عجز خلال السنوات الأخيرة من عمرها وقدرت مديونية الحكومة بنحو ٢٨ مليون ريال مارييا تريزا. ويذكر أيضاً انه وجد في خزنة الإمام ٢٠ مليون ريال مارييا تريزا.

نظام الرواتب والأجور: كانت الحكومة في ذلك العهد تقوم بصرف الرواتب والأجور عن طريق تجزئتها نقداً وعينا، (مواد غذائية)، وكان مستوى الرواتب والأجور متمشياً مع متطلبات المواطنين المتواضعة والتي لا تخرج عن المتطلبات الأساسية للحياة.

العملة المتداولة: كانت العملة المتداولة الرئيسية هي العملة النمساوية المسماة بالريال مارييا تريزا، المسكوكة من الفضة الخالصة. وكان سعر الريال يساوي ١,٠٩٨ دولاراً أمريكياً والى جانبها كان يتم تداول عملات ذهبية ولكن في نطاق محدود وأيضاً الريالات الفضية التي كان يسكها الأئمة في لبنان، ثم لاحقاً الريال الفضي العمادي الذي تم سكّه في صنعاء من الفضة الخالصة، وعملات مساعدة أخرى من النحاس والألمنيوم مع قبول بعض العملات المتداولة في جنوب اليمن مثل الروبية الهندية حتى عام ١٩٥٢م وشلن شرق إفريقيا (١٩٥٣ - ١٩٦٤م) وذلك بحكم الارتباط التجاري بين شطري اليمن.

ونظراً لشحة السيولة في السنوات التي سبقت قيام الثورة، قام الإمام احمد حميد الدين باعتماد مبلغ مليون ونصف جنية إسترليني لشراء كمية من الريالات مارييا تريزا من إثيوبيا بواسطة فرع بنك الاندوشين (بنك فرنسي) في جيبوتي، إلا أنه لم يحصل على المبلغ المطلوب. فكلف، في شهر أغسطس

في الموازنة يصعب على الحكومة أن تغطية بالريال ماريبا تريزا المسكوك من الفضة الخالصة وكذا من الريالات الفضية التي شرعت الحكومة في سكها وكانت في المرحلة الأولى من الفضة الخالصة.

• تمويل عجز الموازنة:

لتغطية العجز كان من الضروري توفير السيولة

بالعملة المتداولة الريال

ماريا تريزا ، عن طريق الشراء بالعملة الصعبة- الجنية الإسترليني - والتي لم تكن متوفرة لدى حكومة الثورة، وعلى فرض أنها متوفرة، فإن الأمر يتطلب شراء الريال ماريبا تريزا من الأسواق المجاورة وهو أمر لا يمكن القيام به ببسر وسهولة وبالسعر المطلوبة، بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على الثورة وفي ظل الأوضاع الأمنية والعسكرية والعلاقات مع دول الجوار والتي جميعها لم تكن تسمح بذلك.

لقد أشرت سابقا - في سياق الحديث عن العملة المتداولة قبل الثورة - أن الإمام حاول شراء عملة فضية (ماريبا تريزا) من إثيوبيا بواسطة البنك الفرنسي في جبوتي ولم تتم تلك الصفقة. وفي هذا الصدد قام ذلك البنك، عند قيام الثورة، بنقل المبلغ المخصص لشراء الصفقة إلى إدارته العامة بباريس فصار هذا المبلغ موضع نزاع بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وأسررة الإمام، ولذلك لم تستفد منه حكومة الثورة في تمويل عجز الموازنة في ذلك الحين، لأن هذه القضية أخذت وقتا طويلا حتى كسبتها الحكومة اليمنية في عام ١٩٧٢م، استنادا إلى أن هذا المبلغ كان مخصصا لشراء عملات لحكومة المملكة المتوكلية، أي أنه مال عام ولا علاقة للأسرة المالكة به. ويتبين لنا بأن الوفد الذي أرسله الإمام لشراء الفضة من الصين لم يكن يحمل معه مبلغ المليون والنصف جنيه إسترليني بل كان سوف يحول من فرع بنك الاندوشين بجبوتي في حالة إتمام الصفقة بالصين.

أما الجنيهات الذهبية التي وجدت بخزنة الإمام احمد حميد الدين فقد تم نقلها لاحقا وبيعها في سوق بيروت وحولت القيمة التي لم تتجاوز المليون دولار، إلى البنك التجاري الايطالي بايطاليا، وفتح بها حساب باسم لجنة النقد اليمنية خصص لدفع مرتبات السلك الدبلوماسي وبعض المتطلبات الأخرى، بالإضافة إلى كمية من الجنيهات الذهبية وأربعة سحارات (صناديق) أودعت أمانة لدى البنك المركزي المصري خلال الشهور الأولى لقيام الثورة وتم استعادتها بعد تأسيس البنك المركزي اليمني بموجب إيصال الأمانة.

بناء المؤسسات: في حقيقة الأمر لم يكن بمقدور حكومة الثورة التي بدأت منذ اليوم الأول من قيامها وبمساعدة الخبرات المصرية: أن تبني المؤسسات



إصلاح نظام الرواتب والأجور: بعد تشكيل أول وزارة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كان هم وزارة الخزانة (وزارة المالية) ووزيرها الأستاذ مرحوم عبد الغني علي - الذي استمر وزيراً للخزانة للخمس السنوات الأولى، بالرغم من تغير المناصب في الوزارة بعد ذلك عدة مرات - كان هم الوزارة الأول هو تحديد الرواتب والأجور قبل حلول ميعاد صرفها. وقد تقرر أن يتم صرف الرواتب والأجور نقداً بالعملة المتداولة (الريال ماريبا تريزا) بدلا من النظام السابق نقداً وعينا.

وقد قامت الوزارة بذلك بناء على دراسة أجرتها لكنها كانت سريعة وينقصها الكثير من البيانات، وكان هذا أمراً طبيعياً في مثل تلك الأوضاع، وقد نتج عن تحديد الرواتب بصورة لم تراعى فيه الموارد المالية لحكومة الثورة التي بدأت تواجه عدداً من التحديات، إذ يمكنني القول بأنه أدى إلى رفع حجم الرواتب والأجور إلى ضعف ما كان يفترض أن تكون عليه. ولتوضيح ذلك، دعوني اضرب مثلاً بنفسني كموظف في تلك الفترة وكانت درجتي الوظيفية حينها مساعد مدير إدارة، وكان راتبتي يبلغ ١٦٥ ريال ماريبا تريزا ونفقاتي الشهرية لا تتعدى ٤٠ ريال (السكن، الغذاء، المتطلبات الأخرى). وعلى ضوء ذلك دعونا نفترض أن النفقات سوف تزيد بنسبة ١٠٠% إن كنت متزوجاً ولدي أربعة أطفال وبالتالي فإن إجمالي النفقات ستصبح ٨٠ ريال. وبهذا يتضح عدم الدقة في تحديد نفقات الرواتب، خاصة إذا ما علمنا أن حكومة الثورة لم ترث من النظام الملكي سوى الفقر والجهل والمرض وتواضع الإيرادات من الجمارك والزكاة.

• أول موازنة نظامية: ارتبطت، ما يمكن اعتبارها

أول موازنة نظامية، بمجي الفريق الأول من الخبراء المصريين برئاسة الرجل الفاضل الأستاذ هلال شتي، الذي كان مثالا للأخلاق الحميدة، مخلصاً ومحبا لعملة حيث تم وضع أول موازنة تجريبية للحكومة لمدة ثلاثة أشهر تلتها موازنة لمدة عام. وبالطبع لم تكن أبواب وبنود هاتين الموازنتين تتطابقاً مع الواقع بسبب النفقات العسكرية المتزايدة يوماً بعد يوم والتي اقتضتها الظروف لحماية الثورة. وفي ظل ظروف كهذه فإن من الطبيعي أن يكون هناك عجز



فروع له باليمن في كل من صنعاء وتعز والحديدة وكان له بطبيعة الحال دور هام في تلك الفترة ، فألى جانب نشاطه المصرفي التجاري، تم تكليفه بتولي إدارة الإصدار بلجنة النقد اليمنية وهي الإدارة التي كانت لجنة النقد تنقل إليها عددا من صناديق البنكنوت (أوراق النقد النظيفة) المخزونة في الغرف المحصنة بالبنك الأهلي المصري، لعدم توفر غرف محصنة لدى لجنة النقد سوى غرفة واحدة فقط تتسع لاحتياجات الإصدار لمدة ثلاثة أشهر.

وبطبيعة الحال، كانت إدارة الإصدار تعمل تحت إشراف الإدارة العامة وإدارة الحسابات بلجنة النقد اليمنية التي كنت امسك حساباتها بعد ثلاثة أشهر أمضيتها في التدريب بالبنك المركزي المصري. كما أن فرع بنك مصر بصنعاء كان يرأس أول وآخر تجمع مصرفي في اليمن، والذي كان مكون من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك العربي والبنوك الأجنبية التي فتحت لها فروعاً باليمن لتمويل محصول القطن في تهامة بضمانة وزارة المالية للبنك المركزي الذي قدم ضمانته للبنوك.

سك الريال الجمهوري الفضي؛ إن الوضع الصعب الذي واجهته الحكومة في تغطية عجز الموازنة، جعلها تقوم في الربع الأول من العام ١٩٦٣م بنقل ما أمكن الحصول عليه من رياتات ماريا تريزا، على دفعات إلى دار سك النقود بالقاهر بجمهورية مصر العربية ، لغرض استعمالها كخام، بعد إضافة نسبة من معدن رخيص القيمة إليها ومن ثم سك الريال الفضي الجمهوري، الذي حمل اسم الجمهورية وشعارها.

كان وزن الريال الجديد ٢٠,١ جرام إلا أن معدن الفضة فيه يقل بنسبة ٢٥٪ تقريبا عن الريال ماريا تريزا، والهدف من ذلك هو زيادة كمية الريالات الفضية التي يمكن الحصول عليها من عملية الخلط المشار إليها لتغطية نسبة من عجز الموازنة المتصاعدة. وقد تقبل المواطنون التعامل بالريال الجمهوري إلى جانب الريال ماريا تريزا، إلا أنه ومع مرور الوقت بدأ الأخير يختفي تدريجيا من التداول لزيادة قيمة محتواه من الفضة مقارنة بالريال الجمهوري وبذلك تعذر على الحكومة أن يكون من ضمن ما لديها من حصيد إيراداتها، أموال بالريال ماريا تريزا، بجانب الريال الفضي الجمهوري.

ومع إيرادات الحكومة المتواضعة والزيادة المستمرة في النفقات العسكرية بسبب تعدد الجبهات، فإن هذا الحل الذي قمنأ به - سك الريال الجمهوري الفضي - كان حلا مؤقتا لسد العجز في ميزانية الحكومة التي بدأت أرصد حساباتها، المسوكة لدى البنك اليمني للإنشاء والتعمير، في الانكشاف.

تسوية نفقات القوات المصرية؛ القوات المصرية

الحكومية وتجهزها بما تتطلبه، بالإضافة إلى تحمل نفقات إعداد القوات المسلحة والمتطوعين والقبائل المناصرة للجمهورية اليمنية. أي انه لا يمكن لأي دولة في ظل هذا الوضع أن تغطي العجز المتزايد في موازنتها من إيرادات ضرائب جمركية لسلع محدودة وقدر متواضع من ناتج الزكاة، كما انه لا يمكن لأي دولة بتلك الموارد، مواجهة عمليات التطوير والتحديث لأجهزتها الحكومية مستخدمة الفضة الخالصة أو الذهب كعملة لمبادلاتها التجارية، الأمر الذي يحد من التنمية ويعيق عمليات التمويل والاستثمار، في حين أن دول العالم من حولها قد خرجت من قاعدة تغطيت عملاتها الورقية بما يعادل قيمتها من الذهب.

الجهاز المصرفي؛ إلى جانب مكاتب الصرافة التي تمت الإشارة إليها ، انضم إلى هذا الجهاز مؤسسة مصرفية جديدة هي البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي أسس بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٢م وبدأ نشاطه برأسمال بلغ ١٠,٠٠٠ ريال ماريا تريزا. تمتلك الحكومة ٥١٪ والقطاع الخاص والجمهور ٤٩٪ والذي بإنشائه انتهى نشاط البنك التجاري السعودي، وانقطعت صلته بمركزه الرئيس بجدة (انتقلت جميع الحسابات والودائع البالغ حجمها ٣,٥ مليون ريال ماريا تريزا، وتخص مودعين يمينيين، إلى فروع البنك اليمني، حيث فتحت بها حسابات باسم أصحابها كما انتقل جميع العاملين إلى البنك الجديد).

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، انه عندما طلبت اليمن الانضمام إلى صندوق النقد الدولي - بعد إنشاء لجنة النقد اليمنية - أثار، أول فريق أرسله الصندوق لدراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية، أثار ما يمكن اعتباره تايما لفرع البنك التجاري السعودي باليمن. وقد تم الإيضاح بأن صلة فروع البنك التجاري السعودي قد انقطعت تماما بعد قيام الثورة، بمركزه الرئيسي بجدة. وبعد إطلاع بعثة الصندوق على السجلات اقتنعت بعدم وجود ما يشير إلى عملية التأييم، وأن البنك اليمني بدأ نشاطه برأسماله الذي حدد بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ماريا تريزا. وقد شهدت تلك الفترة أيضا انضمام عضو جديد إلى الجهاز المصرفي وتمثل ذلك بقيام بنك مصر في العام ١٩٦٣م بفتح ثلاثة

الجمهوري بالإضافة إلى العملات التي كانت متداولة في جنوب اليمن المحتل، حيث كان شمال اليمن مرتبطاً تجارياً باليمن الحرة بعدن وخاصة بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، إلى جانب ارتباطه البشري.

لهذه الأسباب تم اتخاذ قرار إصدار عملة ورقية وتم الشروع في طبعتها - لدى شركة برادبوري بلندن - في نهاية عام ١٩٦٣م.

تأسيس لجنة النقد اليمنية: تأسست لجنة النقد في فبراير عام ١٩٦٤م لتتولى مهمة طباعة أوراق النقد وإصدارها وقد نص القانون بان تغطي الأوراق المصدرة، بالذهب والفضة والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والسندات الأجنبية الصادرة والمضمونة من حكوماتها. وقد سادت حينها مخاوف من إصدار عملة ورقية في مجتمع اعتاد على التعامل بالعملات الفضية والذهبية، إلى حد أن بعض المراقبين، بل أكاد اجزم أن كلهم كانوا يتوقعون عدم قبول المواطنين للعملة الورقية ورفض استبدال ما لديهم من ريات فضية بتلك الأوراق التي سوف تصدرها لجنة النقد اليمنية، وذلك بسبب التخلف والانعزال الذي كان يعيش فيه الشعب اليمني. وقبل يومين من إصدار العملة الورقية، في شهر فبراير من عام ١٩٦٤م، وصل إلي صنعاء وزير الاقتصاد المصري الذي كان قلقاً أيضاً من هذه الخطوة.

قدم الوزير المصري في ذلك اليوم محاضرة استعرض فيها التطورات التي حصلت في كثير من المجالات بعد قيام الثورة، الأمر الذي يفرض ضرورة إيجاد عملة ورقية كبقية دول العالم لتسهيل المعاملات التجارية وتمويل مشاريع التنمية.

وفي صباح اليوم الثاني والذي سبقه الإعلان عن إصدار العملة الورقية ومواصفاتها، حدثت المفاجئة التي أذهلت الجميع بمن فيهم الدبلوماسيين المتواجدين في صنعاء وتعز، وهي أن أفراد الشعب اليمني بكل فئاته اقبل على استبدال مدخراتهم بالريات الفضية، بورقة النقد الجديدة التي تحمل اسم الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً) ويتوقع وزير الخزانة اليمني. وقد تم إصدار فئة الريال صباح ٨ فبراير ١٩٦٤م، ثم لاحقاً فئة الخمسة والعشرة ريال صباح ١٠ مارس ١٩٦٤م.

ولقد فات على الجميع حاسة الشم القوية لليمنيين الذين سكوا واستخدموا العملات قبل القرن الخامس قبل الميلاد وبعده وتجارة المشرق والمغرب التي كانت تمر عبر أراضيهم. واستمر تداول الريال الورقي متساوي في القيمة مع الريال الفضي الجمهوري.

وقد كان الإصدار يغطي بالريات الفضية والعملات الأجنبية خلال المتبقي من عام ١٩٦٤م. إلا أن الحكومة ونتيجة للنفقات التي استمرت في الزيادة وعجز الحكومة عن توفير الغطاء المطلوب بالريال الفضي لما تحتاجه من أوراق النقد الجديدة، قامت في نوفمبر عام ١٩٦٤م بإدخال تعديل للقانون، أضاف

التي وصلت طلائعها الأولى لمساندة اليمن بطلب من حكومة الثورة، كانت تغطي نفقاتها عن طريق إجراء تحويلات بالجنية الإسترليني من جمهورية مصر العربية إلى البنك اليمني للإنشاء والتعمير عن طريق احد مراسليه بالخارج وتقوم باستلام المعادل بالريال ماريا تريزا. والذي كانت قيمته تساوي ثلث جنية إسترليني (٣ ريال للجنية). وكانت التحويلات المالية من مصر تتم في بداية الأمر على دفعات في حدود ٥٠ ألف جنية إسترليني، أي ما يعادل ١٥٠ ألف ريال ماريا تريزا، تستلمها القيادة المصرية بالريال لتغطي نفقات الطلائع الأولى من القوات المسلحة. ولكن مبالغ التحويلات بالجنية الإسترليني للبنك اليمني تصاعدت مع الزيادة المطردة للقوات المصرية. أما المتطلبات الأخرى للقوات، من مواد غذائية وصحية وعتاد عسكري... الخ، فكانت تصل من مصر إلى اليمن عن طريق البحر والجو.

حصول الحكومة على قروض سلعية: حصلت الحكومة اليمنية على قروض سلعية من جمهورية مصر العربية، عرفت بالقرض العربي الأول والثاني والثالث وذلك خلال الأعوام الأول لقيام الثورة وقد مكنت تلك القروض القطاع الخاص من استيراد السلع المصرية عن طريق البنوك وخصصت القيادة المصرية قيمة تلك السلع لتغطية جزء من نفقاتها العسكرية ونفقات شؤون القبائل (المعلومة تحتاج إلى مزيد من المراجعة).

النشاط الاقتصادي: لقد كان للتخطيط المسبق والجيد للدور الذي يمكن أن يلعبه البنك اليمني للإنشاء والتعمير عند تأسيسه، نتائج ممتازة إذ تم إنشاء شركات مساهمة مع القطاع الخاص للدفع بعجلة التنمية، حيث تم تأسيس شركات للكهرباء في كل من صنعاء والحديدة وتعز، والشركة اليمنية لصناعة الأدوية، وشركة المحروقات، والخطوط البرية، وشركة التبغ والكبريت، وشركة القطن... الخ

تحديث التعامل بالنقود: فرضت التطورات الجديدة، الاقتصادية والمالية والتجارية والتي كان من ورائها وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية بما قدمته من دعم في كل المجالات منذ فجر الثورة ثم كذلك توالي وصول الدعم والمساعدات من دولة الكويت التي تمثلت في بناء عدد من المدارس لكل المراحل بما فيها المرحلة الجامعية وبناء المستشفيات وتحمل نفقة إدارة بعض تلك المرافق التعليمية والصحية. وتعزز هذا الدعم أيضاً بالمساعدات من الدول الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق. كل هذه التطورات بالإضافة إلى النفقات الحكومية المتزايدة التي فرضتها العمليات العسكرية لتثبيت النظام الجمهوري، ومع وجود وسيلة النقد المشار إليها والمتمثلة بالعملات الفضية، كان لا بد من التفكير الجدي في تحديث وسيلة النقد عن طريق إصدار عملة ورقية لتسهيل المعاملات التجارية وتداول الأموال في مجتمع تتم فيه كل الصفقات والمعاملات بالنقد المتمثل بالريال ماريا تريزا ثم الريال الفضي

في سعر العملة المحلية فمراجعة تمويل عجز الموازنة المستمر والمتزايد عن طريق إصدار الريال اليمني مقابل بأذون خزانة.

أما ما يتعلق بإصدار فئات كبيرة من أي عمله لتسهيل تداولها، فإن ما يحدد ذلك هو الكمية المصدرة من تلك العملة. كما أن تسهيل عملية التداول يعزز من قيمة العملة، خاصة في المجتمعات التي لازالت تستخدم النقد لتسوية المعاملات.

وعلى العموم فإن ما تم طبعة من قبل لجنة النقد من فئة العشرين والخمسين ريال، لم يتم إصداره إلا بعد عام من الطباعة ولم يتأثر سعر الريال بتداول تلك الفئات عند إصدارها، بل عزز من قيمة الريال إلى حد ما، لسهولة الاحتفاظ بأوراق نقد قليلة تحت البلاطة، بدلا من استبدالها بعملات أخرى لحد ما. ونعتقد، للأسف الشديد، أن هذا المعتقد لازال يسيطر على عقول البعض، عندما ننادى بضرورة إصدار فئات كبيرة من أوراق النقد نظراً لكم المصدر من الفئات الحالية والذي خلق معاناة للبنوك والقطاع التجاري في مجتمع لازالت نسبة كبيرة من تعاملته تتم نقداً. فقد كنا نتمنى إصدار فئة ٢٠٠٠ ريال عندما تجاوزت الأرصدة الخارجية للحكومة ٨ مليار دولار، بدلا من إصدار فئة ٢٥٠ ريال مؤخراً والتي لا نرى مبرراً لإصدارها، فليس هنالك مشكلة حسابية في فئة ٢٠٠ ريال، وحتى لو كان البعض يفضل ذلك التسلسل لفئات العملة الوطنية، فنعتقد أن التوقيت لم يكن مناسباً.

تقسيم الريال إلى ١٠٠ وحدة: ومن الجدير بالذكر

- في سياق الحديث عن فئات العملة الوطنية - انه في مساء إحدى الليالي من صيف عام ١٩٧٦م، وخلال زيارتي لفرع البنك المركزي اليمني بالحديدة، وبعد تصفحي لكتاب عن النقود في المملكة المتحدة، خطرت لي فكرة تقسيم الريال اليمني إلى ١٠٠ وحدة، وإعطاء الوحدة اسم (فلس) بدلا عما كان عليه الحال (٤٠ وحدة - بقشة) وتم بالفعل إعداد مقترح بهذا الخصوص لمجلس إدارة البنك المركزي اليمني الذي وافق عليه وتم تنفيذه.

إصدار العملة الورقية في جنوب اليمن : أصدرت مؤسسة النقد للجنوب العربي أول عملة ورقية فئة المئتان والخمسون فلس وفئة الخمسمائة فلس وفئة الدينار والخمسة دنانير بتاريخ ١٩٦٥/٤/١م وفئة العشرة دنانير في تاريخ ١٩٦٧/٧/١م.

كما أصدر مصرف اليمن بعد الاستقلال ورقة نقدية فئة خمسمائة فلس وفئة دينار وخمسة وعشرة دنانير عام ١٩٨٤م.

كانت الرواتب: الوزير ٦٠٠ ريال، والوكيل ٣٠٠ ريال، والمدير العام ٢٢٠ ريال، بحسب إفادة الأخ صالح عبد الله الجمالي، رئيسي المباشر ومدير إدارة الإيرادات والمصرفات بوزارة الخزنة في تلك الفترة.

من صندوق النقد الدولي أن يفتينا في هذه الخطوة بحسب ما هو معمول به في البنوك المركزية العربية والعالمية، وكانت لديه معلومة من بعض الخبراء، بان المسؤول اليمني إذا أراد أن يقوم بأي مشروع يقوم بطلب الرأي والمساعدة من الخبير الأجنبي لتبرير ما يقوم به من عمل، وأستمر الخبير في طلب البيانات المتعلقة بطباعة أوراق النقد وإصدارها... الخ، وأستمر في الدراسة دون أن يقدم لنا أي رأى يسند الخطوة التي نوبنا القيام بها.

ولما تتطلبه عمليات المراجعة لأوراق النقد والشبيهة بحياكة التريكون (الفئائل من القطن بواسطة الإبرة) التي يقمن بها النساء وما تتطلبه من صبر ودقة، بالإضافة إلى حرص الفتاة على سمعتها، تركنا الخبير مع إحصائياته وبدأنا في توظيف الفتيات الأكثر حاجة للعمل في فروع لجنة النقد اليمنية في المدن الثلاث. وكانت النتيجة هي تحقيق الدقة التي تتم بها عمليات العد والمراجعة، للدرجة التي كانت الرزم التي عليها ملصق لجنة النقد اليمنية تستلم من قبل الجمهور بدون مراجعة. وكانت هذه الخطوة بمثابة فتح الباب أمام عمل المرأة، الذي كان مقتصرأ حتى ذلك التاريخ في المستشفيات فقط.

وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث في سعر الريال الورقي خلال الأعوام التي تلت قيام الثورة، فإن ذلك الانخفاض كان مقبولاً في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها الثورة والتي انتهت بحصار صنعاء (حصار السبعين) نتيجة انسحاب القوات المسلحة المصرية.

طباعة فئات كبيرة من أوراق النقد: في مايو

١٩٧١م رأى أحد وزراء الخزنة أن كمية البنكنوت المصدر تتطلب طبعة فئة العشرين والخمسين ريالاً، وكان قراره سليماً إلا أن عدداً من الجهات كانت ترى أن خروج العملة اليمنية إلى أسواق الخليج وجنوب اليمن هو السبب في انخفاض أسعارها. هذه الآراء كانت بالطبع متأثرة بأسعار الريال اليمني الذي تحدده الأسواق المجاورة وكذا بالسعر الثابت للدينار الجنوبي الذي طبع بعد استقلال جنوب اليمن، غير مدركين أو ربما متجاهلين أن سبب ثبات سعر الدينار يعود لنظام الاقتصاد الاشتراكي الذي يحدد الأسعار سلفاً للمواد الخام والمواد الغذائية وأجور السكن والمواصلات بل وتكاليف كل الخدمات والمرافق، الأمر الذي يحد من تعرض العملة المحلية لتقلبات أسعار تلك السلع والخدمات.

كما أن تلك الأصوات، التي تدعوا إلى عدم خروج الريال اليمني إلى الأسواق المجاورة، لم تراعى أبسط النظريات الاقتصادية التي مؤداها أنه كلما زاد الطلب على سلعة أو عمله، عزز ذلك من قيمتها. وإن السعر الذي تحدده الأسواق المجاورة، للريال اليمني، هو السعر الحقيقي المبني على الطلب في اقتصاد حر تحكمه آلية السوق. أما التدهور المستمر

حديث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب | المصارف

د. جوزيف طربية: ما يميز الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب علاقاته المباشرة مع المصرفيين

تأسس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب من قبل نخبة من المصرفيين العرب في العام ٢٠٠٦م، ولتعريف المصرفيين والماليين اليمنيين بالاتحاد ودوره، توجهت مجلة «المصارف» بعدد من الأسئلة للدكتور جوزيف طربية رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الاعتماد- بيروت، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس اللجنة التنفيذية فيه، وفيما يلي نص الحوار:



بارزاً للتحليل والتقارير النوعية للاتجاهات المعاصرة التي تؤثر على العاملين في القطاع المصرفي العربي، وتحسين إدارتهم ومهاراتهم القيادية. كما يهدف الاتحاد أيضاً من خلال هذه المجلة إلى تشجيع المصرفيين العرب على إصدار الأبحاث والدراسات المصرفية والمالية من أجل رفد المكتبة المالية العربية بالعديد من المراجع والمصادر والمعلوماتية.

ولأن العالم العربي يضم العديد من الاتحادات المهنية، فإن ما يميز الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هي علاقاته المباشرة مع المصرفيين العرب، حيث يعنى بشؤونهم على أساس فردي ومتواصل. كما يتميز بحرصه على التواصل الدائم مع المجتمع المالي العربي، من خلال نجاحه في انضمام أهم الشخصيات والقيادات المصرفية والمالية العربية إلى عضويته.

ما هي مهام المجلس الاستشاري؟
يضم المجلس الاستشاري قيادات مصرفية رئيسية من محافظي المصارف المركزية، ورموز العمل الاقتصادي والمالي من أصحاب المراكز القيادية والإنجازات المتميزة في القطاع المصرفي. ومن مهام المجلس

أهداف الاتحاد عديدة وتنصب لصالح المصرفيين ورجال المال العرب

تأسيس وتطوير تعاون مشترك مع المرجعيات العربية والدولية المهمة بقضايا الصيرفة، وحوكمة الشركات، ومكافحة تبييض الأموال وغيرها. كما يهدف، من خلال مجلة "The Banking Executive" وهي إصداراً شهرياً للاتحاد، إلى المساهمة في تحقيق رسالة الاتحاد لتحسين وتطوير القطاع المصرفي العربي، من خلال إطلاع المصرفيين العرب على آخر المستجدات العالمية في الحقل المصرفي، وكذلك إبراز تقدم المصرفيين العرب وتسلط الضوء على أهم شخصياتهم وإنجازاتهم. ويهدف الإتحاد لأن تكون هذه المجلة مصدراً

ما هي أهداف الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب؟ وهل هناك اتحادات شبيهة أو بنفس المسمى أم هو تجمع ينضرد به المصرفيون العرب؟

تأسس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب من جانب نخبة من المصرفيين العرب بناء على توصية من مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية. ويهدف إلى إقامة الروابط بين المصرفيين ورجال المال العرب، وتوثيق وأصير التعاون بينهم بما يؤدي إلى خدمة مصالحهم المشتركة وتطوير العمل المالي والمصرفي العربي. كما يهدف إلى نسج شبكة علاقات مهنية بين المصرفيين ورجال المال العرب، وبين زملائهم الأجانب، الأمر الذي يعطي عمقاً إستراتيجياً للصيرفة العربية من خلال تواصلها مع الأسواق الدولية، ويعزز موقع المهنة المصرفية والمالية العربية على الخريطة الدولية. ومن أهدافه رصد الكفاءات المالية والمصرفية العربية أو التي من أصل عربي وتفعيل التواصل معها للاستفادة من خبراتها، وإنشاء مركز توثيق يتناول انتشار المصرفيين ورجال المال العرب، داخل العالم العربي وخارجه. بالإضافة إلى

- مجموعة مدراء الموارد البشرية.
- مجموعة خبراء إدارة المخاطر.
- مجموعة ضباط الالتزام المجازين.
- مجموعة مدراء المعلوماتية.
- مجموعة مدراء التدقيق الداخلي.
- مجموعة مسؤولي الحوكمة السليمة.
- مجموعة خبراء الخزينة (Treasures).
- مجموعة خبراء إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- مجموعة خبراء الشؤون القانونية المصرفية.

- مجموعة خبراء العلاقات العامة والتسويق في المؤسسات المصرفية والمالية.

ومن شروط التقدم لمركز رئيس مجموعات العمل (الإقليمي والمحلي)، أن يكون خبيراً مالياً أو مصرفياً أو اقتصادياً يعمل في مؤسسة مالية، أو مصرفية أو اقتصادية. وأن يكون شخصية مصرفية مهنية ذو خبرة واسعة دولية في مجاله، ويتمتع بعلاقات واسعة في مجال عمله. على أن تحدد مدة رئاسة كل مجموعة سنة واحدة قابلة للتجديد على النحو التالي:

- التنسيق بين الأعضاء والاتحاد حول الأنشطة الخاصة بكل مجموعة.
- التسويق من خلال موقعه المهني للعمل على نشر المعلومات حول المجموعة في الوطن العربي.
- المشاركة في إعداد التقارير وتزويد الاتحاد وباقي الأعضاء بالمستجدات حول المهنة المعنية.

ما هي المصادر المالية لتمويل

الاتحاد؟

بداية، إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو جمعية مهنية لا تتوخى الربح، لذلك فإن الاتحاد يمول نفسه من خلال ثلاثة محاور هي العضوية، وأنشطة الاتحاد بما فيها النشاط التدريبي، والمجلة.



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب World Union of Arab Bankers

شبكات تواصل فيما بين أعضائها لتبادل المعلومات والخبرات والتقنيات الحديثة، وتوسيع أفق البحث لمناقشة الحالات العملية، والتواصل مع المؤسسات الدولية. وقد باشرت الأمانة العامة للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بتنفيذ عمل المجموعات المهنية المتخصصة، وتم اختيار رؤساء هذه المجموعات (رئيس المجموعة الإقليمية ورئيس المجموعة المحلي).

وتضم هذه المجموعات ما يلي:

الاستشاري مناقشة التطورات الراهنة على الساحة الاقتصادية، والمشكلات التي تواجه الاقتصادات والقطاعات المصرفية العربية، واستخلاص التوصيات والأطروحات بالنسبة لأفضل الحلول لعرضها على مراكز القرار الاقتصادي والمالي في العالم العربي.

ما هي مهام مجموعات العمل؟ وكيف يتم اختيار رؤساء المجموعات المحليون والإقليميون؟ تهدف هذه المجموعات إلى خلق





قراءة في أوراق

في أوساط الجهاز المصرفي والمالي وإنما أيضاً في أوساط المهتمين بالشأن الاقتصادي بل والمجتمع بشكل عام وذلك بتقديم كل ما هو مفيد من خلال مجلة الجمعية التي نسعى لأن تكون مجلة كل المصرفيين والماليين لما تقدمه من مواضيع هادفة، وحيث أن تلك النشرة لا يطلع عليها إلا عدد قليل من نخبة المصرفيين، وهدفنا أوسع من ذلك، وبما أن أوراق النشرة تكون مطولة في العادة فقد عملنا على تلخيص وترتيب مواد تلك الأوراق التي رينا أن مواضيعها هامة، لنقدمها للقراء على حلقات:

أطلقت علينا النشرة المصرفية للفصل الثالث من العام 2010م، الصادرة عن اتحاد المصارف العربية، بمواضيع هامة تضمنتها العديد من الأوراق المعدة خصيصاً للاتحاد من قبل عدد من الباحثين والمتخصصين بالشأن المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي، وباعتبار أنه يجب الاستفادة مما يقوم به مركز البحوث والدراسات التابع لاتحاد المصارف من بحوث ودراسات باعتباره منظومة تم إنشائها لخدمة القطاع المصرفي والمالي. وبما أن الجمعية عضواً في الاتحاد ومن أحد أهدافها تنمية الوعي المصرفي ليس فقط

قراءة وتلخيص رئيس التحرير

المادة: النشرة المصرفية العربية - الفصل الثالث للعام 2010م - اتحاد المصارف العربية.

الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي

للاستاذ/ عبد الرحيم حمدي

الاقتصادي في ذلك الزمان أن يمنع حدوثها عن طريق تدخل الدولة - لاحظ الدولة وليس الأسواق - تدخل واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة.

وقد نتج عن هذا المجهود النظري لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يعرف بنظام بريتن وودز (Britton Woods) الذي نتج عنه قيام صندوق النقد الدولي - وهدفه منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والنتيجة عن تقلبات سعر صرف العملات والتي تؤثر سلباً في دول أخرى - والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة نيابة عن حكومات العالم الجديد « لتقديم موارد مالية

وحدثت بسببها انهيارات كثيرة في تايلاند واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا. وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد 11 سبتمبر الشهير في أمريكا.

في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً، أي في السبب الذي يفجر الأزمة، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ثم يبدأ الانهيار، وهي ظهور دين (Debt) كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق.

وتتشابه الانهيارات أيضاً في النتائج وهو حدوث ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة. وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل التي حاول الفكر

شهد العالم منذ ستينيات القرن التاسع عشر عدة « انهيارات » مالية في إنجلترا. ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الأطلسي حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في السنوات 1929 - 1933 واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك. وفي ستينيات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا، ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر عام 1987 والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات

الورقة الأولى

إن أردنا الحلول - أن نعود أولاً للأخلاق كدافع
إما للإفساد أو للإصلاح.

إذا فالجشع هو الدافع كما يقال في
علم الجريمة، ولكن كيف تتم الجريمة ؟
تتم بالاستدانة والاسترسال في الاستدانة
لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل
الاقتصادي أو المالي العادي لأن ذلك لا
يشبع رغبة الجشعين والساعين لتحقيق
أرباح سريعة وهائلة لا يمكن الحصول عليها
بتمويل مشاريع حقيقية وانتظار نتائجها .

وإن سلاح الجريمة هو آلية الربا . فإذا انعدمت
هذه الآلية انعدمت القدرة على الاستدانة
الهائلة والسريعة، وانحصر الدين فقط في ما
يمكن تبادله من أصول مادية مقابل الدين (
التجارة بكل أشكالها) وعاد الدين إلى طبيعته
التي أرادها له الله سبحانه وتعالى .

في الحديث المتكرر الذي يدور هذه الأيام
في الغرب، لم تطرح ضرورة إعادة النظر في
آلية الدين نفسها وما يقود إليها وهو وجود
سعر الفائدة، فحتى الذين اتفقوا - بالإجماع -
على أن الأزمة أو الانهيار وقع عندما توقفت
البنوك تماماً عن الإقراض فيما بينها وإن
مظهر ذلك تجسد في الارتفاع الجنوني لسعر
الفائدة في سوق ما بن البنوك أو سعر الفائدة
الليلية للمدد القصيرة - لعدم وجود العرض
- لم تخطر لهم العلاقة الأساسية بين الدين
وسعر الفائدة، ولم تظهر لهم القاعدة « إذا
اخفض سعر الفائدة اختلف الدين، ولم يبق
للبنوك من ملجأ إلا تسهيل أصولها (من
أسهم وعقارات، أو تطلب رؤوس أموال جديدة،
أو تطلب « قروض » من الحكومات أو البنوك
المركزية.

أي أن الحلول التي جرى ويجري اتخاذها
لمعالجة الأزمة هي أولاً إجرائية وثانياً غير
مرتبطة بأصل المشكلة، وهو الجشع واليته
الذي أنتج الدين الهائل الذي أطاح بالأسواق
المالية.

إجراءات الإصلاح التي يروج لها الآن هي:

1. مزيد من الشفافية في منتجات
الدين وأهمها المشتقات
(Derivatives) والتي اعترف كبار
المنظمين المصرفيين في العالم أنهم
هم وكذا بنوكهم المركزية لا يفهمونها .
2. مزيد من التنظيم والرقابة، وحقيقة
الأمر أن الرقابة ظلت تتمدد وتتشدد
ولكن على العالم الثالث !
3. وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم
الأصول لا تسمح بتضخيمها
وبالتالي تضخيم الاستدانة عليها .
4. مكافحة فساد مؤسسات التقييم
والتي أصابها فساد خطير.
5. العودة إلى قواعد التسليف المصرفي



2. أن السبب في كل هذه الأزمات واحد،
وهو الدين Debt المبالغ فيه والذي لا
يبرره النشاط الاقتصادي الحقيقي .
3. إن التدخل لإصلاح الأوضاع من
قبل حكومات العالم كان دائماً هو
رد الفعل الأساسي عن طريق إعطاء
جرعات مالية إضافية أو جرعات
تنظيمية.

الخلاصة:

إن ما يحدث اليوم ليس جديداً في أسبابه أو
نتائجه أو في طريقة معالجته. وإن المعالجات
في كمال الأحوال كانت جزئية، وإجرائية
لتخفيف وقع المشكلة، وليس لمعالجة جذورها.
والدليل على ذلك أن المشكلة، أي الانهيارات
المالية والتي تتبعها انهيارات اقتصادية، ظلت
تتكرر - على فترات أقصر - ويزداد حجمها
وتأثيرها .

جذور المشكلة وآلياتها:

إن سبب المشكلة باختصار هو « الجشع » .
هذه الكلمة تردت كثيراً في الفترة الأخيرة
ولكنها ألصقت بقيادة النظام المصرفي العالمي
وجشعهم الشخصي وحرصهم على تلقي
المكافآت الخرافية. أي أن السبب الحقيقي، أيا
كان المتسببون، هو سبب أخلاقي. لذلك لا بد -

**السبب في كل هذه
الأزمات واحد، وهو
الدين Debt المبالغ فيه
والذي لا يبرره النشاط
الاقتصادي الحقيقي**

لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها
على سوق العمل وبهذا يساعد على خلق
العمالة .

وبعد ذلك تم تأسيس منظمة التجارة
العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد، وهو
ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين
(الطرف الأغنى) وظهور نتائج ذلك في
صورة دين (مرة أخرى دين) العالم الثالث
في السبعينيات والذي سعت حكومات العالم
لسد ثغره بزيادة العون .

وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح
فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي
- عن طريق بازل 1 وبازل 2 - لتقوية النظام
المصرفي العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة
رؤوس أموال المصارف ولكن المعالجات نسبت
أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف، لأن
المصارف كانت تعتمد على الاستدانة من
بعضها البعض وكان يبدو ظاهرياً أنها لا
تواجه مشكلة في هذا الصدد حتى ظهرت
المشكلة الحالية وتنبه القائمون لهذه الفجوة
وأجلوا معالجتها إلى حين، ولكنهم سدوا
الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة
وليس من سوق ما بين المصارف .

من السرد التاريخي السابق

تتضح ثلاث ملاحظات:

1. إن وقوع مشاكل مالية ينتج عنها
مشاكل اقتصادية في الاقتصاد
الحقيقي، أي حدوث ركود وهبوط
في الإنتاج وبطالة، ليس أمراً جديداً
ولكن عدد المشاكل يزداد حجماً
ويتعمد ويتشابه بسبب ظاهرة
الاتصال والتمازج بين الدول والتي
أسميت أخيراً بالعولة. فإذا ظهرت
المشكلة في اقتصاد معين، انتقلت
بسرعة إلى أماكن أخرى في العالم .

السبب الأكبر في تفاقم أزمة الدين هو المشتقات (Derivatives) وهي أدوات (أوراق أو ديون) مالية تعتمد على قيمة أصول مالية أخرى. فهي في الحقيقة منفصلة عن الأصول الحقيقية وترتبط بها ارتباطاً واهياً

إن الذي حدث هو انهيار كاد أن يطيح بالأسواق المالية وتم احتواءه مؤقتاً. وقدرة تكلفة التدخل بنحو ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي لأمريكا وأوروبا.

كيف وصلت فقاعة الدين العالمي (الأمريكي أساساً والأوروبي ثانياً) إلى هذا المنعطف؟

ارتبطت أزمة الائتمان الأخيرة في أذهان الناس بأزمة الرهن العقاري التي ظلت تتفاقم لمدة عام. وقد بدأت أثارها أولاً في احتمال سقوط أكبر شركات الرهن العقاري (Fanny Mai و Fred Mac) فتدخلت الحكومة عن طريق دعم رؤوس أموال الشركتين بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار.

هاتان الشركتان كانتا تسلفان ما يعادل ٤٣ ضعف رؤوس أموالها ثم تقوم بتصكيك تلك القروض وتبيعها إلى بنوك عالمية داخل وخارج أمريكا عن طريق آلية الخصم (Discounting) وبذلك تنهي الشركتان صلتهم بتلك الديون التي تدخل بدورها في دقات المشتري. وعندما فشل أصحاب الرهون (الذين اشتروا المنازل بقيمة أعلى من الواقع واستدانوا عليها بأكثر من القيمة) جاء

السبب في الأزمة "أخلاقي" وبالنسبة للفكر الإسلامي هناك مسوغ أساسي للتدخل للجهم وكبح جماح الاستعمال غير الأخلاقي للأموال في غير ما شرعه الله.



تسليفها ببيع واستعمالها لإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة)، وعدم صرف أرباح الأسهم (Dividend) لأصحاب رؤوس أموال تلك البنوك قبل استعادة أموال دافعي الضرائب، وعدم صرف حوافز لقادة المصارف الذين تصرفوا بعدم مسئولية أو فصلهم.

ظهرت أصوات محدودة تتحدث عن أسباب جوهرية يجب مراجعتها (كاستعمال النماذج الحسابية) وأنه يجب التفكير في حلول جذرية لأن

صفحة جديدة من الرأسمالية بدأت ولا بد من إيجاد آليات جديدة لها - كما حدث بالنسبة للاقتصاد الكينزي - وظهرت كتابات تطالب بالنظر في جدوى نظرية الملكية العامة، وأصوات تدعو لمراجعة الخصخصة ولم تظهر دعوة من الجانب الغربي لمراجعة جذرية لأسس النظام الرأسمالي.

التقليدي - وهي اعرف عميلك ولا تقرضه أكثر مما لا يمكنه تسديده (في أمريكا وإنجلترا يقرضون أصحاب العقارات بنسبة ١٢٥٪ و ١٣٠٪ من قيمة العقار ولهذا السبب جاءت المشكلة من انتقال صكوك الرهن العقاري الأمريكية إلى محافظ بعض البنوك الكبيرة في أمريكا ثم أوروبا التي دفعتها الجشع لزيادة استثماراتها بشراء هذه "الديون السامة" كما سماها قانون التدخل الذي أجازه الكونجرس الأمريكي.

٦. ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التي خصصت للإنقاذ البنوك وذلك عن طريق



الرئيسي في النظام التمويلي الإسلامي والمعروف بعقد المضاربة الشرعية. أما ما يجري العمل به في العالم الرأسمالي يجب أن يعدل لإحقاق العدالة الطبيعية وهي أن يتحمل طرفا التعامل الخسارة إذا تمت بغير تعد أو تقصير.

٣. إن الديون الربوية التي لا تسندها أصول هي أساس البلاء. أما الدين الذي تتوسطه أصول فهو مسموح به بضوابط شديدة وهذا يفسر لماذا التشديد في أن يكون البيع ظاهراً (الشفافية) وفي المجلس (بدأ بيد) إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها، فهذه يسري عليها ترتيب آية الدين.
٤. بيع الدين محرم بالإجماع إلا أن يكون بنفس قيمته أي بدون خصم ولهذا يستحيل نقله (بعد تصكيكه) إلى آخرين. إذ لا فائدة لهم في ذلك طالما لم يحصلوا عليه بقيمة مخفضة.
٥. إن بيع ما لا تملك ممنوع تماماً ولهذا يستحيل أن تبيع ديون (حتى يمثّل أثمانها) إلا إذا تملكها أولاً.
٦. إن الدين لا تقوم له قائمة إذا اختفى سعر الفائدة (الربا) ولذلك إلغاء سعر الفائدة هو الحل الجذري لإنهاء الديون الربوية.
٧. إن مفهوم النظرة إلى ميسرة - التعامل الأخلاقي مع الزمن - أساسي لتنظيم التعامل المصرفي الإسلامي، فإذا كان الركود والإفلاس وغيرها ترسيها مفاهيم حسابية محددة وضعها بشر، وهدفها هو حماية طرف واحد - الطرف الدائن - فإن مفهوم الإسلام للزمن غير ذلك.

مقتضى العدالة أن يستوي في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل.

من بنوك. وهكذا صارت المشتقات ككرة الثلج التي تزداد حجماً وهي تتدحرج. إن علاج هذه المشكلة لا بد أن يكون علاجاً جذرياً وذلك بمنعها تماماً - والجدير بالذكر في هذه المناسبة أن حاكم مصرف لبنان المركزي أعلن، في إحدى المناسبات، أنه وبكل بساطة منع البنوك اللبنانية من التعامل بالمشتقات وذلك عندما ارتفعت السيولة لديها. ولكن الغرب يتحدث الآن عن ضوابط لهذه المشكلة وليس عن منع تام، على الرغم من أثارها الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي حيث تؤدي إلى هبوط الإنتاج والبطالة والإفلاس.

أثار الأزمة على الفكر الاقتصادي الإسلامي

- من الاستعراض السابق نستنتج الآتي:
١. أن السبب في الأزمة «أخلاقي» وبالنسبة للفكر الإسلامي هناك مسوغ أساسي للتدخل للجم وكبح جماح الاستعمال غير الأخلاقي للأموال في غير ما شرعه الله (المشتقات فيها غير أساسي وهو أنها تبيع المستقبل وهذا غير مشروع في الإسلام).
 ٢. مقتضى العدالة أن يستوي في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل، وليس أحدهما وهذا هو عقد التعامل

وقت الحساب وعلمت البنوك أن هذه الديون مسمومة. فقامت بعض البنوك بشطب الديون تدريجياً من محافظ الاستثمار، وقامت أخرى - تحت وطأة هذه الديون - بطلب العون من بنوك أخرى، ولكن الأخيرة تخوفت فلم تستجب. وهنا بدأ الائتمان يحف تدريجياً ثم تسارع الأمر وظهر إلى السطح ما كان مخفياً وبدا التدخل الائتماني ثم صار طوفاناً.

لكن السبب الأكبر في تفاقم أزمة الدين هو المشتقات (Derivatives) وهي أدوات (أوراق أو ديون) مالية تعتمد على قيمة أصول مالية أخرى. فهي في الحقيقة منفصلة عن الأصول الحقيقية وترتبط بها ارتباطاً واهياً، حيث أنها عقود تبيع تقديرات مستقبلية لما قد يحدث لعقود الأصول الحقيقية ولا تبيع الأصول ذاتها. ومن مميزات المشتقات - بالنسبة للمتاجرئين فيها - أن حجم التعامل فيها كبيراً جداً كما أن سوقها هو الذي يحدد حجم الطلب عليها وليس حجم عرض لسلع محددة. ولهذا أصبحت منقذاً جيداً للجشعين.

وقد بدأ هذا النشاط بتجارة العقود المستقبلية والخيارات ومؤشرات البورصات التي تعتمد بدورها على الأصول الحقيقية. كما تشمل المشتقات تجارة السندات (القروض التجارية) وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومبادلة العملات، ومؤشرات أسعار السلع ومؤشرات قياس أسعار المعيشة (CPI) ومؤشرات التضخم ومؤشرات الطقس.

إن أخطر ما في هذه المشتقات هو أن المسئول الأخير (The final Obligor) الذي يدفع أصل الدين أو الالتزام، غير واضح. حيث تقوم معاملات المشتقات على فرضية أنها تنمو باستمرار لأن أحداً لا يطالب بها.

كما أن المشكلة الأساسية في هذا الدين العالمي هي أن حجم الالتزامات التي خلقتها المشتقات غير معروف على وجه التحديد، خاصة وأن البنوك تخفيها خارج الميزانيات. وقد تراوح تقدير الحجم بين ٦٧ تريليون دولار، بحسب بعض مؤسسات البحث، إلى ٥٠٠ تريليون دولار، عند البعض الآخر عام ٢٠٠٧ م.

وللمقارنة فإن حجم الناتج الإجمالي العالمي يقدر بحوالي ٦٧ تريليون دولار وحجم الناتج القومي الأمريكي ١٣ تريليون دولار والدين الداخلي الأمريكي ١٠ تريليون. لقد حولت هذه المشتقات، الأسواق المالية إلى مخلوق أكبر من حجمه ولا تسنده موارد مالية، لأن الاتجار في المشتقات يتم بدفع تأمين مالي (Margin) أو (Deposit) بسيط، يتراوح ما بين ٥ و ١٠ ٪، يتم استلافه



الباشا: هناك بعض التعقيدات تطغى على تنفيذ إنشاء سوق الأوراق المالية



قال مدير وحدة مشروع إنشاء سوق الأوراق المالية عباس الباشا "إن هناك بعض التعقيدات التي تطغى على تنفيذ خطة إنشاء سوق الأوراق المالية على مستوياتها ومهامها المختلفة" .. مؤكداً أنه ما من خطة تنفذ إلا وتبرز أمامها بعض الصعوبات. وأرجع الباشا في حوار أجراه معه الزميل عبدالودود الغيلي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ الخلاف القائم بين الجانب اليمني ممثلاً بوزارة المالية والجانب الأردني ممثلاً بهيئة الأوراق المالية، إلى الاختلاف في كيفية تنفيذ المهام المتعلقة بمساعدة اليمن على إنشاء سوق الأوراق المالية. وبين أن وحدة مشروع إنشاء سوق الأوراق المالية غير راضية عن مستوى التعاون القائم حالياً مع الخبراء الأردنيين.. موضحاً أن الوحدة تسعى لإيجاد تعاون في هذا الشأن مع صندوق النقد العربي. ولأهمية الحوار تعيد مجلة (المصارف) نشره:

تواجهونها مع خبراء هيئة الأوراق المالية الأردنية؟

- في الحقيقة الجانب الأردني كان متعاوناً جداً، ومنذ توقيعنا على مذكرة التفاهم معهم في نوفمبر 2009 والخاصة بمساعدتنا على إنشاء سوق الأوراق المالية فقد تم إرسال فريقين من الخبراء الأردنيين خلال شهري فبراير ويونيو من عام 2010 وكانوا جداً متعاونين ومتطلعين لتقديم خبراتهم للمساهمة في تنفيذ خطة إنشاء السوق .. إلا أنه وللأسف تعرضنا لبعض العقبات بخصوص آلية التنفيذ .

وكان الاختلاف بيننا حول كيفية تنفيذ المهام .. هل سيتم تنفيذها من عمان عن بعد وإرسالها للجانب اليمني ومن ثم القيام بزيارات من وقت لآخر لتغطية ما تم إنجازه خلال المرحلة السابقة، أم يتم تنفيذها في صنعاء من خلال وجود خبراء مقيمين، وكانت هذه هي الحلقة التي أدت إلى تأخير إنجاز العديد من المهام التي تم الاتفاق عليها

الخبراء الاردنيين كانوا متعاونين جداً وبعض العقبات حالت دون آلية التنفيذ

التأمين والأسمت وشركات خدمات البنى التحتية، فضلاً عن الشركات التي ترغب الحكومة أو التي اتخذت قراراً بخصخصتها كشركة الأسمت، والغزل والنسيج على سبيل المثال. وستكون هذه الشركات نواة سوق الأوراق المالية في اليمن ومحفزاً لدخول الشركات الأخرى.

■ ما حقيقة المشاكل أو المصاعب التي

■ بعد صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء هيئة الأوراق المالية، كيف وجدتم تجاوب القطاع الخاص، لاسيما وأن معظم الشركات في اليمن هي شركات عائلية وهو ما يمثل إحدى معوقات إنشاء سوق الأوراق المالية؟

- بالفعل معظم الشركات في اليمن هي شركات عائلية، ولكن هذا لا يعتبر عائقاً أمام إنشاء السوق المالية، لأن هذا هو الحال في معظم اقتصادات دول الخليج العربي المجاورة التي توجد فيها أسواق مالية.

والقطاع الخاص في اليمن سواء بشركاته العائلية أو غيرها أبدى حماسه واستعداده للمساهمة والدخول في سوق الأوراق المالية ووضع نسبة من رأس المال للاكتتاب العام، بمعنى أن هناك قابلية لهذا الموضوع .

ونحن نرى ان الشركات المتواجدة في القطاعات الواعدة ستكون نواة إنشاء السوق في المرحلة الأولى، وتحديد الشركات ذات الإيرادات الضخمة التي ستحظى بثقة المستثمر للمساهمة خلال هذه المرحلة، ومن أبرزها شركات الاتصالات، والبنوك، وشركات

العمل مع المؤسسة، كونها تقدمت بمقترح تضمن القيام بزيارات ومواضيع لم تكن متضمنة خلال الفترات الماضية.. ونحن نرحب بأي تعاون بحسب مقدرة الطرف الآخر واستعداده وبحسب ظروفه في تقديم المساعدة.

■ ما هو مضمون المقترح الذي تقدمت به المؤسسة؟

تقدمت مؤسسة متطوعي الخدمات المالية بمقترح لتغطية الجوانب التي لم تغطيها مذكرة التفاهم المشتركة بيننا والجانب الأردني، وهي تلك المتعلقة بالمعايير المحاسبية، وحوكمة الشركات والخصخصة، إضافة إلى نظم المعلومات، باعتبار أن المؤسسة متخصصة في هذا المجال ولها علاقات واسعة بمقدمي الخدمات لأنظمة التداول والأجهزة وغيرها.

للمستوى المأمول من الإنجازات. وحقيقة نحن لسنا راضين عن مستوى التعاون مع الجانب الأردني، لأننا كنا نتطلع أن يكون أعلى من ذلك، وأن تكون المخرجات أكبر، ولكننا لسنا في سياق تحميل المسؤولية لأي طرف.

■ هل من تحركات أو توجهات ليجاد تعاون مع جهات أخرى؟

حاليا توجهنا منصب نحو صندوق النقد العربي باعتباره جامع لكل الخبرات، وجامع لما مرت به الدول في المنطقة في إنشاء سوق الأوراق المالية، وفي صياغة البنية التنظيمية والتشريعية والقوانين وما إلى ذلك، وإذا تم تفعيل العمل مع الصندوق خلال العام الجاري، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق الاستغناء عن التعاون مع الجانب الأردني..

نتنظر وصول صيغ من صندوق النقد العربي وسيتم المضي فيها قداماً إن كانت مجدية وترقى لما هو مأمول

كما قدمت المؤسسة إلى جانب ذلك عرض يتضمن الآلية التي تكفل تفعيل التعاون معها بعد أن حالت ظروف المؤسسة في العام الماضي من إرسال خبرائها.. وقد توصلنا معهم مؤخراً إلى إتفاقية تمكنهم من إرسال خبرائهم لفترات متفاوتة خلال العام الجاري لتغطية المواضيع التي ذكرتها سابقاً.

كما تم الموافقة على مقترح المؤسسة من قبل اللجنة الإشرافية العليا لإنشاء سوق الأوراق المالية، وكذا الموافقة على مقترح آخر لها يتمثل بقيامها بإجراء الدارسة المتعلقة

ونحن الآن في انتظار وصول صيغ من جانبهم حول كيفية تفعيل العمل خلال العام الجاري، وإذا كانت الصيغ مجدية وترقى بالفعل لما هو مأمول، سيتم المضي فيها قداماً.

■ وماذا عن مؤسسة متطوعي الخدمات المالية؟

مؤسسة متطوعي الخدمات المالية كنا قد أوقفنا التعامل معها في العام 2010 بناء على مخاطبتهم لنا بعدم قدرتهم على إرسال خبراء، ولكن العام الجاري قد يشهد إعادة

■ هل اتخذتم أي خطوات أو إجراءات لتجاوز هذا الاختلاف؟

بالطبع، ففي أكتوبر 2010 تم عقد اجتماع مع هيئة الأوراق المالية الأردنية بعمان وتم الاتفاق على إضافة ملحق إضافي لمذكرة التفاهم يتم فيه توضيح الأمور التي لم يتم توضيحها في مذكرة التفاهم، والمتعلقة بعدد الخبراء والمهام التي سيقومون بها في عمان وصنعاء، وتحديد آلية القيام بالمهام وعدد الزيارات وموافقاتنا بخطة مزمّنة متضمنة لكافة هذه المواضيع، إلى جانب وضع تصورات واضحة بخصوص النتائج المتوقعة من كل مرحلة، بحيث يوضحون فيها على سبيل المثال أن مسودة قانون الأوراق المالية سيتم إنجازها خلال فترة كذا، وسيتم تنفيذها عبر الآلية التالية كإجراء زيارتين إلى صنعاء في تواريخ محددة، وسيتم إنجاز الأعمال التالية في عمان خلال الفترة كذا.. ونحن الآن في إطار متابعة هذا الموضوع. لكن تعلم أن كل جهة لديها مهام ومسئوليات ومصاعب تواجهها، وهيئة الأوراق المالية الأردنية تمارس مهام جملة، لذا فهناك مساحة لإمكانية التحرك والتعاون المشترك، والتي تظل مرتبطة بأوضاعهم وكذلك بأوضاعنا.

■ هل أنتم مكتفون بحصر تعاونكم لإنشاء السوق مع الجانب الأردني فقط؟

نحن دائماً نفتح قنوات للتواصل مع العديد من الهيئات والمؤسسات والبنوك التمويلية، ولسنا مرتبطين بطرف واحد بحد ذاته، لأننا نحاول الاستفادة من تجارب جميع المؤسسات في المنطقة، لكن بموجب الاتفاقية بيننا وبين الجانب الأردني، فإنه يعتبر الشريك الأساسي لمساعدة اليمن على إنشاء سوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة، ولكن ذلك لا يمنع من أننا سنبحث في المرحلة القادمة عن شركاء آخرين.

■ ما الذي أسهم به الجانب الأردني، وهل أنتم راضون عن مستوى التعاون؟

الجانب الأردني قدم خلال العام 2010 مستنداً تضمن الخطوط العريضة والمعاليم الرئيسية لما قد تتضمنه مسودة قانون الأوراق المالية، وبدورنا عممنا هذا المستند على الجهات ذات العلاقة، كما كان هناك تنسيق مستمر في سياق التحضير لمسودة القرار الجمهوري الخاص بإنشاء هيئة الأوراق المالية، وقد استفدنا من مداخلتهم في توجيهنا للخروج بصيغة متكاملة للقرار الجمهوري.

ومع أنهم كانوا متعاونين، وعلى الرغم من الخطوات التي تحققت خلال العام الماضي، إلا أن مستوى التعاون لم يرق للمستوى الذي كنا نتوقعه.. فقد كنا نتوقع المزيد من المخرجات، لكن اختلاف وجهات النظر في تنفيذ هذه المهمة أو تلك حال دون التوصل



■ لا توجد بنية إقتصادية في العالم كافية ووافية، فالعالم معرض للعديد من الإختلالات وسنلزم الأطراف المشاركة في السوق بالعمل وفق معايير محددة

أفضل المعايير، سواء في الجانب المحاسبي أو حوكمة الشركات.

وطبعاً لا توجد بنية إقتصادية في العالم كافية ووافية، فالعالم معرض للعديد من الإختلالات، كما حدث في الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007 وأثارت العديد من الإختلالات التنظيمية والتشريعية حتى في أرقى الاقتصادات العالمية .

ونحن نسعى إلى إنشاء المؤسسات التي ستقوم بوضع هذه المعايير، والعمل على إلزام الأطراف المشاركة في السوق بمثل هذه المعايير، فالبناء المؤسسي مهم مثل هذه الجهات لممارسة صلاحياتها بالوجه المطلوب

■ متى سيتم استكمال تأسيس هيئة الأوراق المالية؟

- هيئة الأوراق المالية نأمل استكمال تأسيسها عبر تأمين أعضاء مجلس إدارتها بصورة يعطي انطباعاً لجميع الأطراف أنها جهة جادة في وضع أفضل المعايير المتعارف عليها سواء في المنطقة أو عالمياً فيما يتعلق بشروط الأدرج والمعايير المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات والشفافية والإفصاح، حتى تعكس بالفعل وجود سوق مالي مبني على هذه المبادئ بغض النظر عن حجمه أو نشاطه والذي يعتمد على مستوى النشاط في الاقتصاد الوطني.

وأود الإشارة هنا إلى أن البورصة هي بمثابة مرآة للاقتصاد الوطني، تمكن من يأتي إليها رؤية وتقييم أداء الشركات، والنشاط المتوقع للشركات على البورصة عبر الأسهم المتداولة فيها، وكذا حجم العرض والطلب والأسعار التي يتم التداول فيها .

وافية وصحيحة. وبالتالي فإن أحد المكونات الرئيسية في تنفيذ خطة إنشاء السوق، هو النظر في كيفية الوصول إلى معايير محاسبية يتم اعتمادها من جميع الأطراف كمعايير موحدة تتناسب مع البيئة اليمنية، وهيئة الأوراق المالية هي من ستقوم بتحديد هذه المعايير، بمعنى أن أي شركة ترغب بطرح أسهمها للإدرج ستقدم طلبها للهيئة، والهيئة هي من سيقوم بوضع شروط ومعايير الإدرج، والتي من ضمنها الشفافية والإفصاح ومبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي ستكون عاملاً محفزاً لهذه الشركات للالتزام بهذه المعايير لتتمكن من طرح أسهمها للاكتتاب لأن مجرد وجود الشركة في السوق يعد فائدة لها، كونها تعكس للشركات الأخرى أنها بالفعل متبينة

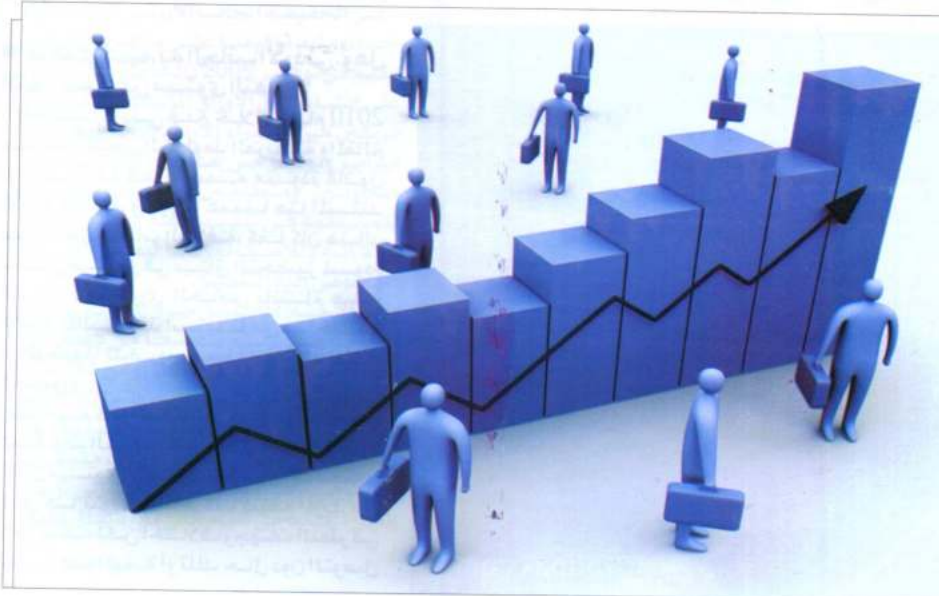
بإمكانية إنشاء البورصة كشركة مساهمة يكون القطاعين العام والخاص شريكين فيها إلى جانب عدد من الشركات المهتمة . وهذه الدراسة نرى أنه من الضروري إجرائها للقيام بتلك الخطوة المتعلقة بإنشاء البورصة كشركة مساهمة، لأنه يجب علينا أولاً الإستناد إلى دراسة معمقة يقوم بها طرف متخصص، وهذه الدراسة عبارة عن إستبيان يغطي جميع الشركات الكبرى في الإقتصاد الوطني، في القطاع الخاص والعام والمختلط، بهدف وضع تقديرات لحجم العرض والطلب المتوقع للأوراق المالية في المرحلة الأولى، وحجم رؤوس الأموال التي ستكون متداولة في السوق من قبل هذه الشركات، فضلاً عن بحث إمكانية خصخصة بعض شركات القطاع العام والمختلط عبر البورصة، ووضع العديد من التقديرات التي ستساعدنا في معرفة حجم رأس مال البورصة، وعدد الشركاء فيها، وحجم التداول المتوقع، وهي أمور أساسية للمضي قدماً في مرحلة إنشاء البورصة.

■ لكن هناك دراسة أجريت سابقاً، وتحديدًا في العام 2003؟

- بالفعل أجريت دراسة بهذا الشأن سابقاً، ولكنها كانت في العام 2003، ونحن الآن في العام 2011، وبالتالي من الضروري القيام بهذه الدراسة مرة أخرى لتغطية جميع التطورات التي تمت خلال الأعوام السابقة، بحيث تكون دراسة حديثة نستطيع أن نبني عليها قراراتنا.

وقد وافقت اللجنة على مقترحي المؤسسة، على أن يتم التواصل مع صندوق النقد العربي كنقطة تواصل رئيسية وواحدة بيننا وبين المؤسسة، وعرض هذه المقترحات على الصندوق لإمكانية أن يكون شريكاً في هذه العملية.

■ تحدثتم عن أهمية البنية التحتية الداعمة لإنشاء سوق الأوراق المالية.. ما الذي تصدونه بالبنية التحتية، وما أهميتها؟
- البنية التحتية الداعمة، نقصد بها المعايير المحاسبية التي تعتمدها الشركات في وضع بياناتها المالية وفي الشفافية والإفصاح عبر بياناتها في وسائل الإعلام بصورة دورية محدودة، وتكمن أهميتها في أن المستثمر سيكون قادراً على الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات



الاستعداد للحدث المالي القادم البورصة

نواصل في هذا العدد بقية المقال المنشور في العدد السابق (العدد الأول) حول سوق المال المنظمة (البورصة)، والذي تسير بلادنا حالياً في خطى نحو دخوله، وقد تمثلت المحاور السابقة بالآتي: تعريف أسواق المال، وأهداف أسواق المال، ومكونات أسواق المال، والعلاقة بين السوقيين وأهمية كل منها للأخر، والية الأسواق المالية.



احمد فارح*
سكرتير الجمعية - رئيس التحرير

عوامل في غاية الأهمية لكسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي على السواء فكلما كبر حجم السوق وسارت تعاملاتها بصورة منظمة ودقيقة واستقرت أوضاعها أدى ذلك إلى تدفق الأموال الوطنية والأجنبية إلى البلاد بصورة عامة وإلى البورصة بصفة خاصة لتتبلور في أشكال عديدة من الاستثمارات تعود بالفائدة العظمى على الاقتصاد الوطني الأمر الذي من شأنه تحقيق الرفاهية للمجتمع.

• تتميز التعاملات في البورصة بالمرونة مما يؤدي إلى تسهيل تسويق الأوراق المالية وتنوع الاستثمار في الأنشطة المختلفة، إذ يتم ذلك في مكان واحد فهي كالم متجر الكبير الذي تتوفر فيه سلع مختلفة يدخله الشخص فيبتاع

إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو لمواجهة التضخم أو لتمويل عمليات التنمية وذلك من خلال قيام الحكومة بإصدار السندات وتداولها في السوق.

• السوق تحرك النشاط الاقتصادي من خلال ما يتم ضخه إلى السوق من الأموال الراكدة لدى الآليات المالية التقليدية ولدى الأفراد لينتج عن ذلك تعاظم حجم المشاريع التجارية والاستثمارية القائمة وخلق مشاريع استثمارية جديدة وتشجيع المنافسة بين منشآت ومؤسسات القطاع الخاص وإعادة توزيع الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجاً، وتشجيع الأفراد على الادخار لغرض الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة وتعمل على توزيع الثروة.

• حجم السوق وتنظيمها واستقرارها،

الوظيفة الاقتصادية للبورصة

من المعلوم أن أسواق المال بصورة عامة لها دور هام في تعبئة الطاقات والموارد المالية لصالح الاقتصاد الوطني. ولكون سوق الأوراق المالية (البورصة) جزء من هذه الأسواق، فإن لها بالطبع وظيفة اقتصادية تتمثل في ما يأتي:

- سوق الأوراق المالية الثانوية تشكل إحدى الآليات الرئيسية لحشد الموارد إلى جانب كل من الشركات المساهمة العامة، البنوك التجارية، بنوك الاستثمار، البنوك المتخصصة، صناديق الادخار، وصناديق المعاشات، وشركات التأمين.
- توفر البورصة لمنشآت الأعمال التمويل اللازم لتوسيع أنشطتها القائمة أو إقامة مشاريع جديدة من خلال إصدار الأسهم والسندات وطرحها في البورصة للاكتتاب، كما توفر للحكومة موارد مالية

المدخرات الصغيرة أو الكبيرة الذين ليست لديهم الرغبة أو لا يملكون الجرة لخوض غمار الاستثمار المباشر من خلال تنظيم وإقامة المشاريع أو قد تنقصهم الخبرة والتجربة في هذا المجال، أو أن مدخراتهم ليست بالقدر الذي يمكنهم من ذلك أو أن عوائد الاستثمار في الجهاز المصرفي متدنية مقارنة بعوائد الأدوات المالية بالسوق، وتعتبر السوق في هذه الحالة الملاذ الأقرب والمناسب لما توفره من الفرص لتوظيف مدخراتهم في الأدوات المالية المتوفرة في السوق وبسهولة.

سلبيات سوق المال (البورصة)

- يرى اقتصاديون أن لبورصة سلبيات منها:
 - عدم إنتاج السوق للثروة: حيث أن الاستثمار في الأوراق المالية بالبورصة يتم لهدفين الأول: للاحتفاظ بها للحصول على حصة من الأرباح المتحققة للشركات والثاني: للمضاربة بالأوراق في السوق. ويعتبر السوق في الحالة الأولى مفيد للشركات ويسهم في الاقتصاد وهو منتج للثروة مثله مثل النشاط التجاري، ذلك لأن احتمال تحقيق كافة الشركات للإرباح أو عدم التعرض للخسائر على الأقل احتمال قوي ولو من الناحية النظرية. فيما يعتبر السوق في الحالة الثانية ساحة لتبادل الثروة وليس منتجاً لها، ذلك لأن تحقيق أحد طرفي المضاربة للربح تقابله تحمل الطرف الآخر للخسارة ولو بعد حين.
 - تحول السيولة عن الاقتصاد الحقيقي: تسهم البورصة أثناء فترات صعود السوق في تحول السيولة عن الاقتصاد الحقيقي ذلك لأن ارتفاع الأسعار في البورصة يشجع المستثمرين أفراداً كانوا أو مؤسسات على توجيه أموالهم إلى السوق للمضاربة في الأدوات المالية.
 - إغراض المستثمرين عن الاقتصاد الحقيقي: فسهولة الاستثمار في البورصة يشجع الكثيرين على الكسل والتراخي، والانصراف للاستثمار فيها بدلاً من المشاركة في النشاط الاقتصادي (الحقيقي) عن طريق إقامة منشآت الأعمال مما يتضمنه ذلك من جهود وإجراءات كثيرة لتأسيس المنشأة ورفدها



- النقدية المطلوبة فوراً عند الحاجة وذلك عن طريق تسهيل أوراقهم المالية بسهولة وخلال وقت قصير.
- تمكن السوق حملة أسهم وسندات شركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا سندات وأذون المؤسسات العامة والبنك المركزي المدرجة في السوق من تسهيل أصولهم المالية بأسعار عادلة مقارنة بالسوق غير المنظمة والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عن طريق الاتصال بين الأفراد أو الإعلان في الجرائد أو السماسرة مع ما قد ينتج عن ذلك من ضياع بعض الحقوق أو عدم الحصول على أسعار عادلة.
- تدور كل المعاملات في مكان واحد (داخل المقصورة) وتعمل البورصات على توفير الآليات والأنظمة المتطورة التي تسمح للمتعاملين بمعرفة الأسعار أولاً بأول بل في كل دقيقة خلال اليوم وتمكنهم من مراقبة تطورات الأسعار بناءً على التقارير المالية للشركات والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية وكذا تقارير وأخبار وسائل الإعلام الاقتصادية والسياسية وكل ذلك يؤثر بالطبع على تداول الورقة المالية.
- سوق منظمة تقوم على قوانين وأنظمة تشمل قواعد وآليات الحفظ والإدراج والتداول والإفصاح الخ... وتخضع للإشراف والرقابة من قبل الجهة المخولة قانوناً والتي تسمى عادة بهيئة الأوراق المالية أو هيئة سوق المال الذي يوفر الحماية للحقوق ويضمن للمستثمرين.
- توفر فرص استثمارية لأصحاب

- منه ما يشاء من السلع.
- توفر البورصة خدمة الوساطة المالية المنظمة والتي تتمثل في شركات الوساطة المالية والسماسرة المرخصين الأمر الذي يرغب ويشجع ويسهل لأصحاب المدخرات الاستثمار في السوق من خلال إستفادة المستثمر من هذه الخدمة لتنفيذ عمليات البيع والشراء نيابة عنه وبسهولة مقابل عمولة محددة بدلاً من أن يقوم هو بذلك. وتجدر الإشارة إلى أن بعض النظم لا تجيز للمستثمر القيام بعمليات التداول بصفته الشخصية؛ بل عليه الرجوع إلى السماسر المرخص الذي يؤدي ذلك العمل نيابة عنه داخل البورصة. مع العلم بأن ملكية الأوراق المالية تظل للمستثمر.
- تهيئ البورصة السبل للمتعاملين / المستثمرين للحصول على السيولة

وتوقعاتهم للربح والخسارة ودرجة أمان الاستثمار ومعدل الربحية في بعض الأوراق مقارنة بالأخرى، كل تلك الأمور تحرك وتوجه المتعاملين داخل السوق نحو عقد صفقات بيع وشراء للأوراق المالية بأنواعها وأحجامها وقيمها المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى تحرك مؤشر البورصة نحو الصعود أو الهبوط تبعاً لذلك.

الأوراق المالية المتداولة في البورصة

يتم تداول العديد من الأوراق المالية شريطة أن تكون مدرجة في البورصة، وتصنف هذه الأوراق من حيث الإصدار بـ: أسهم وأسناد قرض الشركات المساهمة العامة وسندات الشركات محدودة المسؤولية والسندات الحكومية (أذون المؤسسات العامة - سندات المؤسسات العامة - أذون الخزينة - سندات الخزينة) وإيصالات إيداع الأوراق المالية والأسهم والوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار المشترك والعقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية وعقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.

عوائد الاستثمار في البورصة:

من المعلوم أن السهم يمثل حصة في رأسمال المنشأة التي أصدرته وهو قابل للتداول ولذلك فإن عائد الاستثمار في الأسهم يتأتى من توزيعات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين وأيضاً من الفارق بين القيمة الأساسية للسهم عند الإصدار (القيمة الاسمية) والقيمة السوقية أي القيمة المعروضة للسند في السوق والناجمة عن عاملي العرض والطلب لدى المستثمرين. ويتوقف الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الأسهم على أداء الشركة وأوضاعها المالية، فكلما كانت أوضاعها المالية قوية وأدائها ممتاز كلما قبل المستثمرون على أسهمها وارتفعت بالتالي أسعارها وتحققت للمستثمر الأرباح والعكس صحيح. أما السند فيمثل قرضاً على المنشأة التي أصدرت الصك وملزمة بسداده عند حلول الأجل، ويكون السند محدد القيمة (القيمة الاسمية) وكذا المدة والفائدة، كما يكون أيضاً قابلاً للتداول بحيث إذا احتاج حامل السند إلى السيولة النقدية فيمكنه بيعه بسعر يتناسب مع المدة الباقية من عمر السند، ومع سعر الفائدة المتفق عليها عند البيع ومن المعلوم أن متحصلات الاستثمار في الأوراق المالية في البورصة من خلال عمليات البيع والشراء لا تذهب إلى الجهة المصدرة للورقة بل تذهب إلى بائع الورقة المتعامل في السوق وهو الذي يجني الربح ويتحمل الخسارة.



خدماتها وإقامة علاقات تعاون مع البورصات والجمعيات والمنظمات العالمية العاملة بمجال الأوراق المالية وإبرام الاتفاقيات معها والمشاركة في المؤتمرات والندوات المختصة وإبداء الرأي في التشريعات ذات العلاقة بعمل البورصة و تملك واستئجار وحيازة أي أموال (منقولة أو غير منقولة) وأي حقوق، بما فيها حقوق الملكية الفكرية، التي تراها البورصة ضرورية أو ملائمة للقيام بمهامها أو التصرف في هذه الأموال والحقوق).

الأسواق في الداخل

تضم البورصة بداخلها في الغالب عدد من الأسواق تسمى، وفقاً للقانون الأردني بـ: السوق الأول وهو مخصص للتداول بالأوراق المالية التي تخضع لشروط إدراج خاصة، والسوق الثاني وهو أيضاً مثل السوق الأول مخصص للتداول بالأوراق المالية التي تخضع لشروط إدراج خاصة (ويحدد القانون شروط الإدراج الخاصة) وسوق السندات الذي يتم فيه التداول بالسندات الحكومية وأسناد القرض الصادرة عن المؤسسات العامة والشركات وسوق الصناديق وهو خاص للتداول بأسهم صناديق الاستثمار أو وحداتها الاستثمارية وسوق حقوق الاكتتاب للتداول بحقوق الاكتتاب.

وضع البورصة، حركة المؤشر والعوامل المؤثرة

يتم الحكم على البورصة من حيث القوة أو الضعف من خلال أسماء الشركات المدرجة وعددها والأوضاع المالية لتلك الشركات وحجم التداول. أما ما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على حركة المؤشر صعوداً وهبوطاً فيعود ذلك إلى مشاعر وأحاسيس المتعاملين إذ تبنى التعاملات في الأساس، على تحليلات وأفكار ورؤى وتوجهات المتعاملين

بالتجهيزات والأنظمة والموظفين والمحافظة على بقائها، فالتداول في السوق لا يتطلب من وجهة نظر الكثيرين، مثل تلك الجهود.

الهدف والوظيفة الإدارية للبورصة

يتم إنشاء البورصة وفقاً لقانون خاص بها وتزاول العمل في مقرر رسمي يطلق عليه: السوق المالي أو البورصة وتهدف السوق بصورة خاصة، كما ورد في القانون الأردني، إلى: توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة فيها وذلك من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والواضح والعادل). وتمارس البورصة الوظائف الآتية، كما نص عليها القانون المشار إليه، وهي: (وضع وتطبيق الإجراءات وأساليب العمل الكفيلة بضمان تداول كفو وشفاف وتوفير آليات عمل عادلة ومنصفة للمتعاملين بالأوراق المالية وتوفير أنظمة إلكترونية وبيدوية و وسائل ربط واتصال وقاعات مجهزة بالأدوات والوسائل الفنية اللازمة لتداول الأوراق المالية وممارسة البورصة لأنشطتها الأخرى ومراقبة عمليات التداول في السوق والتنسيق مع الهيئة في متابعة تلك العمليات وفرض عقوبات تأديبية على أعضائها والأشخاص المرتبطين بهم عن مخالفتهم لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات، والقرارات الصادرة بمقتضاه وأحكام أنظمتها الداخلية وتعليماتها وقراراتها ووضع معايير للسلوك المهني والعمل على رفع مستوى الأداء المهني لأعضائها ووضع معايير التدريب والخبرة والكفاءة الإدارية لأعضائها والأشخاص المرتبطين بهم وإعداد التقارير ونشر المعلومات عن أنشطة البورصة ووضع وتطبيق القواعد الخاصة باستخدام مرافق وتسهيلات البورصة والاستفادة من

التي يتم بموجبها إتمام أي عقد تداول لنقل ملكية الأوراق المالية من البائع إلى المشتري وتسديد أثمانها بشكل نهائي وغير مشروط. وتتم عمليتي التقاص والتسوية على أساس « التسليم مقابل الدفع » وهي طريقة من طرق التسوية التي يتم بموجبها تسليم الأوراق المالية مقابل تسديد أثمانها ويتم تسوية عقود التداول في اليوم الثاني الذي يلي يوم التداول و يقوم المركز بإجراء التسويات المالية بين الوسطاء بموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء إلى الحساب الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الذي يتم اعتماده كبنك تسوية ، وتنقل ملكية الأوراق المالية المودعة من حساب العميل البائع لدى الوسيط البائع إلى حساب العميل المشتري لدى الوسيط المشتري بناءً على الملف الإلكتروني اليومي الوارد إلى المركز من السوق. وتجدر الإشارة

في المخاطر، حيث تتوفر لدى الخبراء الخبرة المتراكمة والأساليب العلمية لإجراء الدراسات التي قد لا يلم بها المستثمر أو قد لا يجيد استعمالها. ومن أبرز تلك الأساليب نظرية التحليل الأساسي ونظرية التحليل الفني. وخبراء البورصة هم الأشخاص المؤهلون أكاديمياً من جامعات أو معاهد متخصصة والذين اكتسبوا إلى جانب التأهيل الأكاديمي الخبرة العملية والمعلومات الكثيرة من خلال تعاملهم في البورصة لفترة طويلة.

الإيداع والتقاص والتسوية

تضم سوق البورصة من ضمن مكوناتها الأساسية، إلى جانب مقصورة التداول، وكما بين القانون الأردني، الآتي:

- مركز خاص لإيداع الأوراق المالية يسمى: مركز إيداع الأوراق المالية وللمركز استقلالية مالية وإدارية عن السوق ووفقاً للقانون يجب

المخاطرة وحجمها

تتميز التعاملات في البورصة بالمنافسة الحرة والشديدة ولذلك قادت بعض عمليات المضاربة الساخنة في كثير من الأحيان إلى إنهيارات في الأسواق وبعض المؤسسات المالية والشركات الكبرى في عدد من البلدان. لذلك فإنه ينبغي على المستثمر - واستناداً إلى خبرته السابقة في التعامل - أن يحدد المستوى المقبول من المخاطرة وأن يحدد قواعد الدخول والخروج من السوق، وحجم الاستثمار، ونوعيته. كل هذه الأمور يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار حتى لا يقدم على قرارات عشوائية إذا ما تغير الوضع بصورة كبيرة خلافاً للتوقعات. ذلك لأن القرار غير المدروس قد يؤدي إلى زيادة في حجم الخسائر أو تقليص المكاسب على أحسن تقدير. ومن الاحتياطات الواجب اتخاذها هي تكوين محفظة استثمارية ذات طبيعة متنوعة للوقاية من الخسائر، أو الحد منها قدر المستطاع، ذلك لأن المحفظة ذات الطبيعة النوعية الواحدة (أسهم قطاع واحد: الاتصالات مثلاً) قد تمنى بخسائر جسيمة إذ ما هبط مؤشر هذا القطاع. أما في ظل تنوع المحفظة فلن يؤثر الهبوط كثيراً لأن الخسائر في حال حدوثها ستقلص إلى حد كبير ويعود ذلك إلى أن انخفاض أي سهم في المحفظة سيغوضه ارتفاع سهم آخر فيها. ويعزى ذلك إلى أن هبوط أسعار أسهم في قطاع من القطاعات الاقتصادية يقابله في الغالب ارتفاع أسعار أسهم في قطاع آخر. وبذلك يحدث التعويض التلقائي للخسارة.

المعلومات الضرورية للمستثمر

قد يقول البعض بان الاستثمار في الأوراق المالية لا يحتاج إلى خبرة كبيرة وعميقة ولكن في الحقيقة ينبغي أن تتوفر لدى الراغب في الاستثمار في سوق الأوراق المالية الحد الأدنى من المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد، بعد دراستها، على اتخاذ قرار الاستثمار وتحديد نوعيته. ومن أمثلة ذلك اختيار عدد من الشركات المدرجة في البورصة والوقوف على سمعتها في السوق ومعرفة أفراد الإدارة العليا لديها وأساليب إدارة الشركة ودراسة وتحليل القوائم المالية للشركات للثلاث السنوات الأخيرة على الأقل، ومن الضروري جداً أن يكون لدى المستثمر القدر الكافي من العلم والخبرة للقيام بالدراسة لاتخاذ قرار الاستثمار على ضوء النتائج وليس هذا فحسب بل إن عليه الاستمرار في مراقبة السوق وإجراء الدراسات اللازمة للمحافظة على أمواله وللاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة، ويفضل بالطبع أن يوكل المستثمر هذا الأمر للمتخصصين وذوي الخبرة في هذا الميدان، تفادياً للوقوع



هنا إلى أن التسليم المادي للأوراق لا يتم في الواقع بل يتم ذلك بالقيود في السجلات.

- صندوق يسمى: صندوق ضمان التسوية، ويتمتع باستقلال مالي وتتم إدارته من قبل مركز الإيداع، والعضوية في هذا الصندوق إلزامية للوسيط المالي والوسيط لحسابه وأي جهة يحددها نظام الصندوق. ويهدف الصندوق إلى تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية، وكذا تغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق.

* مدير الإدارة الدولية بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير - (سابقاً)

أن تودع لدى المركز الأوراق المالية المقيدة في البورصة، كما أن العضوية في المركز إلزامية للجهات التالية: الشركات المساهمة العامة، الشخص الاعتباري المرخص له بممارسة أعمال الوسيط المالي أو الوسيط لحسابه، ومهمة المركز تسجيل الأوراق المالية وحفظ ونقل ملكيتها وإيداع الأوراق المالية وإجراء التقاص والتسوية للأوراق المالية، إذ لا يجوز التداول في السوق إلا بواسطة عقود تداول بين الوسطاء مدونة في سجلات السوق وتتم لحسابهم أو لحساب عملائهم ويقصد بالتقاص: العملية التي بموجبها يتم تحديد المبالغ المالية المستحقة على الوسيط أو له كما يقصد بالتسوية: العملية

التصنيف الائتماني و درجات الجدارة الائتمانية

الحلقة الأولى



ولقد اعتمدت لجنة بازل في مقرراتها الجديدة BASEL II على التصنيف الائتماني بشأن قياس وإدارة المخاطر الائتمانية، وطرحَت الخيارات للبنوك عند تصنيف العملاء سواء بالاعتماد على التصنيف الائتماني الخارجي من خلال مؤسسات التصنيف الدولية أو بالاعتماد على التصنيف الائتماني الداخلي من قبل البنوك، وذلك بهدف وضع نظام لتقييم المخاطر الائتمانية بشكل يعطي تقديرات مستقبلية للمخاطر تتقارب إلى حد كبير مع المخاطر الفعلية التي تواجهها البنوك.

ومن الجدير بالذكر أن التصنيف الائتماني لا يقتصر على الشركات فحسب بل تمتد أهميته بالنسبة للأفراد طالبي الائتمان الاستهلاكي بكافة أشكاله، خاصة بعد أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية Sub-prime Loans وكذلك في ظل التوسع في أنشطة التجزئة المصرفية في البنوك خلال السنوات القليلة الماضية كمصدر هام لنمو الربحية، الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية وضرة استخدام نظم أكثر تقدماً للتقييم الائتماني للعملاء Credit Scoring الأفراد طالبي الائتمان الاستهلاكي.

وحيث يُعد تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الخيارات الإستراتيجية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو، لذا فإنها تلقى اهتماماً متزايداً من قبل الأجهزة المصرفية في

على الرغم من تزايد أهمية ثقافة التصنيف الائتماني في البنوك على المستوى الدولي خاصة منذ صدور مقررات بازل الجديدة BASEL II، إلا أنها لاقت اهتماماً أكبر بعد الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008، وأصبح تطوير نظم التصنيف الائتماني أحد الوسائل الأساسية التي تستخدمها البنوك في ممارستها للنشاط الائتماني، وبناء عليه فقد تحتم على البنوك العربية أن تلحق بالبنوك في الدول المتقدمة باستخدام نظم التصنيف الائتماني سواء في مجال تقييم العملاء، الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، أو في مجال تقييم عملاء الائتمان الاستهلاكي، وترجع أهمية التصنيف الائتماني إلى توحيد معايير التقييم الائتماني المبنية على أسس أكثر موضوعية متفق عليها دولياً في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أثر التقدير الشخصي في عملية التقييم الائتماني.



د. أحمد فؤاد خليل

مدير تطوير المشروعات - بنك مصر - دكتوراه في نماذج التقييم الائتماني وفقاً لمقررات بازل II
com.hotmail@Afouadkhalil

- يمكن المستثمر أو المقرض من الحكم على قدرة مُصدر السندات أو المقرض على مقابلة التزاماته.
- تقييم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تؤثر في القرارات الاستثمارية .
- يستخدم في التنبؤ بالمخاطر التي تؤثر على مقابلة التزامات المقرض .

أغراض التصنيف الائتماني الخارجي

- توفير مصدر معلومات رئيسي للمستثمرين والمتعاملين يساعد في اتخاذ القرار، حيث يعكس درجة الجدارة الائتمانية للشركة.
- المساهمة في زيادة الوعي الائتماني للمستثمرين العالميين.
- المساهمة في تنوع مصادر التمويل في أسواق المال بخلاف الوساطة المالية.
- تخفيض تكلفة الأموال لارتباط التسعير بدرجة التصنيف الائتماني وفقاً لدرجة المخاطرة.
- تحسين نظرة المستثمر للشركة المُصنفة.
- تحقيق أحد المتطلبات الأساسية لتطبيق بازل II.
- المساهمة في الوصول لأسواق رأس المال العالمية.

وكالات التصنيف الدولية International Rating Agencies

- أسس John Moody في عام ١٩٠٩م شركة للتصنيف الائتماني وسميت بشركة Moody's بعد تغيير أنشطتها وتوجيهها إلى التحليل والتصنيف الائتماني، كما حولت شركة Standard & Poor's نشاطها خلال نفس الفترة واتجهت نحو تصنيف السندات والديون السيادية.
- خلال فترة التسعينيات ازدهر نشاط تصنيف الجدارة الائتمانية للدول وأصبح هناك تسع شركات على الأقل تقوم بعملية التصنيف وأهمها Moody's & Standard Poor's
- تسيطر، على أعمال التصنيف الدولي للجدارة الائتمانية، المؤسسات الأمريكية Moody's & Standard Poor's، ويعد سر نجاحهما هو قبول التصنيف الائتماني الخاص بهما من قبل المستثمرين والمصدرين والدول.
- في أواخر عام ١٩٨٩م ظهرت شركة Fitch في نيويورك وبدأت في تقديم خدمات التصنيف الائتماني، وقد تطور حجم الشركة عام ١٩٩٧م بسبب اندماجها مع شركة IBCA المحدودة لتصبح ثالث أكبر وكالة تصنيف دولية.

وتقوم وكالات التصنيف بتصنيف الشركات والمؤسسات المالية وشركات التأمين والحكومات الأجنبية والمصارف المركزية والحكومات والمؤسسات المحلية، كما يتم تصنيف الأنواع المختلفة من الإصدارات بأنواعها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل كما يتم تصنيف الأوراق المالية والقروض وشهادات الإيداع المصرفية وتحصل الوكالات على دخلها نتيجة بيع الإصدارات، ومن الرسوم مقابل البيانات أو مقابل التصنيف والتي تكون أحياناً مرتفعة، فعلى سبيل المثال تقاضى وكالة Standard & Poor's رسوماً تراوح بين ٢٥ ألف دولار إلى أكثر من ١٢٥ ألف دولار مقابل إصدار تصنيف للدين، ضمن نسبة العمولة التي تبلغ ٠.٣٢٥% من قيمة الإصدار.

السعي نحو توجيه نسبة كبيرة من الائتمان المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يتطلب من البنوك ضرورة توافر نظم التصنيف الائتماني المناسبة لتقييم الجدارة الائتمانية لتلك المشروعات بشكل يتلاءم مع طبيعة تلك المشروعات وبما يضمن جودة القرار الائتماني.

مبررات اهتمام البنوك المتزايد بالتصنيف الائتماني للعملاء

- المؤسسات ذات المخاطر المنخفضة تستطيع الوصول الى أسواق المال مباشرة وتوفير التمويل اللازم في حين تتعامل المؤسسات ذات المخاطر الأعلى مع البنوك.
- تحقيق متطلبات بازل II بشأن قياس المخاطر الائتمانية.
- التسعير العادل للائتمان وفقاً لدرجة المخاطرة الائتمانية.
- اتجاه البنوك نحو التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المنافسة على عملاء الائتمان متزايدة خاصة عملاء التجزئة بما يؤدي إلى محاولة تخفيض أسعار الفائدة وقبول عملاء ذوي مخاطر مرتفعة.
- تزايد معدل التعثر في مجال الائتمان الاستهلاكي خلال الفترة الماضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.
- تزايد عدد العملاء المتعثرين في فترات الركود وهو ما يحدث حالياً على اثر الأزمة المالية .
- تزايد الأهمية النسبية لنشاط الإقراض في البنوك وبالتالي حجم مخاطر الائتمان كبيرة .

التصنيف الائتماني Credit Rating

- تُعد عملية التصنيف الائتماني بمثابة تقييم موضوعي من منظور المخاطر، ويتم من خلال دراسة مجموعة عناصر كمية ونوعية تعكس في مجملها المخاطر الائتمانية للمقرض ويتم تصنيف المقرض بناء على نتائج تلك الدراسة بتحديد درجة أو رمز أو رقم يعكس مستوى الجدارة الائتمانية له Creditworthiness.
- وهناك نوعين من التصنيف الائتماني، هما التصنيف الائتماني الخارجي والذي يتم من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية أو المحلية، والتصنيف الائتماني الداخلي والذي يتم داخلياً من قبل البنوك سواء بالاعتماد على التقدير الشخصي أو باستخدام النماذج المختلفة للتصنيف.

التصنيف الائتماني الخارجي External Credit Rating

وهو رأي موضوعي مستقل تعطيه وكالات التصنيف الدولية International Rating Agencies بناء على تحليلها لمجموعة من العناصر الكمية والنوعية وهو يحدد مستوى جودة الائتمان، وتعتمد وكالات التصنيف الدولية على جودة المعلومات التي تم مراجعتها والاعتماد عليها في التحليل الذي نتج عنه مستوى التصنيف المحدد للمؤسسة المُصنفة، ويكون الرأي الأخير في التصنيف نوعي (رمز) ولكن تُستخدم المعايير الكمية كأحدى الأدوات عند التحليل للتوصل للرأي النوعي في التصنيف الائتماني، ويُستخدم التصنيف في العديد من الأغراض منها:

- يحدد مستوى جودة الائتمان ودرجة المخاطرة.

بعقد اجتماع مع إدارة الشركة يكون الغرض منه مناقشة كافة العناصر التي تعكس المخاطرة الائتمانية الداخلة في التصنيف، وتهدف تلك المقابلة لعمل تقييم مبدئي موضوعي للشركة.

المشاركون في تلك المقابلة :

- المدير المالي CFO.
- مدير العمليات بالشركة (يقدم استراتيجيات الشركة).
- مدير الجودة.
- منفيذ العمليات بالشركة.
- مستشاري التصنيف المعينين من البنوك المستثمرة في الشركة.

لجنة وضع التصنيف : Rating Committee

بعد الاجتماع بالإدارة يتم تكوين لجنة من خمسة إلى سبعة أعضاء مصوتين ولا يتم الإعلان عن شخصيتهم (يتم ذلك سرا).

يقوم محلل الصناعة بعرض تفاصيل تحليل الشركة والتحليل المقارن ويقدم التصنيف المبني على نتائج التحليل على اللجنة.

بعد موافقة اللجنة على التصنيف وتصويت أعضائها بالموافقة يتم إعلام إدارة الشركة بنتيجة التصنيف والدعائم الأساسية له وذلك للمراجعة وإبداء الرأي.

بعد موافقة الشركة على التصنيف يتم إعلانه مؤيداً بالأسس التي بُنى عليها ذلك التصنيف، وذلك من خلال تقرير التصنيف Rating Report .

المتابعة : Monitoring

يقوم المحلل الذي قام بوضع التصنيف بمتابعة الشركة من خلال علاقته الوطيدة بإدارة الشركة، وذلك من خلال المكالمات الهاتفية لمناقشة الأداء الفعلي ومعدل النمو لمقارنته بما كان متوقفاً عند وضع التصنيف.

يتم عقد لقاء سنوي مع إدارة الشركة لمناقشة التغيرات التي طرأت على الشركة والانحراف عما كان متوقفاً عند وضع التصنيف.

تغيرات التصنيف : Rating Changes

- نتيجة عملية المراقبة قد تبدو بعض التغيرات في الظروف والنتائج بشكل يتطلب إعادة النظر في التصنيف المعلن.
- يقوم المحلل المسئول عن تصنيف الشركة بإعداد

معايير اختيار وكالة التصنيف الدولية

- النجاحات السابقة في تاريخ الوكالة الناشرة.
- درجة الاستخدام العملي والفعلي للتصنيف في السوق.
- مصداقية الوكالة الناشرة.
- اتساع نطاق التغطية سواء للأسواق أو المخاطر أو الأدوات.
- درجة عمق التحليل ودرجة المهنية التي تعرض بها النتائج.
- درجة الاتساق والتناسب في النتائج عبر الدول والمنشآت وعبر الزمن.

الشروط الواجب توافرها في مؤسسات تصنيف الجدارة

- الحياد والوضوح والشفافية.
- المصداقية.
- الدقة عند تقييم المخاطر.
- مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحساب.
- تغطية كبيرة للأسواق المالية والأدوات التمويلية.
- تعددية الاهتمام على المستوى المحلي والقومي والعالمي.
- المحافظة على سرية البيانات والمعلومات عن الجهة المصنفة وعدم استخدامها في غير أغراض التصنيف

المستفيدين من تصنيف الجدارة الائتمانية

- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية والتنمية الاقتصادية.
- المقرض والمقرض.
- الوسطاء والسماسرة (مصارف - مؤسسات مالية واستثمارية).
- الحكومات والمنظمين للأسواق المالية.
- رجال الأعمال والاقتصاديين والمحللين الماليين.

مراحل عملية التصنيف

- تتقدم المؤسسات والشركات لمؤسسة التقييم بطلب تقييم إحدى الشركات أو مصدر سندات قبل إصدار السندات كشرط لقيدها في سوق المال.
- تقوم مجموعة المحللين بمؤسسة التقييم في ضوء البيانات المتاحة عن الشركة والصناعة وكذلك البيانات الداخلية من الشركة (غير المعلنة) والتي تلتزم مؤسسة التقييم بالحفاظ على سريتها وأن يكون استخدامها قاصراً على عملية التصنيف الائتماني باتخاذ خطوات التصنيف التالية:

الاجتماع بالإدارة : Meeting With Management

يقوم المحلل بمجرد وصول طلب التصنيف للمؤسسة

الداخلي بواسطة جهات الإشراف والرقابة.

- المراجعة الدورية لنظام التصنيف الداخلي (مراجعة دورية للنظام و للتصنيف).

ويتم تحديد أسس تقييم الجدارة الائتمانية طبقاً للعناصر العشرة الرئيسية التي تعكس الجدارة الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة العكسية بين المخاطر والجدارة الائتمانية، حيث أن درجة المخاطرة تحدد درجة الجدارة الائتمانية للعميل، وبالتالي فعندما تكون المخاطر منخفضة تكون الجدارة مرتفعة والعكس صحيح، وفيما يلي تلك العناصر:

- استقرار الصناعة.
- استقرار المؤسسة.
- القدرة التنافسية للمؤسسة.
- مؤشرات ونتائج الأداء التشغيلي.
- التدفقات النقدية.
- الموقف المالي
- الإدارة والرقابة الداخلية.
- التعامل مع المشاكل القانونية.
- هيكل التمويل والتسهيلات.
- الأرصدة المستحقة السداد.

ويغرض قياس تلك العناصر يتم تصنيفها لنوعين من العناصر، عناصر مالية (كمية) وعناصر غير مالية (نوعية) وذلك كما يلي:

العناصر المالية	العناصر غير المالية
1. مؤشرات ونتائج الأداء التشغيلي.	1. استقرار الصناعة.
2. التدفقات النقدية.	2. استقرار المؤسسة.
3. الموقف المالي.	3. القدرة التنافسية للمؤسسة.
4. هيكل التمويل والتسهيلات.	4. الإدارة والرقابة الداخلية.
5. الأرصدة المستحقة السداد.	5. التعامل مع المشاكل القانونية.

خطوات بناء نماذج التصنيف الائتماني الداخلي

أولاً : نموذج تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- يتم تحديد كل عناصر المخاطر المالية والأعمال.
- يتم تخصيص أوزان لهذه العناصر.
- يتم مقارنتها مع الأوزان المعطاة في قطاعات



قائمة متابعة ائتمانية Credit Watch Listing تمكنه من إعداد تحليل شامل ينتج عنه تصنيف الشركة الجديد ويتم الاتصال بإدارة الشركة وعرض التصنيف الجديد على لجنة وضع التصنيف وتقوم اللجنة باتخاذ قرار التصنيف وإعلانه.

ومن الجدير بالذكر أن عملية تغيير التصنيف تمر بنفس مراحل وضع تصنيف جديد للشركة.

رموز التصنيف الائتماني لأهم وكالات التصنيف

Standard-Poor's	Moody's	معنى التصنيف
AAA	Aaa	تصنيف ذو درجة استثمارية أعلى مستويات الجودة.
AA+	Aa1	مستويات جودة عالية.
AA	Aa2	
AA-	Aa3	
A +	A1	مقدرة عالية على الدفع.
A	A2	
A -	A3	
BBB +	Baa1	مقدرة كافية للدفع.
BBB	Baa2	
BBB -	Baa3	
BB +	Ba1	تصنيف ذو درجة مضاربة؛ احتمالية الوفاء بالالتزامات مع بقاء عنصر عدم التأكد.
BB	Ba2	
BB -	Ba3	
B +	B1	التزامات ذات مخاطر عالية بعدم السداد.
B	B2	
B -	B3	
CCC +	Caa1	احتمالية عالية لعدم الوفاء.
CCC	Caa2	
CCC -	Caa3	

التصنيف الائتماني الداخلي Internal Credit Rating

يقوم التصنيف الائتماني الداخلي للعملاء على استخدام البيانات التاريخية المتاحة لدى البنك عن عملاء الائتمان، والتي يتم من خلالها دراسة وتحليل عناصر الجدارة الائتمانية المختلفة بغرض تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من تلك العناصر الداخلة في قياس درجة الجدارة الائتمانية للعميل، والتي يتم بناء عليها تصميم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وهو نظام يحدد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء، بهدف تحديد حجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك في حالة التعرض الائتماني للعميل، والذي يمكن من خلاله تقدير الخسائر المتوقعة من خلال توفير المدخلات الخاصة باحتمالات التعثر للعملاء Probability of Default والخسائر الناتجة عن عدم السداد Loss Given Default.

متطلبات إنشاء نظام التصنيف الداخلي

- توافر معايير يستخدمها البنك في التصنيف الداخلي للعملاء.
- توافر نظام معلومات داخلي في البنك.
- تحديد درجات تصنيف العملاء وفقاً للجدارة الائتمانية "مستويات للتصنيف".
- ضرورة اعتماد ومراجعة نظام التصنيف

دور التمويل الصغير والأصغر في دعم المنشآت الصغيرة والأصغر

د. نبيلة عبد الله عادل غالب

باحث في مركز الدراسات والبحوث اليمني

بدأ الاهتمام العالمي بالتمويل الصغير والأصغر منذ سبعينيات القرن الماضي في آسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة ظهور أربعة نماذج مختلفة تقدم قروضاً للفقراء؛ لتأسيس أو تطوير منشأتهم بدون ضمانات اعتيادية. ورغم ذلك حققت نسب إيفاء للقروض عالية، ثلاثة منها تتبع نظام المجموعات مع وجود اختلاف نسبي في نظامها هي: بنك جرامين Grameen في بنجلادش بنظام المجموعات التضامنية، و نموذج Accion في أمريكا اللاتينية مع نظام مجموعات أكثر مرونة، وأخيراً نموذج BRI BKK في اندونيسيا، والنموذج الرابع يعتبر أقدم النماذج ويوجد في سريلانكا، ويقوم بتقديم قروض صغيرة فردية لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة.

واتسعت دائرة التمويل الأصغر لتشمل خدمات مثل: التأمين، والإدخار... إلخ. وأثبتت مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة أن المعاملات المصرفية مع الفقراء يمكن أن تكون مربحة وقابلة للاستمرار عندما تدار على أساس عملي وتجاري.

وتنامى - منذ الثمانينيات من القرن الماضي - الاهتمام بهذا النوع من التمويل من مختلف المذاهب الفكرية عالمياً ووصل مستوى صناعة التمويل الصغير إلى حوالي 7 بليون دولار لـ 13 مليون فرد حول العالم في منتصف التسعينيات؛ باعتباره أساساً موجهاً للفقراء، ويتلاءم مع مفهوم المساعدة الذاتية (self-help) وضد الاعتماد على المساعدات الحكومية (welfare)، ويهدف لمساعدة الفقراء لتأسيس أو تطوير منشآت صغيرة أو أصغر، ذات فائدة لمالكها وخلق وظائف لغيرهم من الأفراد مما يؤدي لنمو دخل الأسر الفقيرة، كما يحقق فوائد أخرى ترتبط بزيادة التنافسية في بيئة الأعمال والإنتاجية، خاصة في القطاع الخاص؛ من حيث اعتباره خدمات ائتمانية شاملة وغير تقليدية، فهي تشمل: خدمات الإقراض، والإدخار، والتأمين، و عملية تحويل الأموال وخدمات المعاملات المالية... إلخ. وفي الوقت نفسه أصبحت إستراتيجية برامج التمويل الأصغر مقبولة، وارتفع معدل دعم منظمات التمويل في الوقت نفسه

الذي تغيرت أنشطتها التقليدية. والجدير بالذكر أنه تم التفريق بين الائتمان الأصغر (Microcredit)، والتمويل الصغير (Microfinance)؛ فالائتمان الأصغر: يقدم قروضاً إلى عميل/ زبون عن طريق بنك أو مؤسسة أخرى، ويمكن أن تمنح القروض إلى أفراد أو من خلال الإقراض الجماعي، وعادة تكون بدون ضمانات. أما التمويل الصغير: فيشير إلى خدمات القروض، والمدخرات، والتأمين، والتحويلات، والخدمات المالية الأخرى التي تستهدف العملاء/ الزبائن محدودي الدخل. ويعتبر الزبون الأمثل لبرامج القروض الصغيرة، هو ذلك الفرد أو الأسرة التي لديها فرصة اقتصادية لقيام منشأة، ولا ينقصه لاستغلالها سوى مبلغ صغير من المال. وعليه يفضل أن يكون العميل فقيراً ولكنه مشاركاً في إحدى الأنشطة الاقتصادية المستقرة أو المتنامية، ولديه مقدرة واضحة على تنفيذ أفكار جديدة. لذا تركز جهات الدعم المختلفة على تأسيس وتطوير برامج إقراض صغيرة وأصغر في الدول النامية (الفقيرة) والتي تهتم بالفرد وإقراضهم رأس مال صغير لتغيير حياتهم وأسرهم للأحسن، والتركيز على تحقيق أهداف الفقراء الذين لديهم الرغبة في تأسيس منشآت أو يرغبون في تطوير منشأتهم للخروج من دائرة الفقر، إلى جانب خدمات أخرى كانت أحياناً تصاحب خدمات التمويل

مثل التدريب والدعم الفني. كما ينظر إلى التمويل الصغير بأنه نابع من الاتجاه نحو محاولة عدم الفصل بين مجالي الاقتصاد والأخلاقيات؛ من حيث الأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات، بمساعدة الفقراء أو المحرومين، والعمل على رفع مستوى معيشتهم، وتحقيق استقلالهم الذاتي، والعمل على المساهمة في الائتمان الصغير، وتطوير الائتمان الصغير من خلال إحلال برامج المشاركة محل برامج المعونة خاصة في دول العالم النامي عن طريق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، انطلاقاً من عدم فاعلية سياسات المعونة التقليدية. وأصبحت المشاركة وتنمية رأس المال الاجتماعي اتجاهاً جديداً للتنمية. ولتحقيق ما سبق اتجهت تلك البرامج وخاصة ذات الاهتمام بخدمات الائتمان مثل الإقراض والإدخار والتأمين... إلخ لتنفيذ أهدافها من خلال بناء مؤسسات ومنظمات محلية غير ربحية بعيدة عن أي خط سياسي وقادرة على البقاء والاستمرار لخدمة الفقراء، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، من خلال بناء نظام مالي مستدام للفقراء؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي وثبات قدراتهم على كسب معيشتهم. ولكن تلك المنظمات والمؤسسات أكدت أن العمل وسط الفقراء أو بينهم لا يمكن استدامتها بدون إصلاح اقتصادي؛



د. خالد حسن الحريري

dalhariry@yahoo.com

البنوك اليمنية وتميزها في خدمة العملاء

في ظل المتغيرات الحديثة في بيئة الأعمال المصرفية أصبحت الأسواق المصرفية اليوم أسواق العملاء نتيجة التنافس الشديد بين البنوك وتوافر بدائل متعددة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية أمام العملاء الذين أصبح بإمكانهم اختيار ما يناسبهم ويلبي رغباتهم منها بسهولة. وأصبحت البنوك اليوم تتنافس في كيفية بناء وتعزيز علاقات مريحة وطويلة الأجل بعملائها والتميز في خدمة العملاء كعامل مهم لنجاح البنوك في المحافظة على حصتها السوقية وتحقيق مركز تنافسي أفضل في السوق المصرفية.

يشتكون إن واجهتهم مشكلة . كما أن كل شخص يخرج بانطباع سيء يمكن أن ينقل هذا الانطباع لشخص عن سوء الخدمة ، وإن هؤلاء الأشخاص الذين ينتقل الانطباع إليهم عن سوء الخدمة سوف يخبرون على الأقل ٧ آخرين عن هذا الموقف .وهكذا . مما يعني ضرورة اهتمام البنوك بالتدريب الجيد لموظفيها على أساليب التعامل الجيد مع العميل . وإتباع وسائل فعالة في إدارة العلاقات مع العملاء .

٢- التركيز على قياس جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك ومستوى الأداء في تقديم هذه الخدمات من وجهة نظر العملاء بشكل دوري للتعرف على نقاط القوة والضعف في هذا الجانب بهدف تعزيز نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف بالشكل الذي يحقق رضا العملاء والمتعاملين مع البنك. وهناك مداخل متعددة لقياس جودة الخدمات المصرفية لا يتسع المجال هنا لذكرها.

٣- الاهتمام بالتفاعل الجيد مع العملاء من خلال وسائل متعددة تتلاءم مع نوعية وخصائص ومتطلبات العملاء وتحقق تغذية راجعة من العملاء للبنك تتضمن العديد من المعلومات أو المقترحات أو الانطباعات أو المواقف أو الاتجاهات الايجابية أو السلبية للعملاء حول البنك وما يقدمه من خدمات بالشكل الذي يفيد إدارة البنك في وضع الخطط والأهداف والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق رضا العملاء والحفاظ عليهم ويمكن لإدارة البنك الاستفادة من معطيات التقدم التكنولوجي بشكل كبير في هذا الجانب.

٤- التركيز أكثر على العملاء المربحين للبنك:

هناك قاعدة تسمى (٨٠/٢٠) تقول أن ٨٠٪ من مبيعاتك هي بسبب ٢٠٪ من العملاء الذين تتعامل معهم ولهذا حاول أن تركز أكثر على هؤلاء

البنوك في مجال التسويق تنتقل من إطار التوجه البيعي لمنتجاتها وخدماتها إلى إطار التوجه نحو العملاء ومحاولة كسبهم والحفاظ عليهم وتلبية رغباتهم وإقامة علاقات طويلة الأجل معهم من خلال عدة أساليب تسويقية أبرزها إدارة العلاقات مع العملاء، وأساليب واستراتيجيات خدمة العملاء.

ولا شك بأن البنوك اليوم - وخاصة البنوك اليمنية - بحاجة ماسة إلى إتباع أساليب متعددة لتحقيق التميز في خدمة عملائها من الأفراد والمؤسسات نتيجة لما تواجهه هذه البنوك من تحديات تنافسية في السوق المصرفية حيث أن التنافس بين هذه البنوك لم يعد في حجم ونوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء فجميع هذه البنوك تقدم مزايا متشابهة إلى حد ما من الخدمات المصرفية لكن التنافس الحقيقي يتركز على كيفية الاستحواذ على أكبر عدد من العملاء والحفاظ عليهم والسعي إلى التميز في خدماتهم.

وفيما يلي أهم النصائح التي يمكن أن أقدمها للبنوك والمؤسسات المالية اليمنية لتحسين أو لتفعيل أساليب خدمة العملاء :

١- التركيز على الانطباع الأخير لدى العميل من الخدمة المصرفية ومقدميها :

على إدارة البنك أو المسؤولين عن خدمة العملاء فيه أن يدركوا جيدا أن بعض العملاء قد يتركون التعامل مع البنك ليس بسبب الخدمة المصرفية بحد ذاتها ولكن بسبب رداءة أسلوب تعامل مقدميها معهم كعملاء سواء كان بقصد أو بدون قصد . مما يحدث أثرا سلبيا لدى هؤلاء العملاء . ولهذا يجب أن تركز البنوك على الانطباع الأخير الذي يخرج به كل عميل تلقى خدمة مصرفية من البنك حيث أثبتت بعض الدراسات أن الانطباع الأخير هو الباقي بالنسبة للعميل ، وأن ٩٦٪ من العملاء قد لا

ولأسف الشديد فإن هناك بنوك محلية وعربية لا تجعل الاهتمام بالعملاء وخدمة العملاء في سلم أولوياتها بالرغم من توافر أقسام وإدارات خاصة بخدمة العملاء في هذه البنوك . وهذا قد يعود من وجهه نظري لعدة أسباب أبرزها عدم إدراك المسؤولين في هذه البنوك لأهمية التميز في خدمة العملاء كأساس لتحقيق التميز في السوق المصرفية بالإضافة إلى ضعف التوجه بالتسويق المعاصر في العديد من البنوك اليمنية والعربية مقارنة بالعديد من البنوك العالمية.

في هذه المقالة سوف أحاول الإجابة عن سؤال مهم في هذا المجال وهو كيف يمكن للبنوك اليمنية أن تحقق التميز في خدمة العملاء ؟ في البداية أود الإشارة إلى أن العميل المصرفي اليوم أصبح بالنسبة للعديد من البنوك الرائدة عالميا بمثابة الشريك في هذه البنوك . فهو يمثل مكانة كبيرة في خطط واستراتيجيات تلك البنوك ، والتي بدورها أصبحت تعمل على تدريب كافة موظفيها حول كيفية التعامل مع العملاء ، وينفقون في هذا الجانب الكثير من المال للارتقاء بمستوى العاملين في البنك لمواجهة جمهور العملاء وأيضا تخصص هذه البنوك أموالا كثيرة للحصول على الاستشارات والتدريب لكسب العملاء الحاليين والمرتقبين .

إن التوجه الحديث في عالم التسويق يركز أساسا على اعتبار أن العميل هو مركز الأعمال Costumer is the business وليس المنظمات بما تملكه من موارد مالية وبشرية. فالمتغيرات الهامة في بيئة الأعمال أفرزت كما هائلا من السلع والخدمات تتنافس على تقديمها أعداد كبيرة من منظمات الأعمال في السوق المحلية والعالمية وبالتالي أصبح العملاء اليوم يقفون أمام بدائل لا حصر لها من السلع والخدمات التي تلبى احتياجاتهم ورغباتهم ، مما جعل المنافسة بين منظمات الأعمال ومنها

عملات البلدان بين التثبيت والتعويم



د. أحمد إسماعيل البواب
مدير العلاقات العامة
بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير
Email:ahmed albawab@hotmail.com

المحلية، لأن
المصارف
والشركات
كانت تعتمد
في تعاملاتها
على سعر
صرف ثابت.
ومنذ العام

١٩٩٠م وحتى يومنا هذا، تحولت غالبية دول العالم إلى نظام سعر الصرف العائم، فمعظم الخبراء الاقتصاديين والماليين يؤكدون أن أنظمة أسعار الصرف شبه الثابتة تجربة فاشلة في ضوء انهيار نظام الصرف في أسواق أوروبا المشتركة في بداية التسعينيات، ثم ما تلاها من أزمة نقدية في جنوب شرق آسيا، وأخيراً العاصفة المالية التي عصفت بالعالم منذ منتصف سبتمبر عام ٢٠٠٨م، والأزمة اليونانية والبرندنديّة عام ٢٠١٠م.

واليوم ونحن نعيش في ظل العولمة، ينبغي على حكومات الدول الاختيار بين التثبيت الكلي، كما هو الحال في مجالس النقد، أو التعويم الكامل. حيث أن نظام التثبيت يؤمن إستقرار سعر الصرف ولكن على حساب إستقلالية السياسة النقدية، في حين أن نظام التعويم يحفظ قدرة الدول على إدارة سياستها النقدية الخاصة. لكن تجربة هذه الأنظمة (باعتماد نظام التثبيت) لا تقدم نماذج يحتذى بها فالدول التي تتبع نظام مجالس النقد عانت من صعوبات كبيرة نتيجة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة في بلدانها وبالتالي فإن قيمة عملات تلك الدول ارتفعت إلى مستويات عالية جداً تبعاً لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مما يضر ويحد من قدرتها على التصدير الذي قد يكون أحد الحلول الرئيسية للخروج من هذه الأزمة، بدلاً من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب القروض، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن التجارب أثبتت - ومع مرور الزمن - أن عملات الدول التي تعتمد نظام سعر صرف عائم للنقد، أظهرت ثباتاً فائقاً تجاه الدولار الأمريكي.

وليس يخاف أن هناك آراء برزت مؤخراً تنتقد تبني نظام التثبيت أو التعويم، لأن أسواق القطع قد أثبتت مراراً قدراتها على دفع العملات إلى مستويات بعيدة عن قيمتها الفعلية.

على الرغم من قيام العديد من الدول باعتماد آليات جديدة لتحديد سعر صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي الذي يشهد تدهوراً مستمراً، إلا أنه لا يزال هناك جدلاً مستمراً حول نظام الصرف الأفضل. فهناك العديد من الخبراء الاقتصاديين والماليين يرون أن خطوات الحكومات لا تزال ناقصة وكان ينبغي أن يتم تعويم عملاتها كلياً وترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في الأسواق من دون أية ضغوط أو ضوابط. ويرى البعض الآخر أن خفض قيمة العملات لن يسهم في تحريك العملية الاقتصادية أو التخفيف من مشاكل ديون البلدان والمصارف، في حين يعتبر آخرون أن هذه العملية لا تزيد من حدة نقص السيولة المحلية وتدني ثقة المستثمرين الدوليين باقتصادات الدول، بل تؤدي إلى تحويل عكسي لرؤوس الأموال إلى خارج البلدان.

وقد تعرضت العديد من العملات - حتى وقتنا هذا - إلى ضغوط قوية نتيجة أزمة نقص السيولة بالعملات المحلية والعملات الأجنبية، والتي برزت نتيجة الركود الاقتصادي في بعض الدول وتقلص حجم التدفقات النقدية إليها من الخارج. وقد أدى ذلك إلى تدخل المصارف المركزية في أسواق الصرف الأجنبي ونتج عند انخفاض احتياطيات المصارف المركزية من العملات الأجنبية عن المستوى القياسي. وعند ظهور بوادر ضعف أي عملة تكون الآراء متفككة على أن ذلك نتيجة لنقص السيولة لدى الدولة بالإضافة إلى أنه يتوجب على البلدان عدم اتباع سياسات تحديد سعر صرف ثابت غير واقعي لعملاتها.

وفي مثل هذه الحالة نجد أن صندوق النقد الدولي يتدخل ويحذر حكومات الدول من مخاطر اتباع هذه السياسات، بعدما أظهرت التجارب سلبية نظام تثبيت سعر الصرف والأضرار الكبيرة الناتجة عند انهياره. فالعملات المثبتة أياً كان نوعها تعتبر عرضة للمضاربات عند حدوث أي خلل أو ضعف في الاقتصادات المحلية، مهما كانت مستويات احتياطيات العملات الأجنبية التي تدعم تلك العملات، وليس بخاف على رجال السياسة الاقتصادية أنه عندما تتخلى الدول عن تثبيت سعر صرف عملاتها تكون الآثار الناجمة عن ذلك قاسية ومؤلمة بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية

العملاء الذين يمثلون ٢٠% من خلال عدة وسائل مثل: التواصل الفعال والمستمر معهم والاهتمام بخدمتهم بدرجة أكبر ومراسلتهم وتقديم الهدايا التي يحبونها والاهتمام أكثر بأرائهم وانطباعاتهم ومقترحاتهم حول البنك وما يقدمه من خدمات.

٥- التركيز على الحفاظ على العملاء الحاليين لبنك أكثر من جذب عملاء جدد:

يشير كوتلر رائد التسويق العالمي إلى أنه إذا كان رجال التسويق في الماضي يعتقدون بأن أهم مهارة يجب توافرها لديهم هي القدرة على إيجاد عملاء جدد، إلا أنه اليوم أصبح هناك يقين بأن جذب العميل إذا كان أمراً بسيطاً للغاية فإن الأصعب منه بلا شك كيفية الحفاظ عليه. وأن تكلفة الحفاظ على العملاء أقل بكثير من تكلفة جذب عملاء جدد للمنظمة فالمنافسون سوف يسعون دائماً إلى جذب عملاء الغير نحوهم. وحينئذ قد تفقد الشركة الأخرى عميلاً أو تفقد معه مبيعات وأرباح وتفقد معه جزءاً من شهرتها وسمعتها في السوق.

٦- تدريب وتحفيز موظفي البنك لتقديم خدمات جيدة للعملاء:

لا بد أن تقوم إدارة البنك بتدريب العاملين على مهارات التعامل الجيد مع العملاء وحل مشاكلهم، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتسجييع ودعم وتحفيز العاملين المبدعين في خدمة العملاء في البنك، باعتبارهم أبطال الخدمة Service Heroes كما يطلق عليهم وهم الأفراد الذين يخطون دائماً خطوات اضافية نحو إرضاء العملاء فوق الروتين والإجراءات المملة وينظر إليهم كنموذج يجب أن يُحتذى به من قبل جميع العاملين في البنك.

وأخيراً يمكن القول إن تحقيق التميز في خدمة العملاء لا بد أن يصبح توجه عاماً أو قاسماً مشتركاً لكافة إدارات وأقسام البنك والعاملين فيه. حيث أن إعطاء الاهتمام غير العادي لخدمة عملاء البنك والاستماع والفهم الجيد والاستجابة الفعالة لاحتياجات ورغبات هؤلاء العملاء وتكوين علاقة وثيقة وطويلة المدى معهم سوف ينعكس بشكل ايجابي على مؤشرات الأداء المصرفي وقدرات البنك التنافسية في السوق المصرفية.

× أستاذ التسويق المصرفي المساعد
ورئيس قسم التسويق - جامعة تعز



الباحث: مندي عبد ربه ديان
الحاد الغرف التجارية الصناعية - صنعاء

فوائد تفعيل التحكيم في العمل التجاري والاستثماري

إن بيئة العمل التجاري والاستثماري في بلادنا ليست بالمستوى الجيد الذي يمكنها من المنافسة مع الأسواق التجارية والاستثمارية العربية وخاصة المجاورة منها والتي تتميز بالجاذبية الإستثمارية والتجارية. فمكافة اليمن تأتي في المرتبة بعد المائة بقائمة دول العالم لتسهيل التجارة، وفقاً للبيانات العالمية. وبغض النظر عن ما نسمعه من منجزات في جانب جذب الإستثمارات، إلا أن ما يأتي إلى بلادنا من إستثمارات خارجية، يعتبر في رأيي، قليلاً جداً مقارنة بما يفترض أن تكون عليه، وبالذات القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي الست.

والخاصة منها ببيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار، بل أن هناك فوائد كثيرة سوف لن يجنيها المتنازعون في القطاع الخاص، فحسب، بل ستعود الفوائد على الاقتصاد وعلى المجتمع ككل، والتي يمكن تصنيفها إلى مباشرة وغير مباشرة وكما يلي:

الفوائد المباشرة:

١. توفير الوقت مقارنة بالوقت الطويل الذي يقضيه المتنازعون في المحاكم التجارية والقضائية.
٢. تقليل الرسوم العامة المتعلقة بالتقاضي، وخاصة رسوم الممتلكات المتنازع عليها.
٣. تقليص تكاليف الإجراءات القضائية بشكل عام، ومنها تكاليف المحاماة، فمثلاً: في القضاء الحكومي نجد أن الأعمال والاستثمارات المعنية بالمشاكل قد تتوقف طويلاً، وقد يكون التوقف نهائياً. بينما فترة التوقف في التحكيم تكون أقل.
٤. تضرع رجل الأعمال لأعماله الأساسية بدلاً من إنشغاله بالجلسات الكثيرة في المحاكم والخلافات المنازعة بشأنها ومحاولات حلها. ففي التوفيق والتحكيم لا توجد كثافة في الإجراءات والإستدعاءات و الجلسات.
٥. سرعة تنفيذ الأحكام، لأن التحكيم يتم غالباً باقتناع الأطراف (إلى حد ما مقارنة بالمحاكم) وليس بالإجبار القانوني. كما أن إجراءات التنفيذ في التحكيم تكون أبسط وأقل.

مشروعاً، فقد بينت الدراسة بأن ١,٠٢٢ مشروعاً من تلك المشاريع، أي ما يقارب النصف، تواجه معوقات. وقد تنوعت تلك المشاكل والمعوقات كالآتي: مشاكل الأراضي ٧٢٪، التمويل ٨,٢٪، الشراكة مع الآخرين ١,١٪، ارتفاع التكاليف ٦,٧٪، إختلافات فنية ٢,٩٪، وأخرى ٩,١٪.

فإذا أخذنا مشاكل الأراضي (٧٢٪)، والشراكة (١,١٪)، وحوالي نصف بقية المعوقات (٤,٥٪)، لوجدنا أن ٧٧,٦٪ من المشاكل والمعوقات يمكن حلها عن طريق التحكيم والتوفيق.

وعندما نتكلم عن التحكيم، فإننا نقصد، بالطبع، أن يتوفر تحكيمياً جيد، لأن التحكيم الضعيف من شأنه أن يؤدي هو أيضاً إلى ضعف الإقدام على الإستثمار، بسبب التخوف من المشاكل التي تعتبر إحدى أكبر المخاطر الإستثمارية القائمة حالياً في اليمن، والتي يكون من نتائجها تأخير تنفيذ المشروعات، وما يترتب عليه من صرف تكاليف إضافية، يمكن تسميتها بتكاليف المنازعات وهي كبيرة، مثل: تكاليف اللجوء إلى الشرطة، والأمن، والحراسة والإحتياطات الأمنية. هذا بالإضافة إلى تكاليف التحكيم و اللجوء إلى القضاء و التكاليف التي تصرف أثناء فترة التوفيق المؤسسي أو التحكيم أو فترة التقاضي.

ومن هنا تبرز أهمية مساهمة التحكيم والتوفيق المؤسسي الجيد والفعال في خلق بيئة أعمال جيدة وكذا بيئة مناسبة لجذب الإستثمارات.

ومما لاشك فيه بان تفعيل دور التحكيم والتوفيق، سوف تكون له نتائج ايجابية وفوائد كثيرة تعود على كافة الأطراف، حيث لن تقتصر على المفهوم العام للفوائد

وأتذكر في هذا الصدد أنني، وبعد عام من انعقاد مؤتمر الاستثمار في العام ٢٠٠٧م والذي كان من أكبر مؤتمرات الإستثمار في بلادنا - فوجئت بان تقارير منظمة عالمية متخصصة، تشير إلى أن الاستثمارات في اليمن قد انخفضت بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه في عام انعقاد المؤتمر (٢٠٠٧م).

لقد حضرت المؤتمر المذكور باعتباري سكرتيراً للجنة القطاع الخاص لتشجيع وتسهيل الاستثمار، ولطبيعة عملي، كنت دائماً، أسأل القادمين من الدول العربية وغيرهم، عن وجهات نظرهم حول الإستثمار في اليمن، فكانت أكثر الإجابات تتركز حول أن الإستثمار في اليمن تكتنفه الكثير من المشاكل، دون خوضهم في التفاصيل.

إن المنازعات والخلافات في العمل الإستثماري وأيضاً التجاري تعد ظاهرة منتشرة في اليمن وتتمحور حول: مشاكل الأراضي، وخلافات مع الشركات العالمية في جوانب كثيرة، أو بشأن مخالفة المواصفات والمقاييس، أو المشاكل الناتجة عن عدم التقيد بالإتفاقيات، أو المنازعات المالية فيما بين البنوك أو مع زبائنهم. كل هذه المنازعات والمشاكل موجودة في بلادنا وبمستويات عالية.

وطالما أن بيئة الأعمال والاستثمار تعيش مثل هذا الوضع الملبى بالمشاكل، فهنا يأتي دور التحكيم والتوفيق المؤسسي للمساهمة في حل هذه المشاكل التي بوجودها لا يمكن أن يتوفر عامل الجذب الإستثماري الجيد والفعال، خاصة وأن الواقع يؤكد أن المشاكل موجودة بمستويات عالية تفوق المستوى الطبيعي والمقبول.

وللتدليل على ذلك نورد هنا جانباً من دراسة - جرت منذ سنوات - لمعوقات المشاريع الاستثمارية وعددها ٢,٤٧٢



الفوائد غير المباشرة:

١. تحسين بيئة العمل: إذ لا يخفى بهذا الخصوص أن بعضاً من رجال الأعمال اليمنيين الذين لا يقدرّون على التكيف مع بيئة العمل الحالية، غادروا البلاد أو ربما فكروا بذلك، بسبب المشاكل التي تفرض عليهم ولا يتم حسمها من قبل المحاكم أو الأجهزة الأمنية، وتبقى بدون حل، مما يجعل العمل التجاري داخل الوطن، بالنسبة لمثل هؤلاء مثيراً للتوتر والمتاعب. ومن أفضليات التوفيق والتحكيم الجيد أن يجعل بيئة العمل في بلادنا غير منفرة.
٢. تحسين بيئة الإستثمار: كثيرون من التجار والصناعيين ورجال الأعمال لديهم النية والمصلحة في القيام بمشاريع استثمارية ولكنهم لا يقدمون على ذلك بسبب الخوف من المشاكل والنزاعات المحتملة الوقوع. وبالطبع، إذا كان مستوى التحكيم والتوفيق كافياً لطمينة هؤلاء فإن بيئة الاستثمار ستكون مناسبة لإقدام المتخوفين على إقامة مشاريعهم.
٣. تماسك القطاع الخاص: من شأن إتباع التوفيق والتحكيم لفض المنازعات وحل الخلافات التجارية الحادة، إيجاد علاقات طيبة بين أفراد القطاع الخاص وفي الوسط التجاري والمالي بشكل عام. وخاصة أن الحلول تجري داخل القطاع الخاص وبمشاركة منه بإسلوب أو بأخر.
٤. الحد من الوساطة و تدخل

المسؤولين: سيقود، إتباع التحكيم والتوفيق، إلى حل المشاكل بين التجار والصناعيين والماليين وبقية رجال الأعمال وتقليل تدخل المسؤولين في القضايا والمنازعات والتأثير عليها وعلى من يقومون بحلها، لأن بعض المسؤولين في أجهزة الدولة و مؤسساتها يؤثرون على القضاء والمحاكم بشكل أو بآخر بحيث باتت بعض تلك الأجهزة لا تتمتع باستقلالية كافية. وينطبق هذا الوضع على تأثير الوسطاء وتدخلاتهم. مواجهة المشاكل الناجمة عن الإصلاحات: إن القطاع الخاص بحاجة ماسة للتوفيق والتحكيم في الظروف الاقتصادية الحالية المحلية والعالمية، سواء بسبب المنافسة الحادة داخليا وخارجيا، أو بسبب ضرورة القيام بإصلاحات مؤسسية لشركات ومصانع ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أن اندماج اليمن بالسوق العالمية يسبب مشاكل كثيرة، كما أن المشاكل الناجمة عن التطوير المفروض "الحوكمة" في الشركات والتصحيح لأوضاعها نحو الأفضل يحتاج إلى زيادة دور التوفيق والتحكيم. و من المهم أن نذكر هنا أن نظام حوكمة الشركات "يتعلق- في أهم جوانبه- بالعلاقات المؤسسية بين أصحاب الأسهم وبالذات أصحاب الأسهم الكبيرة وأصحاب الأسهم القليلة والعلاقات فيما بينهما، وكذا كيفية تسيير الشركة أو

المؤسسة وإدارتها .
٦. رفع مستوى جاهزية المتنازعين اليمنيين في التحكيم الدولي : يتقدم التحكيم الدولي كثيراً على التحكيم في اليمن، حيث تقضي قواعد التحكيم الدولي بأن التحكيم الدولي يجب أن يتبع في حالة أن يكون مقر المتنازعين في دولتين مختلفتين. وبالنسبة لكل دولة فإن التحكيم في خارجها يعد تحكيماً دولياً. وفي القضايا التي تخضع للتحكيم الدولي والتي يكون رجال الأعمال اليمنيين طرفاً فيها، نجد أن مواقفهم وقدراتهم تكون ضعيفة، وليس هذا فحسب بل أن ما تقم به هيئات ومراكز التحكيم اليمنية مع رجال الأعمال اليمنيين - في التحكيم الدولي- يكون ضعيفاً أيضاً. ومن الأضرار الموجودة الحالية هي أن معظم القضايا التي تخضع للتحكيم الدولي تتم خارج اليمن، وجزء يسيراً منها فقط يتم داخل اليمن. لذا يبقى من مهام مؤسسات التحكيم والتوفيق في اليمن هو تطوير آلياته ونظمه وحث وتشجيع رجال الأعمال اليمنيين على التمسك في التحكيم الدولي داخل اليمن وتفعيل دور هيئات ومراكز التحكيم اليمنية في التحكيم الدولي بما يؤدي إلى توسيع عدد القضايا المحكمة دولياً داخل اليمن.

المصدر:

ورقة قدمها الباحث إلى ندوة: «الوسائل المثلى لتسوية المنازعات ودورها في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار» - صنعاء - ١٢ ديسمبر ٢٠١٠م.

دور بنوك القطاع الخاص في مجال الاستثمار

قروضاً مشتركة استثمارية أو من خلال المشاركة في إنشاء المشاريع أو شركات المساهمة مع مراعاة أن لا يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على مستوى سيولة البنوك.

وأهم المجالات التي يمكن أن تستثمر فيها البنوك هي:

١. مشاريع المعادن
٢. مشاريع توليد الكهرباء.
٣. مشاريع تحلية المياه.
٤. مشاريع المجمعات التجارية والسكنية.
٥. شراء وتأجير المنشآت الصغيرة. وغيرها من الفرص المتاحة في بلادنا لأن بلدنا لا زالت من البلدان النامية وإمكانات التطور فيها واسعة في كافة المجالات. وعندما تدخل البنوك في مجال الاستثمار فهذا يعني المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وتطوير نشاط القطاع الخاص وبالتالي زيادة نشاطها ومواردها، فمن المعروف، أنه كلما قل حجم النشاط الاقتصادي قل نشاط البنوك، والعكس.

وندرک أن دخول البنوك في تمويل الاستثمارات، عملية صعبة في الوقت الحاضر نتيجة تخوف البنوك من المخاطر ولكنه نشاط مجد بكل المعايير ويحتاج إلى إدارة كفؤة وخبرات عالية قادرة على اقتحام هذا المجال بالتنسيق مع رجال الأعمال والشركات الخاصة وبالتنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. كما يمكن للبنوك أن تنسج علاقة كبيرة في هذا المجال مع البنوك والشركات العالمية التي تملك فوائض وتبحث عن فرص لتشغيلها.

ومن خلال متابعة تجارب الدول الصناعية المتطورة والدول الناشئة حالياً نجد أن البنوك لعبت دوراً كبيراً في المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي الكلي والقطاعي.

ونحن نعلم أن البنوك المتخصصة في مجالات الإقراض الزراعي والصناعي والسكني ليست بالفاعلية المطلوبة التي تقتضيها ظروف بلادنا، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهي مملوكة للدولة وهي بذلك تمثل دور الحكومة - القطاع العام - في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يُثار التساؤل، ماذا بشأن دور بنوك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الإنتاجية؟ لهذا نطرح موضوع ضرورة أن تقتحم البنوك مجال النشاط الإنتاجي لتوظف جانباً من مواردها في مشاريع إنتاجية قصيرة ومتوسطة المدى.

وطالما أن الدولة لم تستطع حتى الآن إنشاء مؤسسة معنية بتمويل الاستثمارات، كما أن نشاط البنوك المتخصصة ليس بالمستوى الذي نطمح إليه إلى جانب أنه ليس هناك بنوك استثمار، وبما أن المصارف الخاصة تمتلك الخبرة الفنية والإدارية والموارد البشرية الكافية لإدارة الأموال، فنحن ندعوها لاقتحام هذا الميدان وسوف تجد أن المردود على الإقتصاد الوطني سيكون كبيراً، وأبرز مؤشرات جدواه ستتمثل في:

- ١- زيادة الإنتاج والنواتج المحلي في المجالات التي سيتم الإستثمار فيها.
- ٢- زيادة دخل مؤسسات القطاع الخاص اليمني.
- ٣- زيادة دخل العاملين في المشاريع المستثمرة.
- ٤- تشغيل الأيدي العاملة.
- ٥- تخفيض الاستيراد من السلع التي سيتم إنتاجها محلياً.
- ٦- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ٧- توسيع نشاط البنوك الخاصة.

وفي كل الأحوال نرى انه ينبغي على البنوك أن تقدم بشكل فردي وبصورة جماعية على تنفيذ هذه الفكرة، ويمكن للبنوك أن تستفيد من السيولة الموجودة لديها في إعادة تشغيلها سواء كان ذلك من خلال فتح المجال للقروض الاستثمارية التي تتناسب مع إمكانية كل بنك أو من خلال منح



بقلم: محمد محمد قفله

مستشار اتحاد الغرف التجارية الصناعية - صنعاء

بالرغم من تأخر تأسيس بنوك يمنية خاصة، إلا أنه يمكن القول بأنها قد استطاعت أن تشق طريقها وتزيد نشاطها وتفتح فروعاً لها في مختلف المدن اليمنية. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تعطش السوق اليمنية ومؤسسات الأعمال الخاصة والأفراد إلى خدمات هذه البنوك.

غير أن هذه البنوك لم تبادر وبشكل جاد في تمويل مشاريع الاستثمار الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ويعتبر الكثير من مدراء ومتخذي القرارات في هذه البنوك بأن أسباب ذلك يرجع إلى ضعف رؤوس أموالها ووجود مخاطر عالية في تمويل مشاريع الاستثمار. ولكن بقدر ما يجب التحري في عملية تمويل المشاريع، بقدر ما يلزم كسر الحاجز النفسي والعملية لعملية

الدخول في مثل هذا النشاط. إن استمرار البنوك بممارسة النشاط التقليدي المعتمد على الإقراض التجاري فقط، أي تمويل التجارة، سوف يغيب دور هذا الجهاز الهام بما يمتلكه من موارد مالية ضخمة، في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وبالذات في الجانب الإنتاجي منها والتي بلادنا في أمس الحاجة إليها. وصحيح أن مجال عمل البنوك - بحكم قوانين تأسيسها - هو تمويل النشاط التجاري ومنح التمويل قصير الأجل، لكن في بلاد كبلادنا فإن الأمر يتطلب كسر هذه القاعدة ولو جزئياً وبأي صيغة من الصيغ باعتبار أن ذلك تحتمه الضرورة والمصلحة الاقتصادية للبلاد، خاصة



محمد عبد الله سيف الحكيمي
مدير إدارة الائتمان
بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير

لمحة عن الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان الوظيفية الأساسية لأعمال البنوك منذ نشأتها برغم التطورات الحالية والمستقبلية في وظائف البنوك واتساع نطاق هذه الوظائف، حيث كانت ولا تزال الوظيفة التقليدية للبنك تتمثل في قيادة بتجميع المدخرات ممن ليست لديهم القدرة على توظيفها ومن ثم توظيف الجزء المتاح من الودائع في أدوات استثمارية مناسبة تتوفر فيها عناصر الأمان والربحية، وهما الوظيفتان الأهم للبنك.

تنظيم أعمال البنوك. حيث أن الوظيفة الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول، لا ترتبط كثيراً بحجم الائتمان المصرفي، بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن الإدارة وتوظيف الفائض الاقتصادي المعبأ في شكل ودائع لدى الجهاز المصرفي، وقدرته على إحداث النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومدى حاجتها لإحداث تنمية لقطاعات مختلفة ومعينة، بحيث يوجه الائتمان وفقاً للاتجاه المطلوب تنميته، وهو في هذه الحالة يؤدي وظيفة اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى وظيفته الأخرى المتعلقة بالبنك مانح الائتمان المتمثلة بأهداف البنك.

وبذلك يمكن القول بان الائتمان المصرفي، يجب أن يعمل على تحقيق أقصى نفع عن طريق تحقيق الهدفين معاً، وهما الهدف الخاص بالمجتمع، والهدف الخاص بالبنك، من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنك بنجاح، وتنويع محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، بناءً على نظام يعمل على اتخاذ قرارات ائتمانية مدروسة، ومجموعة من الضوابط والأسس الداخلية للبنك، ومن الجهات الخارجية (البنك المركزي) لتقليل مخاطر الائتمان وتحقيق تلك الأهداف.

ربحية البنك ونموه وانتشاره واستقراره، وغير ذلك من الأهداف المتعلقة بخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بتوجيه الائتمان وفقاً للاتجاه المطلوب تنميته وبحسب تعليمات وسياسات البنوك المركزية حول ذلك. فالائتمان يعتبر الوظيفة الأساسية لأعمال البنوك، والمحفوظة دائماً بالمخاطر التي تعرض أموال المودعين وأموال البنك للضياع، إذا أسى المنح وكانت الدراسات الائتمانية والإجراءات اللازمة لتضييق دائرة المخاطر قاصرة.

الأمر الذي يجعل، بالطبع، الإدارات العليا للبنوك تولي عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، من خلال وضع السياسات الائتمانية الملائمة لضمان سلامة الاستثمار للموارد المالية المتاحة لدى البنك، بما يسمى بالتسليف المصرفي، ولكي تتقيد الإدارات المعنية بتلك المبادئ والمفاهيم عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في الطلبات الائتمانية، ويلتزم بها المنضون بعد اتخاذ القرارات بشأن تلك الطلبات (قبل المنح)، وبما يستلزم بعد المنح من متابعة للاستخدام والسداد، وكذا قيام البنوك المركزية بتزويد البنوك العاملة في الدولة بالتعليمات اللازمة حول الإجراءات الواجب إتباعها في

كما أنه لا يوجد تعريف محدد للائتمان المصرفي ويمكن تعريفه بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة قدر معين من موارد البنك المالية لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه وفقاً لشروط معينة مقابل عائد مالي يتفق عليه.

ولكون الائتمان يعني الثقة التي يوليها البنك لعميل معين، فذلك يعني أن البنك قد قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بموجب الأسس اللازمة لتلك الدراسات الائتمانية ووجد بعد ذلك أنه جدير بالثقة، وإن درجة المخاطر لعملية الائتمان لهذا العميل يمكن قبولها بعد أن تم حسابها بدقة وتغطيتها بالضمانات والإجراءات اللازمة التي تحد وتحمي المخاطر المحتملة وليس منعها، حيث لا يوجد بالطبع ائتمان يخلو من المخاطر، لأن الائتمان الذي لا يتضمن أي درجة من المخاطر، هو الائتمان المغطى 100% بضمان نقدي وهو ما يخرج عن مفهوم الائتمان المصرفي. وبذلك يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً ومحوري في استثمار الموارد المالية للبنك كونه يمثل الجانب الأكبر من الأصول، وعن طريق العوائد المحققة يتم مقابلة المصروفات المختلفة للبنك، ودفع عوائد للمودعين عن إيداعاتهم، ولتحقيق أهداف البنك المتمثلة بتعظيم

أبرز المؤشرات المالية للبنوك العاملة

(بالمليون ريال يمني) (الترتيب)

م	البنك	الأصول		الائتمان	
		2009م	2008م	2009م	2008م
1	بنك التضامن الإسلامي الدولي	340,395,659	292,383,811	104,983,108	110,838,220
2	بنك التسليف التعاوني والزراعي	223,493,634	180,242,655	60,232,704	60,894,262
3	البنك العربي	190,617,879	225,271,802	29,449,926	50,985,887
4	بنك سبا الإسلامي	155,800,310	132,096,845	36,586,888	32,163,549
5	بنك اليمن الدولي	147,606,287	142,616,681	23,444,548	32,125,779
6	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	122,304,707	101,141,879	10,900,580	8,183,538
7	بنك كاليفورنيا كريدي أجريكول	107,290,376	100,635,905	8,447,097	9,821,901
8	البنك الأهلي اليمني	105,441,235	104,707,552	9,369,273	8,409,302
9	البنك التجاري اليمني	80,046,659	73,405,580	15,529,051	14,111,631
10	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	53,566,277	48,130,410	11,169,507	11,384,349
11	يونايتر بنك ليمتد	32,110,192	32,558,777	11,657,326	15,860,845
12	مصرف اليمن البحرين الشامل	31,882,584	21,716,133	11,348,969	9,855,829
13	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	17,308,009	16,467,841	7,808,684	7,492,837
14	بنك قطر الوطني	10,630,855	9,598,124	521,053	31,309
15	بنك اليمن والخليج	8,241,767	8,918,889	5,012,707	4,411,697

ة باليمن لعام 2009 مقارنة بعام 2008م

ب: بحسب حجم الأصول في عام 2009م)

صافي الربح		حقوق المساهمين		الودائع	
2008م	2009م	2008م	2009م	2008م	2009م
2,031,517	1,479,678	42,769,775	51,823,759	238,915,549	282,949,610
179,067	1,176,835	9,131,458	10,308,293	167,911,282	206,353,156
2,206,016	1,906,843	10,182,248	12,089,091	208,259,758	174,591,236
444,950	567,613	6,655,015	7,430,881	118,343,141	138,014,949
2,974,135	2,427,524	8,156,213	10,583,737	126,290,563	129,792,066
2,621,406	1,559,222	11,418,015	12,177,237	84,527,424	102,982,648
1,021,045	1,002,539	7,406,141	7,508,680	88,554,357	97,118,624
1,530,362	1,438,517	11,199,247	12,074,883	87,871,641	89,814,420
607,516	642,024	7,177,025	7,819,049	64,337,627	69,591,955
424,782	1,091,686	4,570,894	6,212,997	41,875,490	46,066,461
771,701	885,093	5,964,032	7,152,165	13,216,830	16,369,321
155,165	108,908	5,645,253	6,336,884	14,871,490	24,541,154
(573,799)	-	3,138,653	4,445,245	12,954,164	12,609,164
247,130	307,607	6,276,317	6,349,055	2,283,046	3,519,669
-	-	1,172,088	1,172,088	7,156,249	6,824,394

المصدر: ميزانيات البنوك المدققة.



محمد عبده ديوان المخلافي
رئيس تحرير مجلة تكنوبانك المصرفية،

بمناسبة إفتتاح تخصص للعلوم المالية والمصرفية بجامعة صنعاء

مجلتا (المصارف) و(تكنو بنك) التابعة للقسم تقيمان علاقة تعاون بينهما

بالإضافة إلى تقوية ممارسات الطالب البحثية من حيث أساليب التحليل والاستنتاج وصياغة التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بتنمية وتطوير مهارات العمل وقدرته على ممارسة الأنشطة التي تتطلبها طبيعة الوظائف الخاصة بالعلوم المالية والمصرفية بشكل علمي وعملي متقدم كمتطلب أساسي للعملية التعليمية في جامعة صنعاء .

تضم الشعبة في طياتها نخبة من البروفسورات والأساتذة الاقتصاديين والإداريين والمحاسبين والإحصائيين لتحقيق التكامل المنشود في التخصص، وبما ينمي فكر ومعارف الدارسين بالمعلومات الاقتصادية والفضول المحاسبية والاستدلالات الإحصائية والمهارات الإدارية لاتخاذ قرارات مدروسة.

وفي مجمل سعي وزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة صنعاء المتمسك لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، واستجابة لاحتياجات المجتمع من الموارد البشرية الكفؤة، يسعى قسم الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد إلى إخراج كوادر مؤهلة وذات كفاءة عالية للتعامل مع النظام المصرفي اليمني وربطه بالاقتصادات العالمية بما يعزز جهود اللحاق بركب الدول المتقدمة.

يعتبر تخصص العلوم المالية والمصرفية من التخصصات التي تتميز بوجود فرص وظيفية متميزة لخريجها خاصة بعد التطورات الجديدة والسريعة التي فرضتها العولمة على تحديث آلية عمل المؤسسات المالية والمصرفية وغير المصرفية والتوسع فيها نظراً للأهمية الاقتصادية لتلك المؤسسات، وتماشياً مع التطورات الحديثة في هذا المجال.

ويؤهل برنامج بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية الملتحقين به للخدمة في المجالات المصرفية والأسواق المالية وشركات التمويل والاستثمار والمؤسسات المالية والتأمينية والعقارية وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال مواكبة التطورات العلمية الحديثة في هذه المجالات، والمزج بين التدريس النظري والتطبيق العملي، ولتحقيق هذه الرسالة يحرص قسم الاقتصاد على متابعة التطورات العلمية والعرفية المتقدمة بهدف إرساء الأسس المستقبلية لتطوير مهارات وتقنيات هذه الخدمات.

مدة الدراسة للحصول على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية أربع سنوات ويبدأ التخصص في الشعبة من المستوى الثالث بعد اجتياز الطالب للمستوى الثاني اقتصاد، مع إمكانية انضمام طلاب الأقسام الأخرى كالمحاسبة وإدارة الأعمال والإحصاء بالشعبة بعد إجراء المقاصة اللازمة للمواد الدراسية.

يشهد العالم اليوم تطورات علمية متلاحقة في القطاع المالي والمصرفي نتيجة للتنافس المحموم على ابتكار الخدمات المصرفية وتحديث آلية عمل هذه المؤسسات، وقد ساعد التطور التقني والتكنولوجي في تسريع هذا التطور حيث أصبحت من أهم العلوم ومن أبرز أولويات واهتمامات مؤسسات الدولة المختلفة لما للقطاع المالي والمصرفي والسياسات المالية والنقدية المرتبطة بها من تأثير جوهري على التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على حجم الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وتوظيفها.

وتعتبر العلوم المالية والمصرفية من التخصصات العملية المنبثقة من العلوم الاقتصادية والإدارية الحديثة، فقد أرتبط ظهور هذا التخصص في الجامعات العالمية ببداية التوسع والنمو الاقتصادي في الدول، وبداية الاهتمام بالجهاز المصرفي في المنظومة الاقتصادية المتكاملة والتي ساهمت في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

وتشهد اليمن حالياً توجهات حديثة لإصلاح المنظومة الاقتصادية وإعادة هيكلة النظام المصرفي لتمهيد الطريق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإنشاء سوق للأوراق المالية، من هنا جاءت الحاجة لفتح تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة صنعاء أول وأكبر جامعة حكومية في اليمن، بمبادرة من قسم الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد وتطبيقاً لسياسة الجامعة الهادفة إلى تطوير التعليم الجامعي والعالي بحيث يلبي متطلبات الحياة وسوق العمل وبما يعزز من كفاءة وقابلية الطلاب الدارسين في حياتهم العلمية والعملية ويسهم في رفد عملية التنمية في اليمن بالكوادر المؤهلة والمدرّبة تجسيدا لدور

الجامعة في الربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات أنشطة الحياة المجتمعية.

تتنوع المقررات الدراسية في الشعبة لتتماشى مع معايير ومتطلبات الدراسة الأكاديمية لبرنامج البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية، وتوائم بين المواد الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والإحصائية، كونها تحوي حقولاً علمية متقاربة ولكنها متخصصة، بما ينمي معارف الطلاب الدارسين وتمكينهم من خوض سوق العمل بكفاءة وثقة عالية. وتهدف متطلبات الشعبة الأساسية إلى تزويد الطالب بأسس وقواعد إدارة الأموال والبحث عن مصادرها ومجالات توظيفها وتنميتها، وكذلك تقوية معارف الطالب ومهاراته في مجالات الاستثمار والتمويل ودراسة جدوى المشاريع والتسويق والمحاسبة والتطبيقات المالية والمصرفية، وتطابقها مع متطلبات العصر فيما يخص وجود البعد الدولي في الخطط الدراسية، حيث تم إدراج مقررات (التجارة الدولية والتمويل الدولي والمؤسسات المالية الدولية) والتطرق للعمليات المصرفية الدولية، ضمن المناهج المعتمدة والهادفة إلى إيصال وبناء المعرفة الحديثة المتعلقة بهذا التخصص.



مصطلحات مالية

المصطلح	معنى المصطلح
السوق الأولية (سوق إصدار الأوراق المالية)	هي مجموعة المؤسسات التي يتم في نطاقها التعامل في الإصدارات الجديدة للأسهم والسندات.
السوق الثانوية (سوق تداول الأوراق المالية)	هي مجموعة المؤسسات التي يتم في نطاقها تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها وتم الاكتتاب فيها في السوق الأولية (سوق الإصدار) مع ملاحظة أن هذا الاسم العام يطلق على السوق عند ما لا تكون السوق منظمة.
البورصة	سوق ثانوية منظمة (سوق تداول منظمة) لها مكان خاص يتم فيه تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها وتم الاكتتاب فيها في السوق الأولية (سوق الإصدار).
توزيع الأرباح	توزيع جزء من أرباح الشركة على المساهمين، وقد جرت العادة على أن تقوم الشركات الكبيرة والمستقرة فقط بتوزيع أرباح على المساهمين، في حين تقوم الشركات الصغيرة بإعادة استثمار أرباحها لضمان استمرارية نموها.
العائد الحالي	العائد هو ما تكسبه فعلاً من مجوداتك من السندات، أما العائد الحالي فهو يمثل النسبة بين الفائدة التي تكسبها إلى القيمة السوقية الفعلية للسند، وهو يوضح بالنسبة المئوية: الفائدة السنوية مقسومة على القيمة السوقية الفعلية للسند = العائد الحالي. العائد الحالي يمكن أن يتغير اعتماداً على القيمة السوقية للسند.
البورصات الصاعدة	هي أسواق للأوراق المالية، إما صغيرة الحجم، وإما أنه لم يمضِ زمناً طويلاً على بدء تشغيلها بالمقارنة مع أسواق الأوراق المالية الرئيسية
المحافظ الاستثمارية	هي عملية استثمار لمجموعة من الناس يتم تجميع جزء من مدخراتهم بهدف المنفعة المشتركة. ويتم إدارة المحفظة الاستثمارية (الجامعة للأموال) من قبل مدير يسمى بمدير المحفظة، وهو إما: أن يكون شخصاً منفرداً أو من قبل مجموعة لإدارة هذه الاستثمارات بصورة يومية، وتعتمد عملية استثمار هذه الأموال على نوع الاستثمار المختار مثل موجودات في الأسهم، والسندات، وأسواق الأموال، أو من خلال تركيبة مشتركة. هذه المحافظ تمنح للمستثمر عدة امتيازات، منها: أولاً: القدرة الشرائية للمحفظة في عدة خيارات استثمارية نظراً للقوة الشرائية التي تتمتع بها بسبب الأموال المجمعة، ومن خلال التنوع بهذه الطريقة يتم تقليل عنصر المخاطرة في حال عدم قدرة أحد أو أكثر من هذه الموجودات على تحقيق العائد المرجو منها. ثانياً: بسبب القدرة الشرائية المجتمعة، فإن المحفظة تكون قادرة على الشراء والبيع بكميات: الأمر الذي يمكنها من الشراء بأسعار مخفضة وهي ميزة لا يتمتع بها المستثمر الواحد. ثالثاً: الخبرة المتوفرة لدى مدير المحفظة ميزة لا يتمتع بها المستثمر الشخصي، كما أن الموارد المتاحة لمديري المحافظ غير ممكنة للمستثمرين العاديين، ومنها القدرة على زيارة الشركات ودراسة أوضاعها المالية. وأخيراً يقوم مدير المحفظة بالإدارة الإدارية للمحفظة: الأمر الذي يعفي المستثمر من المتابعة اليومية للأعمال الورقية، هذه العوامل مجتمعة: التنوع، خفض التكلفة، والإدارة المؤهلة تجعل من المحافظ الاستثمارية إحدى أفضل الوسائل للاستفادة من الاستثمار بالأسواق العالمية، ولكن ليس بالضرورة كل المحافظ تلائم المستثمرين.
صناديق الأسواق المالية	تستثمر صناديق الأسواق المالية أموالها في سندات دين قصيرة الأجل عالية الجودة، مثل شهادات الإيداع، والسندات الحكومية والأوراق التجارية عالية التصنيف، وعندما تقدم صناديق الأسواق المالية توزيعات أرباح فإنه يمكن إعادة استثمار هذه الأرباح أو دفعها، إلا أن حجم التوزيعات يتباين حسب ظروف السوق. وتصنف صناديق الأسواق المالية على أنها استثمارات تتسم بالتحفظ، وهي قد تكون مناسبة للأشخاص الذين يستثمرون أموالهم لفترة زمنية قصيرة أو الذين لا يرغبون في المخاطرة برأس المال المستثمر.
صناديق السندات	تستثمر صناديق السندات أموالها بشكل رئيسي في السندات، وهي تشمل شهادات الدين الصادرة عن الشركات والحكومات، وقد تدفع صناديق السندات توزيعات أرباح منتظمة، ولهذا فإنها قد تكون مناسبة للمستثمر الراغب في الحصول على دخل مستقر. ومثلما هو الحال مع صناديق الأسواق المالية فإن حجم الدخل الذي توزعه صناديق السندات يتباين حسب ظروف السوق. وتختلف صناديق السندات عن صناديق الأسواق المالية في مجالين رئيسيين: أولهما أنها تحقق عائدات أعلى (بفضل أجل استحقاقها الأطول وتباين جودة استثمارها)، وثانيهما أنها تتمتع بدرجة أعلى من التقلبات السعرية (بسبب تذبذب الأسعار). ويعني هذا التذبذب أن هناك احتمالاً لفقدان جزء من استثمارك، اعتماداً على الفارق بين سعر الوحدة لدى الشراء والبيع (وبالتالي فإن تحرك السعر يمكن أن يكون أيضاً لصالحك).

إعداد: رئيس التحرير

أرية والإسلامية (العاملة باليمن)

Consolidated Balance Sheet of in millions of Rials

(بملايين الريالات)

	2006	2007	2008	نوفمبر - 09 Nov. - 09
Assets	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,601,058.30
Foreign Assets	275,402.10	278,261.30	308,649.10	388,839.70
Foreign Currency	12,220.20	20,944.30	24,466.10	30,378.50
Banks Abroad	250,779.70	243,158.50	261,189.10	332,952.00
Non-residents	0	0	0.1	0
Foreign Investment	12,402.20	14,158.40	22,993.80	25,509.10
Reserves	152,863.10	208,288.60	215,182.40	195,582.00
Local Currency	6,825.20	18,132.70	17,834.80	14,706.00
Deposits with CBY	146,037.90	190,156.00	197,347.60	180,876.00
Loans الله Advances	471,874.60	655,892.00	684,580.70	930,035.40
Government	202,693.10	289,342.30	256,903.60	505,481.00
Public Enterprises	3,062.90	7,072.00	3,865.00	15,112.20
Private Sector	266,118.60	359,477.60	423,812.10	409,442.30
Certificate of Deposits	97,040.00	97,045.00	256,531.00	0
Other Assets	43,016.40	60,923.40	80,018.40	86,601.20
Liabilities	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,601,058.30
Deposits	851,044.00	1,050,932.30	1,232,609.10	1,277,082.50
Government	76.1	214.8	234.3	393.9
Demand	99,625.10	130,416.80	151,635.70	146,379.60
Time	191,255.50	283,203.40	388,776.30	426,734.00
Saving	92,611.20	103,705.20	113,635.90	118,084.20
Foreign Currency	412,582.20	464,111.20	485,504.80	527,329.30
Earmarked	54,893.90	69,280.90	92,822.20	58,161.60
Foreign Liabilities	19,507.70	27,646.90	31,648.70	30,612.20
Banks Abroad	16,718.60	25,216.30	28,216.60	26,343.90
Non-residents	2,789.10	2,430.50	3,432.20	4,268.30
Borrowing from bks	0	0	0	0
Other Liabilities	169,644.50	221,831.20	280,703.80	293,363.60
Loans from CBY	2.1	47.8	585.1	23.6
Capital الله Reserves	71,209.70	86,470.30	118,972.30	129,459.60
Other Liabilities	98,432.70	135,313.00	161,146.40	163,880.50

المصدر: البنك المركزي اليمني - التطورات النقدية والمصرفية: نوفمبر 2010م

Resource: Central Bank of Yemen - Review of Monetary and Banking Developments: Nov.2010

نظريات وسياسات اقتصادية لا تطبق في البلدان العربية.

الاكتفاء الذاتي



يمكن تعريف الاكتفاء الذاتي أو الكفاية الإنتاجية، كما يحب أن يسميها البعض، بأنها قدرة الدولة اقتصادياً وسياسياً على توظيف مواردها الطبيعية والبشرية لمواجهة كافة المتطلبات التي تجعلها في غنى عن العالم الخارجي وخصوصاً في السلع الاستراتيجية.

وفي الحقيقة، إن تطبيق هذه النظرية - الاكتفاء الذاتي - والانعزال عن العالم الخارجي بات مشكوك فيه في ظل تداخل الاقتصادات العالمية فيما يعرف بعصر العولمة. حتى أن أكبر المؤيدين لهذه النظرية من الدول الاشتراكية تخلت عنها ولعل أشهرها هي الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي انهار وتفكك.

والسؤال هنا هو: هل معنى أن دخول الدول نظام الاقتصاد الحر هو أن نترك سياسة الاكتفاء الذاتي ونعتمد على التبادل التجاري الواسع لتوفير المتطلبات والاحتياجات للدولة؟ قد يجيب البعض بنعم دون تفكير وقد أوافقه الرأي ولكن في حالة واحدة فقط وهي أن يكون العالم بلا صراعات أو نزاعات بين الدول وبعضها. فصديق اليوم قد يكون عدو الغد وحينها قد تقع الدول التي تعتمد كلياً أو جزئياً على العالم الخارجي في مأزق لا تحسد عليه.

لذلك لا بد من اتباع سياسة رشيدة واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي وخصوصاً في السلع والمستلزمات الاستراتيجية التي تحددها كل دولة على حدة. فما يمكن أن نسميها سلعة استراتيجية في دولة ما، قد لا تندرج في قائمة السلع الاستراتيجية لدولة أخرى.

ولكن في معظم الأحيان تكون على رأس هذه القائمة السلع الغذائية بالإضافة إلي مستلزمات

توفير احتياجاتها من القمح سوى لشهرين أو ثلاثة على الأكثر، وتعتمد في الباقي على الاستيراد الخارجي، سواء من الولايات المتحدة أو من روسيا، وبالتالي يتضح لنا أنه بالرغم من معرفة مصر لاحتياجاتها من القمح كغذاء أساسي واستراتيجي، إلا أنها لا تحاول اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في توفير القمح ومحاولة التوصل إلي إمكانيات وطرق زراعية حديثة تتيح لها الاحتفاظ بالقمح وغيره من المواد الأخرى.

وأخيراً، فعلى الرغم من أن أمريكا وهي أكبر مشجعي نظام العولمة الجديد، المشجع على للانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري، إلا أنها تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي.

الطاقة. وسوف أضرب مثالين لدولتين لتوضيح مدى اتباع تلك السياسة في الدولتين:

1- الولايات المتحدة الأمريكية

؛ معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة صناعية، وبالتالي فهي تحتاج إلى موارد الطاقة بصورة دائمة وكبيرة. وعلى الرغم من أنها تحتوي على آبار بترول كبيرة، إلا أنها تحتفظ به كمخزون استراتيجي للمستقبل بالإضافة إلى احتفاظها - أو بمعنى آخر - قدرتها على توفير الغذاء لامتلاكها ملايين الهكتارات الزراعية التي تكفيها من السلع الغذائية.

2- مصر: على الرغم من أن مصر

معروف عنها أنها دولة زراعية بالمقام الأول إلا أنها لا تستطيع

المصدر: المدونة الاقتصادية - احمد

Tadhamon International Islamic Bank



بنك التضامن الإسلامي الدولي

ثقة والتزام



تمتع بخدمات مصرفية متكاملة

www.tiib.com

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction @ Development



البنك الرائد في عملية التنمية في اليمن

تأسس بقرار جمهوري في 28 اكتوبر عام 1962م

48 عاماً..

ثقة مستمرة